

كِتَابُ الْإِنْجَادِ فِي أَبِي أَبِي الْجَهَادِ

وَفَصْلُ فَرَائِضِ وَسُنَنِ وَذِكْرِ جُمْلٍ مِنْ آدَابِهِ وَلَوَاحِي لِحُكَامِهِ

تصنيف

الإمام المجتهد

أبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأنردي القرطبي

المعروف بابن المناصف - رحمه الله -

(٥٦٣ - ٦٢٠)

ضَبَطَ نَصَّهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَوَثَّقَ نُصُوصَهُ

وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَأَثَارَهُ

مشهور بن حسن آل سلمان و محمد بن نركريّا أبو غانري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❁ قالوا في الكتاب ❁

❁ قال ابن الأَبَّار في « التكملة » (٢ / ١٢٠) :

« وألَّف كتاب « الإنجاد في الجهاد » ، فظهر فيه علمه ، وبان فيه تقدُّمه »

❁ وقال الرُّعيني في « برنامج شيوخه » (١٢٩) :

« وكتابه في الجهاد من أجلِّ الموضوعات ، نفع الله به »

❁ وقال ابن عبد الملك في « الذيل والتكملة » (٨ / ٣٤٨) :

« وهو مما ظهر فيه حُسْن اختياره ، وجَوْدَةُ نظره ، وصحَّةُ فقهه واستنباطه »

❁ وقال أحمد بابا التنبكتي في « كفاية المحتاج » (ص ٢٩٣) :

« له « الإنجاد في أبواب الجهاد » ، كتاب مفيد ، استوعب فقه الجهاد ، مع

إتقان في تأليفه ، وحُسْن اختياره ، لم يؤلف في بابه مثله »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وآله وسلم ،
 ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] .

﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١] .

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا] [الأحزاب: ٧٠-٧١] .

أما بعد :

فإن الجهاد فريضة إسلامية قائمة ما دام الإسلام والمسلمون ، قال الله تعالى :
 ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦] ، شأنه في ذلك شأن بقية الفرائض ، وهي محل إجماع علماء الأمة ، فهي فريضة محكمة ، وقضية محتومة ، يكفر جاحدها ، ويضل عاندها .

تعريف الجهاد ومجالاته^(١) :

* تعريف الجهاد :

(١) ما تحته من « مفهومات يجب تصحيحها » (٧٥-٧٧) بتصرف وزيادة .

الجهاد لغة : كالمجاهدة ، تقول : جاهد مجاهد مجاهدة وجهاداً ؛ أي : بذل جهداً ، فيه معنى المغالبة أو المنافسة لمعارض يشارك ببذل الجهد ، مغالباً ، أو منافساً ، أو مقاوماً صاداً .

هذا ما تدل عليه صيغة : (فَاعِلٌ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وَفِعَالاً) كقاتل يقاتل مقاتلة وقتالاً . ففي دلالة الصيغة معنى المشاركة على سبيل المغالبة أو المنافسة أو بذل الجهد في جهة والمقاومة له من جهة أخرى .

وفي الجهاد على هذا المعنى يبذل عادة جهد زائد ، وقد يطلق الجهاد ويُراد منه مجرد بذل الجهد الزائد ، ولو لم يكن في مقابلة مشارك مغالب أو منافس أو مقاوم . والجهاد في سبيل الله : تعبير داخل في عموم المعنى اللغوي بوجه عام ، إلا أن له قيداً عاماً ، هو أن يكون في سبيل الله وابتغاء مرضاته ، وقيداً تفصيلية لكل نوع من أنواع الجهاد ، وهذه القيود مبنية في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفيما استنبطه علماء المسلمين وفقهاؤهم ، ومنهم مصنفنا في كتابه هذا ، وهو أوعب كتاب في هذا الميدان ، وفيه تحرير وتدقيق لفروع الجهاد ومسائله .

وسبيل الله : هو دينه ، وصراطه الذي رسمه لعباده حتى يسيروا فيه ، ويدخل في ذلك : أحكام العقائد ، وأحكام العبادات ، وأحكام المعاملات والأخلاق والآداب ، والنظم ، وسائر أحكام الشريعة الربانية للناس . وسبيل الله أيضاً ابتغاء مرضاته ، في أتباع أو امره واجتناب نواهيه ، والتقيد بأحكام شريعته ، والوقوف عند حدوده^(١) .

* المراد من الجهاد في سبيل الله :

من استعراض النصوص القرآنية المشتملة على مادة : « جَاهَدُ يُجَاهِدُ مُجَاهَدَةً وَجِهَاداً » يتبين لنا أن المراد من الجهاد في سبيل الله : أن يبذل المؤمن المسلم في سبيل الله ،

(١) تجد تبعاً قوياً لمعاني (سبيل الله) في كتاب « أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة » (٢/ ٨٢٣-٨٣٧) .

مما يملك من جهد ، أو طاقة ، أو مال ، أو أي شيء ذي نفع أو ذي تأثير ما ، سواءً أكان ذلك من نفسه ، أم من ماله ، أم من أي شيء يخصه ، أم من أي شيء له عليه سلطة ما . ويكون هذا البذل في سبيل الله حقاً ، حين يكون بهدف نشر دين الله ، والدعوة إليه ، وتبليغه للناس ، أو تأليف القلوب عليه ، أو نصرته وتأييده ، أو الدفاع عنه ، أو إعلاء كلمة الله في الأرض ، أو إقامة شريعة الله ومنهاجه الذي رسمه لعباده وحدّد حدوده ، مع ابتغاء رضوان الله في كل ذلك .

* مجالات الجهاد في سبيل الله^(١) :

من التعريف السابق ، يتبين لنا أنه يدخل في الجهاد في سبيل الله ، كلُّ مجالات البذل التالية وأشباهاها ، من كل مأذون شرعاً ببذله :

الأول : بذل المال كثيراً كان أو قليلاً ، في سبيل الله وابتغاء مرضاته ، لتحقيق هدف من الأهداف الأنفة الذكر .

الثاني : بذل طاقة الفكر في البحث والتأمل ، لنصرة دين الله ، وشرح آيات كتاب الله ، وإيضاح تعاليمه ، واستنباط الأحكام الشرعية من مصادر التشريع ، والتأمل والدراسة والبحث لمعرفة الأدلة العقلية والتجريبية المؤيدة للحق الذي جاء به الدين ، وللتعرّف على الخطط الحكيمة للدعوة إلى الله ، والجدال بالتي هي أحسن ، ووضع خطط السلم ، وخطط الحرب الدفاعية والهجومية ، واستنباط الأفكار اللازمة لإعداد القوى المتفوقة على قُوى أعداء الإسلام ، وغير ذلك من الأعمال الفكرية التي تخدم بالحق قضية دين الله لعباده ، ورسالة رسوله محمد ﷺ للناس أجمعين .

ونحو ذلك مما يخدم قضية الدين وقضايا المسلمين مع ابتغاء رضوان الله عز وجل .

الثالث : بذل قدرات اللسان في البيان النافع المؤثر ، لنشر دين الله ، وتبليغه

(١) المصدر السابق (٧٧-٨١) بتصرف .

للناس ، والدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفي التلطف بالناس لتأليف قلوبهم على الإسلام وجذبهم إليه ، واستخدام الأدب الرفيع للتأثير على النفوس والأفكار في مجال الدعوة إلى الله ، وفي ضبط اللسان وكفه عما يؤذي وينفر من المسلمين ومن الإسلام .

ومن الجهاد في مجال اللسان الصمت أحياناً ، حين يكون الصمت واجباً ، والكلام ضاراً ، ويكون هذا من الجهاد ، باعتبار أن ضبط اللسان أحياناً لا يكون إلا ببذل جهد نفسي كبير ، ويتطلب قوة إرادة فائقة ، ولعل ضبط اللسان عند الثرثار أشد عليه من كلام يجزئه إلى حَتْفِه .

ونحو ذلك مما يخدم قضية الدين وقضايا المسلمين مع ابتغاء رضوان الله عز وجل .

الرابع : بذل قدرات الكتابة والتأليف ، في كتابة الموضوعات التي تخدم منهج السلف ، والفهم الصحيح للإسلام ، تعليماً أو إقناعاً ، أو تذكيراً أو توجيهاً ، أو موعظة حسنة ، وفي التأليف ، والتصنيف ، والترجمة ، والنشر ، لتوجيه الناس وتعريفهم بالحق ، ودعوتهم إلى دين الله ، والتقيد بأحكام شريعته ، ورفع لواء صراطه المستقيم ، وإقامة الحكم الإسلامي في الأرض ، ونحو ذلك مما يخدم قضية الدين وقضايا المسلمين مع ابتغاء رضوان الله عز وجل .

الخامس : بذل حركة الجسد ، في المشي ، والسعي ، والسفر ، والتنقل في الأرض ، وغير ذلك من حركات ، لخدمة الأهداف السابقة نفسها ، سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة ، أم بجمع المال من الباذلين ، أم بخدمة الدعاة إلى الله من المسلمين الأكفيا للدعوة ، أم بدعوة الناس لحضور مجالسهم ، والاستماع إلى كلمات الحق ، أم بمساعدة أي عامل يخدم قضية من قضايا الدين أو قضايا المسلمين ، مع ابتغاء مرضاة الله عز وجل .

السادس : التضحية بشهوات النفس ولذاتها وراحتها ، أو لذات الجسد وشهواته وراحته ، للانصراف لخدمة قضية ما تدخل فيما تحتاجه رسالة الإسلام ، ومصالح الأمة الربانية المسلمة ، مع ابتغاء رضوان الله عز وجل .

السابع : الاجتهاد في إعداد المستطاع من القوى المادية والمعنوية ، والخطط اللازمة لذلك ، أو المساعدة في عمل يهدف إلى هذه الغاية بأي لون من ألوان المساعدة ، مع ابتغاء رضوان الله عز وجل .

الثامن : التضحية بالحياة كلها ، إذا اقتضى أمر الدين ذلك ، وصار ما يجنى من نفع للإسلام أو المسلمين ، أعظم من حياة الفرد الذي يضحي بنفسه ، ولهذه التضحية بالحياة صور كثيرة ، منها الصور التالية :

أ - كلمة حق تقال عند سلطان جائر^(١) ، فيغضب السلطان ، فيقتل قائلها . ونفع مثل هذه التضحية عظيم جداً ، في كل وقت ، وهذا النفع يبرز في انتشار الحق . وقد ضرب الرسول ﷺ لنا مثلاً لهذه التضحية قصة غلام أصحاب الأخدود^(٢) ، والأمثلة من التاريخ عليها كثيرة جداً ، وفي كل وقت كانت سبباً في انتشار فكرة صاحب التضحية ، ومُنيي الظالم بعكس ما كان يريد ، لقد كان يريد بقتل الداعي إلى الحق قتل كلمة الحق ، فإذا بالداعي يُقتل ، ولكن كلمة الحق تُحيى في قلوب الناس ، وتتوالد وتتكاثر وتنتشر ، ويكثر أنصارها والمؤيدون لها والمؤمنون بها .

ب - الدخول في صفوف الأعداء على سبيل التجسس ، لمعرفة ما لديهم من كيد ضد الإسلام أو المسلمين ، فإذا اكتشف أمره فقتل كان شهيداً مجاهداً في سبيل الله ، بشرط أن يتغني بعمله رضوان الله عز وجل .

(١) ثبت أن النبي ﷺ قال : « أفضل الجهاد كلمة عدل - وفي رواية : حق - عند سلطان جائر » . انظر «الصحيحة» (٤٩١) .

(٢) انظر القصة وتخريجها والفوائد المستنبطة منها في كتابي « من قصص الماضين » (ص ١٩٧ وما بعدها) ، و« السلفيون وقضية فلسطين » (ص ٤١ ، ٥٦) .

ج - المجابهة القتالية المأذون بها شرعاً ، وفق الأحكام المستنبطة من النصوص ، ومن وراء تقارير العلماء الربانيين الصادقين . وهذا النوع هو الذي يراد عند إطلاق لفظ الجهاد ، قال المصنّف - وذكر أنواع الجهاد : جهاد بالقلب ، وجهاد باللسان ، وجهاد باليد - وقال في الأخير : « وهو أنواع » ، قال : « ومنه قتال الكفار والغزو ، ويقتضي أن لفظ الجهاد إذا أُطلق ، إنما يُحمل على هذا النوع بخاصة ، وهو الذي نُصب له هذا المجموع »^(١) .

* جهاد النبي ﷺ^(٢) :

لما كان الجهاد ذروة سنام الإسلام وقبته ، ومنازلُ أهله أعلى المنازل في الجنة ، كما لهم الرفعة في الدنيا ، فهم الأعلون في الدنيا والآخرة ، كان رسول الله ﷺ في الذروة العليا منه ، واستولى على أنواعه كلها ، فجاهد في الله حق جهاده : بالقلب ، والجنان ، والدعوة ، والبيان ، والسيف والسنان ، وكانت ساعاته موقوفة على الجهاد ، بقلبه ، ولسانه ، ويده . ولهذا كان أرفع العالمين ذكراً ، وأعظمهم عند الله قدراً .

وأمره الله تعالى بالجهاد من حين بعثه ، وقال : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا ﴾ فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِمْ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿ [الفرقان: ٥١-٥٢] ، فهذه سورة مكية أمر فيها بجهاد الكفار ، بالحجة ، والبيان ، وتبليغ القرآن ، وكذلك جهاد المنافقين ، إنما هو بتبليغ الحجة ، وإلا فهم تحت قهر أهل الإسلام ، قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيُشَسَّ الْأَمْصِيرُ ﴾ [التوبة: ٧٣] . فجهاد المنافقين أصعب من جهاد الكفار ، وهو جهادُ خواصِّ الأئمة ، وورثة الرُّسل ، والقائمون به أفراداً في العالم ، والمشاركون فيه ، والمعاونون عليه ، وإن كانوا هم الأقلين عدداً ، فهم الأعظمون عند الله قدراً .

(١) الإنجاد (١٨) .

(٢) ما تحته من « زاد المعاد » (٥/٣) .

ولما كان من أفضل الجهاد قول الحق مع شدة المعارض ، مثل أن تتكلم به عند من تخاف سطوته وأذاه ، كان للرسول - صلوات الله عليهم وسلامه - من ذلك الحظ الأوفر ، وكان لنبينا - صلوات الله وسلامه عليه - من ذلك أكمل الجهاد وأتمه .

* جهاد النفس والشيطان وصلته بقتال الكفار ^(١) .

ولما كان جهاد أعداء الله في الخارج فرعاً عن جهاد العبد نفسه في ذات الله ، كما قال النبي ﷺ : « المجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه » ^(٢) ، كان جهاد النفس مقدماً على جهاد العدو في الخارج ، وأصلاً له ، فإنه ما لم يُجاهد نفسه أولاً لتفعل ما أمرت به ، وتترك ما نهيت عنه ، ويُحاربها في الله ، لم يُمكنه جهادُ عدوه في الخارج ، فكيف يمكنه جهاد عدوه والانتصاف منه ، وعدوه الذي بين جنبيه قاهرٌ له ، متسلطٌ عليه ، لم يجاهده ، ولم يحاربه في الله ، بل لا يمكنه الخروج إلى عدوه ، حتى يجاهد نفسه على الخروج .

فهذان عدوان قد امتحن العبد بجهادهما ، وبينهما عدو ثالث ، لا يمكنه جهادهما إلا بجهاده ، وهو واقف بينهما يُبْطِئُ العبدَ عن جهادهما ، ويُخَذِّلُهُ ، ويُرجف به ، ولا يزال يُحِيلُ له ما في جهادهما من المشاق ، وترك الحظوظ ، وفوت اللذات ، والمشتريات ، ولا يمكنه أن يجاهد ذَيْنِكَ العدوَيْنِ إلا بجهاده ، فكان جهاده هو الأصل لجهادهما ، وهو الشيطان ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾ [فاطر: ٦] . والأمر باتخاذ عدواً تنبيه على استفراغ الوسع في محاربته ومجاهدته ، كأنه عدو لا يفر ، ولا يقصّر عن محاربة العبد على عدد الأنفاس .

فهذه ثلاثة أعداء ، أمر العبد بمحاربتهم وجهادها ، وقد بُلي بمحاربتهم في هذه الدار ، وسُلِّطَ عليه امتحاناً من الله وابتلاءً ، فأعطى الله العبد مدداً وعدةً وأعواناً

(١) ما تحتته من « زاد المعاد » (٦/٣) .

(٢) الحديث صحيح ، انظر تحريجي له في كتابي « الهجر » (ص ١٠٦) .

وسلاحاً لهذا الجهاد ، وأعطى أعداءه مدداً وعُدَّةً وأعواناً وسلاحاً ، وبَلاَ أحدَ الفريقين بالآخر ، وجعل بعضهم لبعض فتنة لِيَبْلُوْا أَخْبَارَهُمْ ، ويمتحن من يتولاه ، ويتولَّى رُسُلُهُ مَنْ يَتَوَلَّى الشَّيْطَانَ وحزبه ، كما قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۚ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢٠] . وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرْنَا مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوْا بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ ﴾ [عمد: ٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوْا أَخْبَارَكُمْ ﴾ [عمد: ٣١] . فأعطى عباده الأسباع والأبصار ، والعقول والقوى ، وأنزل عليهم كُتُبَهُ ، وأرسل إليهم رُسُلَهُ ، وأمدهم بملائكته ، وقال لهم : ﴿ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [الأنفال: ١٢] ، وأمرهم من أمرهم بما هو من أعظم العون لهم على حرب عدوهم ، وأخبرهم أنهم إن امتثلوا ما أمرهم به ، لم يزالوا منصورين على عدوه وعدوهم ، وأنه إن سلَّطه عليهم ، فلتركهم بعض ما أمروا به ، ولمعصيتهم له ، ثم لم يؤيسهم ، ولم يُقنَّطهم ، بل أمرهم أن يستقبلوا أمرهم ، ويُدَاوُوا جراحهم ، وَيَعُودُوا إِلَىٰ مَنَاضِيهِ عَدُوَّهُمْ فينصرهم عليهم ، وَيُظْفَرَهُمْ بِهِمْ ، فأخبرهم أنه مع المتقين منهم ، ومع المحسنين ، ومع الصابرين ، ومع المؤمنين ، وأنه يُدَافِعُ عن عباده المؤمنين ما لا يدافعون عن أنفسهم ، بل بدفاعه عنهم انتصروا على عدوهم ، ولولا دفاعه عنهم ، لتخطفهم عدوهم ، واجتاحهم .

وهذه المدافعة عنهم بحسب إيمانهم ، وعلى قَدْرِهِ ، فإن قَوِيَ الْإِيمَانُ ، قَوِيَ الْمُدَافَعَةُ ، فمن وجد خيراً ، فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه .

* حق الجهاد^(١) :

وأمرهم أن يجاهدوا فيه حقَّ جهاده ، كما أمرهم أن يتَّقوه حقَّ تقاته^(٢) ، وكما أن

(١) ما تحته من « زاد المعاد » (٨/٣) .

(٢) وذلك في قوله تعالى [آل عمران: ١٠٢] : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾

[الحج: ٧٨] .

حق تقاته أن يُطاع فلا يُعصى ، ويُذكر فلا يُنسى ، ويُشكر فلا يُكفر ، فحق جهاده أن يُجاهد العبدُ نفسه لِيُسَلِّمَ قلبه ولسانه وجوارحه لله ، فيكون كُلهُ الله ، وبالله ، لا لنفسه ، ولا بنفسه ، ويُجاهد شيطانه بتكذيب وعده ، ومعصية أمره ، وارتكاب نهيهِ ، فإنه يَعِدُ الأمانَ ، وَيُمْنِي العُرُورَ ، وَيَعِدُ الفقرَ ، وَيَأْمُرُ بالفحشاء ، وينهى عن التَّقَى والهُدَى ، والعَقَّة والصبر ، وأخلاق الإيمان كُلِّها ، فجاهده بتكذيب وعده ، ومعصية أمره ، فينشأ له من هذين الجهادين قوَّة وسلطان ، وعُدَّة يُجاهد بها أعداء الله في الخارج بقلبه ولسانه ويده وماله ، لتكون كلمة الله هي العليا .

واختلفت عبارات السلف في حق الجهاد :

فقال ابن عباس : هو است فراغ الطاقة فيه ، وألا يخاف في الله لومة لائم . وقال مقاتل : اعملوا لله حق عمله ، واعبدوه حق عبادته . وقال عبد الله بن المبارك : هو مجاهدة النفس والهوى . ولم يُصَبِّ من قال : إن الآيتين منسوختان لظنه أنها تضمنتا الأمر بما لا يطاق ، وحق تقاته وحق جهاده : هو ما يطيقه كل عبد في نفسه ، وذلك يختلف باختلاف أحوال المكلفين في القدرة ، والعجز ، والعلم ، والجهل . فحقُّ التقوى ، وحقُّ الجهاد بالنسبة إلى القادر المتمكن العالم شيء ، وبالنسبة إلى العاجز الجاهل الضعيف شيء ، وتأمل كيف عَقَّب الأمر بذلك بقوله : ﴿هُوَ أَجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] ، والْحَرَجُ : الضَّيقُ ، بل جعله واسعاً يسعُ كلَّ أحد ، كما جعل رزقه يسع كل حيٍّ ، وكَلَّفَ العبدَ بما يسعه العبدُ ، ورزق العبدَ ما يسعُ العبدَ ، فهو يسعُ تكليفه ، ويسعه رزقُهُ ، وما جعل على عبده في الدين من حرج بوجه ما ، قال النبي ﷺ : « بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ »^(١) ، أي : بالملَّة ، فهي حنيفيَّة في التوحيد ، سمحة في العمل .

وقد وسَّع الله سبحانه وتعالى على عباده غاية التوسعة في دينه ، ورزقه ، وعفوه ،

(١) خرجته في تعليقي على « الاعتصام » للشاطبي (٢/ ٢٦٨) .

ومغفرته ، وبسط عليهم التوبة ما دامت الروح في الجسد ، وفتح لهم باباً لها لا يُغلقه عنهم إلى أن تطلُع الشمس من مغربها ، وجعل لكل سيئة كفارة تُكفِّرُها من توبة ، أو صدقة ، أو حسنة ماحية ، أو مصيبة مكفَّرة ، وجعل بكل ما حرَّم عليهم عوضاً من الحلال أنفع لهم منه ، وأطيب ، وألذ ، فيقوم مقامه ليستغني العبد عن الحرام ، ويسعه الحلال ، فلا يضيق عنه ، وجعل لكل عُسرٍ يمتحنهم به يُسرٌ قبله ، ويُسرٌ بعده ، فإذا كان هذا شأنه سبحانه مع عباده ، فكيف يُكلِّفهم ما لا يسعهم فضلاً عما لا يُطيقونه ولا يقدرُونَ عليه .

* مراتب الجهاد^(١):

إذا عُرِفَ هذا ، فالجهاد أربع مراتب : جهاد النفس ، وجهاد الشيطان ، وجهاد الكفار ، وجهاد المنافقين .

فجهاد النفس أربع مراتب أيضاً :

إحداها : أن يجاهدها على تعلُّم الهدى ، ودين الحق الذي لا فلاح لها ، ولا سعادة في معاشها ومعادها إلا به ، ومتى فاتها علمه ، شقيت في الدارين .
الثانية : أن يُجاهدها على العمل به بعد علمه ، وإلا فمجرد العلم بلا عمل إن لم يَصُرَّها لم ينفعها .

الثالثة : أن يجاهدها على الدعوة إليه ، وتعليمه من لا يعلمه ، وإلا كان من الذين يكتمون ما أنزل الله من الهدى والبيانات ، ولا ينفعه علمه ، ولا يُنجيه من عذاب الله .

الرابعة : أن يجاهدها على الصبر على مشاق الدعوة إلى الله ، وأذى الخلق ، ويتحمَّل ذلك كله لله . فإذا استكمل هذه المراتب الأربع ، صار من الرِّبَّانِيَّين ، فإن السلف مجمعون على أن العالم لا يستحق أن يُسمَّى ربَّانِيًّا حتى يَعْرِفَ الحق ، ويعمل به ، وَيُعَلِّمَهُ ، فمن علم وعمل وعلم ، فذاك يُدعى عظيماً في ملكوت السماوات .

وأما جهاد الشيطان ، فمرتبتان :

(١) ما تحته مأخوذ من « زاد المعاد » (٣/٩ وما بعد) .

إحداهما : جهاده على دفع ما يُلقَى إلى العبد من الشبهات والشكوك القاذحة في الإيمان .

الثانية : جهاده على دفع ما يُلقَى إليه من الإرادات الفاسدة والشهوات ، فالجهاد الأول يكون بعده اليقين ، والثاني يكون بعده الصبر . قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَمَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِرَأْيِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤] ، فأخبر أن إمامة الدين ، إنما تنال بالصبر واليقين ، فالصبر يدفع الشهوات والإرادات الفاسدة ، واليقين يدفع الشكوك والشبهات .

وأما جهاد الكفار والمنافقين ، فأربع مراتب : بالقلب ، واللسان ، والمال ، والنفس ، وجهاد الكفار أخص باليد ، وجهاد المنافقين أخص باللسان .

وأما جهاد أرباب الظلم ، والبدع ، والمنكرات ، فثلاث مراتب : الأولى : باليد إذا قدر ، فإن عجز ، انتقل إلى اللسان ، فإن عجز ، جاهد بقلبه ، فهذه ثلاثة عشر مرتبة من الجهاد ، و« من مات ولم يغز ، ولم يحدث نفسه بالغزو ، مات على شعبة من النفاق »^(١) .

ولا يتم الجهاد إلا بالهجرة ، ولا الهجرة والجهاد إلا بالإيمان ، والراجون رحمة الله هم الذي قاموا بهذه الثلاثة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٨] .

وكما أن الإيمان فرض على كل أحد ، ففرض عليه هجرتان في كل وقت : هجرة إلى الله عز وجل بالتوحيد ، والإخلاص ، والإنابة ، والتوكل ، والخوف ، والرجاء ، والمحبة ، والتوبة ، وهجرة إلى رسوله بالمتابعة ، والانقياد لأمره ، والتصديق بخبره ، وتقدير أمره وخبره على أمر غيره وخبره : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دُنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه » . وفرض عليه جهاد نفسه في ذات الله ، وجهاد شيطانه ، فهذا كله فرض عين لا

(١) أخرجه مسلم (١٩١٠) في الإمارة : باب ذم من مات ، ولم يحدث نفسه بالغزو من حديث أبي هريرة .

ينوبُ فيه أحدٌ عن أحد .

وأما جهاد الكفار والمنافقين ، فقد يُكتفى فيه ببعض الأُمَّة إذا حصل منهم مقصود الجهاد^(١) .

وأكمل الخلق عند الله ، من كَمَّلَ مراتب الجهاد كلها ، والخلق متفاوتون في منازلهم عند الله ، تفاوتهم في مراتب الجهاد ، ولهذا كان أكمل الخلق وأكرمهم على الله خاتمُ أنبيائه ورسله ، فإنه كَمَّلَ مراتبَ الجهاد ، وجاهد في الله حق جهاده ، وشرع في الجهاد من حيث بُعِثَ إلى أن توفاه الله عز وجل .

* الدعوة إلى الجهاد في سبيل الله في التوراة والإنجيل والقرآن^(٢) :

ظهرت الدعوة إلى الجهاد في سبيل الله في الأديان الربانية الثلاثة ، التي جاء بها موسى وعيسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام ، وكان ظهورها فيها بشكل بارز قوي ، يدل على ذلك قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١١١] .

أما موسى عليه السلام فقد طلب من بني إسرائيل أن يباشروا الجهاد في سبيل الله ، ويدخلوا الأرض المقدسة مقاتلين ليحقق الله لهم الفتح والنصر على عدوهم الوثني ، فرفضوا طلبه ؛ ﴿ قَالُوا يَمْوَسَىٰ إِنَّا لَنَنَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴾ [المائدة: ٢٤] .

فلما رفضوا قضى الله عليهم أن يتيهوا في الأرض أربعين سنة ، وتوفي موسى وهارون عليهما السلام ، دون أن يباشر بنو إسرائيل الجهاد في سبيل الله الذي أمرهم به

(١) فصل المصنف هذا الحكم على وجه مليح ، وله حالات ، ينظر في (ص ١٧ ، ٢٨) .

(٢) « مفهومات يجب تصحيحها » (١٤٤-١٤٩) بتصرف وزيادة .

موسى عليه السلام، ثم قاموا به في عهد طالوت بشكل إقليميّ محدود، ونصرهم الله على الوثنيين، ولما فتح الله عليهم وأظفرهم بالملك، وتمتعوا بخيراته، وانتهت موجة الملك النبوي بانتهاء عهدي داود وسليمان عليهما السلام، استكان بنو إسرائيل وفسدوا، وتحولت غاية الجهاد الحق في نفوسهم من رسالة ربانيّة، إلى غايات ماديّة وقوميّة عنصريّة بحتة، وأخلدوا إلى الأرض، وضرب الله قلوب بعضهم ببعض، ودالت دولتهم، وسلّط الله عليهم من شتتهم وقتل من قتل منهم، واستعبد من استعبد.

وأما عيسى عليه السلام فقد دعا قومه إلى الجهاد، وباشر منه المراحل الأولى، وهي الدعوة للسانية، والجدال بالتي هي أحسن. ولكن لم تمرّ عليه مُدّة من الزمان كافية تمكّنه من أن ينتقل من طور جهاد الدعوة إلى طور جهاد النضال والكفاح المسلّح، إذ رفعه الله إليه بعد ثلاث سنوات فقط من بدء دعوته.

لكنّ مفاهيم القتال الديني ظلّت عالقة في أذهان المنتسبين إلى المسيح - عليه السلام -، مع ما أصاب المسيحية من تحريفات كثيرة مسّت جذورها الاعتقادية وأحكامها التشريعية. واستناداً إلى بقايا هذه المفاهيم التي ضاعت صيغتها الصحيحة، قام المسيحيون في تاريخهم الطويل بحروب دينية كثيرة خرجوا فيها عن كل قواعد الرّحمة الإنسانية، وواجبات الوفاء بالعهود والوعود، ومارسوا فيها إكراه الناس على التنصّر، وإلا فالقتل على أقبح صورة همجيّة هو مصيرهم، ولا يخفى على أحد ما جرى في الأندلس، وما حصل في الحروب الصليبية وما جرى فيها من ممارسات ينجّل العالم المسيحي اليوم من أن تُنسب إليه أو إلى أجداده^(١).

وأما الذين اضطلّعوا بأعباء الجهاد في سبيل الله، وأعمال الفتح بشكل واسع في التاريخ وعلى ما يجب، فقد حدّثنا القرآن منهم عن ذي القرنين^(٢)، وحدثنا منهم عن

(١) بقي ذلك مستمراً إلى هذه الأيام، ونشير إلى ما جرى في البوسنة والهرسك، وإلى محاولات تصفية نصارى الصرب للمسلمين في البلقان بمجازر جماعية للمسلمين الأمنيين الذين لا يقاتلون.

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتاب «ذو القرنين» للشيخ محمد راغب الطباخ (ص ١٤٣ وما بعدها - بتحقيقي).

جهاد الرسول محمد ﷺ، وعن جهاد الذين معه ممن آمن به وصحبه، وحدثنا التاريخ عن جهاد المسلمين وفتوحاتهم المشرفة بعد الرسول ﷺ.

وأخبرنا القرآن أيضاً عن الجهاد في سبيل الله الذي قام به محمد رسول الله ﷺ والمسلمون معه في غزواته، وكان به ظهور الإسلام قوياً عزيزاً، ونجد ذلك في مواطن متعددة من القرآن الكريم منها سورة (الأنفال)، وسورة (آل عمران)، وسورة (التوبة). وحدثنا التاريخ باستفاضة واسعة عن الجهاد المقدس الذي قام به المسلمون بعد الرسول محمد ﷺ في عصورهم الزاهرة الأولى، وبعض العصور الوسطى، فكان بها الفتح المبين وتمكين الدين ضد أعدائه الكثيرين المتواطئين عليه في مشارق الأرض ومغاربها.

ونقول اليوم: إن المسلمين لن يستطيعوا أن يرفعوا عن صدورهم ضغط أعدائهم، وأعداء دينهم الكثيرين، ما لم يراجعوا دينهم، ويلتزموا بما يوجبه عليهم، ويجاهدوا في سبيل الله حق جهاده.

فقد ثبت في «الصحيح» أن ذروة سنام الإسلام الجهاد في سبيل الله^(١)، وثبت في

(١) الحديث رواه بطوله الترمذي (٢٦٢١) في الإيذان: باب ما جاء في حرمة الصلاة، والنسائي في «السنن الكبرى» كتاب التفسير (٤٢٨/٦) رقم (١١٣٩٤)، وابن ماجه (٣٩٧٣) في الفتن: باب كف اللسان في الفتنة، وعبد الرزاق (٢٠٣٠٣)، ومن طريقه عبد بن حميد (١١٢)، وأحمد (٢٣١/٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٦٦/٢٠) من طريق معمر عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن معاذ بن جبل به، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

والحديث له عن معاذ طرق قد بينها وفصلها الدارقطني في «علله» (٧٣-٧٩)، ثم قال - رحمه الله - : وخالفه حماد بن سلمة (أي خالف معمر) فرواه عن شهر عن معاذ، وقول حماد بن سلمة أشبه بالصواب؛ أن الحديث معروف من رواية شهر على اختلاف عنه فيه، وأحسنه إسناداً حديث عبد الحميد ابن بهرام، ومن تابعه عن شهر عن ابن غنم عن معاذ.

أقول: فرجع الحديث إلى شهر بن حوشب، وشهر ضعيف، وقد تكلم شيخنا الألباني في «الإرواء» (١٣٨-١٤١) على الحديث بإسهاب، ويثبت أنه لا يصح منه إلا قوله: «وذروة سنامه الجهاد» لأن له شواهد، فلينظر. وانظر: «السلسلة الصحيحة» (رقم ١١٢٢)، و«زهد هناد» (رقم ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢)، و«زهد ابن أبي عاصم» (رقم ٧) والتعليق عليها.

« الصحيح » أن للمقاتل في سبيل الله بصدق من الضمان الإلهي أن يُدْخِلَهُ اللهُ الجنة ، وأن ينال ما لا يوصف من أجر عظيم عنده ، أو يُعوْدَ لأهله نائلاً ما نال من غنيمة وأجر^(١) .

* معوقات الجهاد^(٢) :

هناك معوقات كثيرة للجهاد ، وهي قسمان : معنوية ومادية .
فمن المعوقات المعنوية : معوقات في المجال العقدي والفكري ، وفي المجال الاجتماعي والخلقي ، وفي المجال السياسي .
أما المعوقات المادية : فمعوقات في المجال الاقتصادي ، وفي مجال الإعداد والقوة ، وفي مجال التدخل والاحتلال .
وإليك البيان :

فمن المعوقات المعنوية : معوقات في المجال العقدي والفكري ؛ فقد تصاب العقيدة بخلل يجعل فاعليتها في النفس البشرية أقل من أن تؤدي دورها المطلوب منها ، فلا تتوجه نحو الصواب ، وتصبح تتخبط خبط عشواء ، فهذا الخلل الذي أصاب العقيدة ، أقعد الأمة عن الجهاد ، وعن القيام بدورها كأمة قائدة لسائر الأمم ، وكان من أبرز مظاهر ذلك الخلل :

أولاً : في المجال العقدي (الخلل العقدي) :

فقد انقسمت الأمة قديماً وحديثاً إلى عدة فرق وطوائف متباينة ، فمنها :

١ - الباطنية - قديماً - وهذا الفكر هو في حقيقة أمره حيلة باطلة اتخذها مجموعة من أبناء اليهود والمجوس والمنافقين ، بغرض الكيد للإسلام والمسلمين ، حقداً وحسداً

(١) ألّفت كتب كثيرة فيها بيان فضل الجهاد ، سنشير بالتفصيل - إن شاء الله - إلى ما وقفنا عليه من ذلك لاحقاً .

(٢) ما تحته مأخوذ من كتاب : « معوقات الجهاد في العصر الحاضر » بتصرف وتلخيص مع زيادة كبيرة عليه .

لظهور المسلمين على العالم ، واتخذوا لأنفسهم ألقاباً وأسماءً^(١) ، من أبرزها في عصرنا الحاضر : الإسماعيلية والنصيرية والدروز ، فضرر هؤلاء أعظم من ضرر الكفار من اليهود والنصارى والمجوس ، وهم يثيرون الفتن والقتل في الأمة ، بغرض تفتيت المجتمع الإسلامي فكرياً وسياسياً ، وتفريق شمل الأمة ، والتاريخ يشهد لذلك ، والواقع المعاصر فيه مثال حي يؤكد تلك الصفحات التاريخية في أعمالهم الشنيعة ضد الإسلام والمسلمين^(٢) .

وهم أغش الناس للإسلام والمسلمين ، فالواجب التخلص منهم ، والبدء في جهادهم قبل جهاد من لم يقاتل من الكفار .

يقول شيخ الإسلام^(٣) : « ولا ريب أن جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم ، من أعظم الطاعات ، وأكبر الواجبات ، وهو أفضل من جهاد من لا يقاتل المسلمين من المشركين وأهل الكتاب » .

وقال^(٤) : « أما استخدام مثل هؤلاء في ثغور المسلمين ، أو حصونهم ، أو جندهم ، فإنه من الكبائر ... والواجب على ولاية الأمر قطعهم من دواوين المقاتلة ، فلا يتركون في ثغر ، فإن ضررهم في الثغر أشد » .

فأنت ترى أن هؤلاء من أعظم الناس إعاقة في طريق الجهاد في سبيل الله ، وكل جهاد عندهم لا يقاتل فيه إمام الزمان فهو مسقوط عن الناس ، والجهاد الحقيقي عندهم هو الإخلاص لإمام الزمان ومعرفته^(٥) .

٢ - الرافضة : فهم يعاندون أهل السنة ، ويقولون بعصمة الأئمة ، وبجريان

(١) انظر : « الفرق بين الفرق » (ص ٢٦٥) .

(٢) انظر : « الإسلام في مواجهة الباطنية » (ص ١٣-١٥ ، ٢٨) .

(٣) في « مجموع الفتاوى » (٣٥/١٥٨) .

(٤) في « مجموع الفتاوى » (٣٥/١٥٥-١٥٦) .

(٥) انظر : « عقيدة الدروز » لمحمد الخطيب (ص ٢٠٩) .

الخوارق على أيديهم ، ويتبرؤون من أبي بكر وعمر ، وهم أشد الناس على الإسلام ، وبسبر التاريخ الإسلامي تجد كيف عانت الأمة من جرّاء تأمرهم وتعاونهم مع أعدائها ، فالتار دخلوا بغداد وأطاحوا بالدولة العباسية من جرّاء تأمر ابن العلقمي الرافضي الحبيث - وزير المستعصم ، آخر خلفاء بني العباس - معهم « وكان لهم مواقف مخزية أيام الصليبيين ، بما أظهروه من عونٍ ماديٍّ ومعنويٍّ ، ولما يظهر عليهم من فرح عند انتصار النصارى ، وحزنٍ عند هزيمتهم ، وزادوا على ذلك القيام بنهب الجيوش الإسلامية كلما سنحت لهم بذلك فرصة »^(١).

فهم يتعاونون بشكل مباشر أو غير مباشر مع أعداء الإسلام ضد المسلمين ، حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) : « وكذلك إذا صار لليهود دولة بالعراق وغيره ، تكون الرافضة من أعظم أعوانهم ، فهم دائماً يوالون الكفار من المشركين واليهود والنصارى ، ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم ».

وأما الجهاد فقد عطّلوه ، عندما قالوا بوجوب النص على الإمام ، ويقولون بغيبة إمامهم المهدي ، وفي ظلّ هذه الغيبة يتم تعطيل الجهاد ، فلا يجوز عندهم إلا بأمر الإمام ، فأبطلوا الجهاد ، فكانوا من أكثر الناس إعاقة عن الجهاد في سبيل الله .

٣ - الصوفية : الذين هم خليط من الأفكار والفلسفات الهندية والفارسية واليونانية والرهبانية النصرانية .

أما الجهاد عندهم ، فعقيدتهم تناقض أدنى متطلباته ، فهي تبعثر طاقات الأمة وقدراتها ، وتحول المسلم من مواقع البطولة ومواجهة الأعداء إلى مواطن التفوق

(١) انظر : « مجموع الفتاوى » (٤٧٨/٢٨) ، وفصلت ذلك في كتابي « العراق في أحاديث الفتن » (٣٦٩/١) .

(٢) في « منهاج السنة النبوية » (٣٧٧/٣) - ط . رشاد سالم أو ١٢١/٢ - ط . دار الكتب العلمية ، وانظر في هذا المعنى : « منهاج السنة النبوية » (٣٧٤/٣) ، ٣٧٧ ، ٤/٤ - ٥٣٦ - ٥٣٩ ، ط . رشاد سالم ، وكتابي « العراق في أحاديث الفتن » (١٢٩/١) .

والتحجر في زوايا وكهوف تفقد صاحبها الإرادة العملية بدعاوى باطلة^(١).
ويحتجون بما ذهبوا إليه من إبطال الجهاد بما زعموه حديثاً عن النبي ﷺ:
«رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر»^(٢).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣) - رحمه الله تعالى - في معرض رده على هذا الزعم الباطل: «أما الحديث الذي يرويه بعضهم: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر»؛ فلا أصل له، ولم يروه أحد من أهل المعرفة بأقوال الرسول ﷺ، وجهاد الكفار من أعظم الأعمال، بل هو أفضل ما تطوع به الإنسان». أما واقعها المعاصر فهو امتداد لتلك العقيدة المعوّقة للجهاد، بل والمعطلة له في حقيقتها، فهم من خلال الولاء الروحي المطلق لمشايخهم، يخدمون أعداء الإسلام الذين يعملون على إبعاد المسلمين عن كل عمل يزيد من قوتهم على أعدائهم. والفرق القديمة التي خدمت أعداء الله، وأعاقمت الجهاد في سبيل الله كثيرة، ولكن هذه أمثلة، وليست للحصر.

وأما الفرق المعاصرة الحديثة؛ فمنها - على سبيل المثال - : البهائية والقاديانية. هاتان الطائفتان اللتان اتفقتا في عقيدتهما على إسقاط الجهاد، ومنع استخدام القوة، تحقيقاً للسلام العالمي - زعموا -^(٤).

إضافة إلى ذلك ما انتشر في الأمة من البدع والخرافات وتعظيم القبور والأولياء والتوسل بهم، وكذلك ضعف الإيمان بما تحمله هذه الكلمة من معاني.

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: «أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية والرد على الطوائف الضالة فيه» (ص ٤٧٤-٤٩١)، «هذه هي الصوفية» للوكيل (ص ١٧٠-١٧٢).

(٢) انظره في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (٦/٢)، «تخريج أحاديث الكشاف» (٤/١١٤) لابن حجر، «السلسلة الضعيفة» (٢٤٦٠).

(٣) في «مجموع الفتاوى» (١١/١٩٧).

(٤) انظر: «البهائية والقاديانية» لأسعد السحمراني (ص ٩١-٩٢)، «حقيقة البابية والبهائية» لمحسن عبد الحميد، وتجد في «أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية والرد على الطوائف الضالة فيه» (ص ٤٩٩-٥٠٧) تفصيلاً جيداً في هذا الموضوع.

ولخص شيخ الإسلام هذا المعوق بقوله^(١) : « ومتى جاهدت الأمة عدوها ، ألف الله بين قلوبها ، وإن تركت الجهاد ، شغل بعضها ببعض » .

ثانياً : الوهن الروحي .

وأقصد بالروح هنا ما به حياة القلوب مما نزل به الروح الأمين عليه السلام من الدين ، كما قال الله : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٢] . وهذا الوهن الذي أصاب أبناء هذه الأمة أعاقها عن الجهاد في سبيل الله تعالى ، ويتمثل هذا الوهن في أشياء ، منها :

الأول : التمسك بمظاهر إيمانية أخذت على شكل عادة أو تقليد ، وهذا ما يجعل الإيمان أمراً باهتاً لا سلطان له ولا تأثير ، وهذا يجعل أقوال وأفعال الإنسان في منأى عن تعاليم الدين ، وتجعله في استجابة مستمرة للمؤثرات الخارجية ، مما يجعله في ضعف مستمر ، فيكون صريعاً أو قتيلاً لأي مؤثر خارجي ؛ كالإعلام الكاذب من القنوات الفضائية وغيرها ... ، فهذا الوهن يجعله يعيش في غفلة عن الله ، وعن آياته الكونية ، ويزين له الشيطان سوء عمله ويصده عن السبيل ، فيصده عن الصلاة والصيام ... ويصده عن الجهاد في سبيل الله ، كما ثبت في الحديث الصحيح^(٢) .

(١) في « رسالته إلى السلطان الملك الناصر في شأن التتار » ، وقد أوردتها بتمامها في كتابي « العراق » ، فانظره (٧٤١/٢) .

(٢) أخرج البخاري في « التاريخ الكبير » (١٨٧-١٨٨) ، والنسائي (٥٨/٢) ، وابن أبي شبة (٢٩٣/٥) ، وأحمد (٤٨٣/٣) ، وابن حبان (٤٥٩٣-الإحسان) ، والطبراني في « الكبير » (٦٥٥٨) ، وابن أبي عاصم في « الأحاد والمثاني » (١٠٤٣، ٢٦٧٥) ، وفي « الجهاد » (١٣) ، والبيهقي في « الشعب » (٤٢٤٦) ، والمزي في « تهذيب الكمال » (٢٠٢/١٠) من حديث سبرة بن أبي فاكه رفعه : « إن الشيطان قعد لابن آدم بأطرقه ، فقعد له في طريق الإسلام ... » إلى قوله : « ثم قعد له في طريق الجهاد ، فقال : هو جهد النفس والمال ، ففُتَاتِلْ ففُتِّلْ ، فتنكح المرأة ، ويُقسم المال . قال : فعصاه فجاهد ، فقال رسول الله ﷺ : « فمن فعل ذلك منهم ، فمات ، كان حقاً على الله أن يدخله الجنة » ، وإسناده قوي . وانظر : « الصحيحة » (٢٩٧٩) .

وهذا يدفعنا إلى أمر آخر سببه هذا الوهن الروحي ، وهو :

الثاني : اجتراء الكثيرين - ممن سار في فلك الأعداء - على الله ورسوله ، وتمادوا في استخفافهم بالدين ، بل أكثروا من الدعوة إلى الجرأة على الدين صراحة^(١) .

ومن جانب آخر ، كثر المفتون والمتحدثون عن دين الله دون علم شرعي يؤهلهم لذلك^(٢) ، وقد حذر الله من ذلك فقال : «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا» [الإسراء: ٣٦] . وستأتيك - قريباً - أمثلة ونماذج من خوض هؤلاء في بعض مسائل الجهاد وأحكامه^(٣) .

الثالث والرابع : المداهنة في الدين ، وتعظيم شأن الكفار .

وهذان السببان كافيان في العمل على التهوين من جهاد الأعداء ، فتأخر الكثيرين عن قول الحق حياةً وخجلاً من الآخرين ، وتعظيم شأن أعداء الدين ، دعوة إلى الركون إليهم وعدم قتالهم .

الخامس : الركون إلى الدنيا ؛ من حب المال ، والاعتماد على المقتنيات الحديثة في ملء الفراغ النفسي والفكري ، والاعتماد على المادة في طلب النصر ؛ حيث اعتمد الكثير على الأسلحة المادية والكثرة العددية عند الإعداد لمواجهة الأعداء ، ظناً منهم أن النصر

(١) انظر : «الانجماوات الوطنية في الأدب المعاصر» لمحمد محمد حسين (٣/ ٢٩٢-٢٩٣) ، و«العصريون معتزلة اليوم» ليويسف كمال (ص ٧-٧٢) .

(٢) انظر في ذلك : «خطر الإفتاء بغير علم» للشيخ ابن عثيمين رحمه الله (ص ١٨-٢٠ / الطبعة الأولى) ، «المفتي في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في هذا العصر» (ص ٦٠) لعبد العزيز بن عبد الرحمن بن الربيعة . وكتب أهل العلم قديماً وحديثاً مليئة بالتحذير من الفتوى بغير علم ، وأنه من آداب طالب العلم الاستماع والإنصات ، ولا يتصدر حتى يتأهل ويشهد لهم علماء عصره بالعلم ، وخير كتاب في ذلك على الإطلاق هو «إعلام الموقعين» ، وهو كتاب الإسلام ، كما كان يقول عنه العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله ، قد فرغت من تحقيقه وتخريج أحاديثه وآثاره وضبط نصه على عدة نسخ خطية ، فالحمد لله على توفيقه وفضله ومنه وكرمه .

(٣) انظر - مثلاً - تعليلي على (ص ٤٨) من هذا الكتاب .

مرتبط بمدى تقدم تلك الأسلحة ، فركنوا إلى الأسباب ، ونسوا التوكل على مسيئها .

السادس : غياب الروح الجهادية ؛ بل قد غاب الاسم والرسم عن أذهان كثير من المسلمين ، عندما أوحى إليهم شياطين الإنس والجن بأن الأمة قد تبني لها مجدداً ، وتحقق عزاً بوسائل أخرى ، حتى غاب ذكر الجهاد والآيات والأحاديث التي تحث عليه من كتب التعليم المختلفة !! فالأمة لا عزة لها إلا بالجهاد ، ولا ترتقي فوق الأمم إلا بعلو رأيتها ، ولذا ، فإن غياب هذا الأمر خطر على الأمة ، وقد حذر من ذلك النبي ﷺ ؛ حيث قال : « إذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم »^(١) .

(١) أخرجه أحمد في « المسند » (٢٨/٢) ، وأبو أمية الطرسوسي في « مسند ابن عمر » (رقم ٢٢) ، والطبراني في « الكبير » (رقم ١٣٥٨٣) من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر . ونقل ابن التركماني في « الجوهر النقي » (٣/٣١٦-٣١٧) ، والزيلعي في « نصب الراية » (٤/١٧) عن ابن القطان قوله في هذا الطريق - وعزاه لأحمد في « الزهد » - : « وهذا حديث صحيح ، رجاله ثقات » ، ثم وقفت على كلامه في « بيان الوهم والإيهام » (٥/٢٩٥) .

وتعقب ابن حجر في « التلخيص الحبير » (٣/١٩) ابن القطان بقوله : « قلتُ : وعندي أن إسناده الحديث الذي صححه ابن القطان معلول ؛ لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً ؛ لأن الأعمش مدلس ، ولم ينكر سماعه من عطاء ، وعطاء يحتمل أن يكون هو عطاء الخراساني ، فيكون فيه تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر ، فرجع الحديث إلى الإسناد الأول ، وهو المشهور » . قلت : العجب من الحافظ ؛ فإنه القائل عنه في « بلوغ المرام » (رقم ٨٦٠) : « رجاله ثقات » ، وقد جعل الأعمش في الطبقة الثانية من المدلسين (الذين احتمل أئمة الحديث تدليسهم وتجاوزوا لهم عنه) ، ولم يقل أحد : إن الأعمش يدلّس تدليس التسوية ، ولماذا يفعل ذلك وهو قد رواه عن نافع أيضاً ؟ كما قال أبو نعيم في « الحلية » (١/٣١٤) ، وفي آخر كلام ابن حجر السابق إشارة إلى ما أخرجه أبو داود في « السنن » (كتاب البيوع) : باب النهي عن العينة (٣/٢٧٤-٢٧٥ / رقم ٣٤٦٢) ، والدولابي في « الكنى والأسماء » (٢/٦٥) ، والبيهقي في « الكبرى » (٥/٣١٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥/٢٠٨-٢٠٩) ، وابن عدي في « الكامل » (٥/١٩٩٨) من طريق إسحاق أبي عبد الرحمن الخراساني عن عطاء الخراساني عن نافع عن ابن عمر .

وإسناده ضعيف ، قال المنذري في « مختصر سنن أبي داود » (٥/١٠٢-١٠٣) : « في إسناده إسحاق بن أسيد أبو عبد الرحمن الخراساني ، نزيل مصر ، لا يحتج بحديثه ، وفيه أيضاً عطاء الخراساني ، وفيه مقال » .

السابع : المجاهرة بالمعاصي ؛ وهو الذنب الذي يؤذن بنزول المصائب المختلفة .
قال الله : ﴿ وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾
[الشورى: ٣٠] ، وهي مؤشر صريح بقرب الدمار والانهيار ، كما قال تعالى : ﴿ فَأَهْلَكْنَاهُمْ
بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ ﴾ [الأنعام: ٦٠] .

هذه المظاهر في مجملها جعلت الأمة المحمدية أمة دنيوية في تعاملاتها المتعددة مع
مجالات الحياة المختلفة ، وأمة انشغلت بدينها عن غاياتها ، لا ريب أنها في منأى عن

== وتابع عطاء الخراساني : فضالة بن حصين عن أيوب عن نافع ، كما قال أبو نعيم في « الحلية »
(٣/ ٣١٩) ، ومتابعته هذه أخرجها ابن شاهين في « الأفراد » .

وفضالة لا يصلح للمتابعة ؛ قال أبو حاتم عنه : « مضطرب الحديث » .
وللحديث طرق أخرى يتقوى بها ؛ منها :

- ما أخرجه أحمد في « المسند » (٢/ ٤٢ ، ٨٤) من طريق شهر بن حوشب عن ابن عمر ، وشهر حديثه
حسن في الشواهد .

- وما أخرجه أبو يعلى في « المسند » (١٠/ ٢٩ / رقم ٥٦٥٩) ، والطبراني في « الكبير » (رقم ١٣٥٨٥) ،
والرويان في « المسند » (٢/ ٤١٤ رقم ١٤٢٢) ، وابن أبي الدنيا في « العقوبات » (رقم ٣١٧) ، وأبو نعيم
في « الحلية » (١/ ٣١٣-٣١٤ و ٣/ ٣١٨-٣١٩) من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الملك بن أبي
سليمان عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر به ، وبعضهم أسقط ابن أبي سليمان ، كابن أبي الدنيا .
وليث ضعيف .

والخلاصة : الحديث صحيح بمجموع طرقه ، وإلى هذا أشار ابن القيم في « تهذيب السنن »
(٥/ ١٠٣-١٠٤) ، فقال بعد أن سرد بعض طرقه : « وهذا يبين أن للحديث أصلاً ، وأنه محفوظ » ،
وأورد له الشاطبي في « الاعتصام » (٢/ ٤٢١ - بتحقيقي) شاهداً مرفوعاً ، وأثر العليّ عند أبي داود في
« السنن » (٣٣٨٢) ، و « مسند أحمد » (١/ ١١٦) ، وقال : « وهذه الأحاديث الثلاثة - وإن كانت
أسانيدها ليست هناك - مما يعضد بعضه بعضاً ، وهو خبر حق في نفسه يشهد له الواقع » .

ونقل ابن القيم في « إعلام الموقعين » (٥/ ٧٧ - بتحقيقي) عن شيخه ابن تيمية في « بيان الدليل »
(ص ١١٠) أنه حسن .

وقد وقع المسلمون في هذه العلل ؛ حتى أفضت بهم إلى أشد بلاء يصبه الله على رؤوس الأمم ، وهو
استيلاء العدو على أوطانهم والقبض على زمام أمورهم ؛ فهل لهم أن يغيروا ما بهم ، ويعطفوا على تعاليم
دينهم ؟ فتراهم كيف ينهضون لإعادة شرفهم المسلوب المغتصب بنفوس سخية وعزائم لا تقتر .

شعور فعلم فاتحاد فقوة فعزم فإقدام فإحراز آمال

القيام بواجبها الجهادي ، ورضي الله عن أبي الدرداء لما قال : « إنما تقاتلون بأعمالكم »^(١) ،
ورحم الله ابن المبارك لما قال : « الجهاد باب لا يفتحه الله إلا لخاصة أوليائه ! »

ثالثاً: الهزيمة النفسية ؛ المتمثلة في أبرز مظاهرها بالآتي :

الأول : التذبذب وعدم الوضوح ، والتأرجح وعدم الثبات في المواقف ،
ويصاحب ذلك غموض في السلوك والغاية ، مما يؤدي إلى التناقض والاضطراب في
الأقوال والأفعال والأفكار .

الثاني : الانبهار بما عند الكفار من تقدم علمي وفني وإداري ، وتبرز هذه الظاهرة
في ذلك الإعجاب الذي يبديه أبناء المجتمع المسلم بما عند الغرب ، ويعبرون عنه بتلك
الرغبة الجارحة في الذهاب إلى تلك البلاد ، بغرض التعلم والعمل والسياحة .

الثالث : الذل والدنيّة : حيث المهادنة الجاهلية ، والرضى بالواقع ، والاستجابة
لما يطلبه الأعداء ، حتى في التعبيرات الشرعية - كما في هذه الأيام - حيث التخلي عن
إطلاق لفظ العدو أو الكافر على المحتلّ ؛ وإنما يطلقون - مثلاً - عليهم (إسرائيل)^(٢)
لأنها - زعموا - ألين لفظاً ، وأقرب إلى إرضاء خواطرهم ، وتمشياً مع متطلبات
المرحلة الراهنة .

وكذا حذف عبارة الجهاد من قرارات المؤتمر الإسلامي التاسع^(٣) ، وغير ذلك
من معوّقات الجهاد في سبيل الله .

(١) علّق البخاري في « صحيحه » كتاب الجهاد والسير : باب عمل صالح قبل القتال (قبل رقم ٢٨٠٨)
بصيغة الجزم ، ووصله ابن المبارك في « الجهاد » (ص ٣٠ / رقم ٥) ، وأبو إسحاق الفزاري في « السير »
- ومن طريقه الدينوري في « المجالسة » (٣ / ٥١٩ - ٥٢٠ ، رقم ١١٣٥ - بتحقيقي) ، ومن طريقه ابن حجر
في « تغليق التعليق » (٣ / ٤٣١) - وأحمد في « الزهد » (٢ / ٥٧ - ط. النهضة) ، وابن قتيبة في « عيون
الأخبار » (١ / ١٨٥) بلفظ : « أيها الناس ! عمل صالح قبل الغزو ، فإنما تقاتلون بأعمالكم » .

(٢) انظر خطأ استخدام هذا التعبير في كتابي « السلفيون وقضية فلسطين » (ص ١٢ - ١٣) .

(٣) انظر : « حاضر العالم الإسلامي » ، عام [١٩٩١] (ص ٦٣) ، إعداد المركز العالمي للكتاب الإسلامي .

رابعاً : الغزو الفكري : وهو في حقيقته يريد صرف المسلمين عن التمسك بالإسلام ، وهو عمل عدائي ، يُفرض بأسلوب قهري ، يشمل جوانب الحياة المعنوية المختلفة .

وأهم ما يميز هذا الغزو - بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى - دعوته إلى تعطيل الجهاد ، وذلك عبر دعوات وممارسات وأفكار متفاوتة في القوة والتأثير ، من أبرزها :

١ - تميع الجهاد ؛ وذلك من خلال تكرار الدعوة للجهاد قولاً لا عملاً ، حتى يُبتذل ويصبح لفظاً تلوكه الألسنة ، مع البعد عن الواقع الجهادي الصحيح ، فيصبح عنواناً للنكبات والهزائم ، فكل ذلك ونحوه يسهم في إماتة عاطفة الجهاد لدى المسلمين .

٢ - رفض الجهاد المادي ، والاكتفاء منه بالجهاد النفسي ، واعتبار ذلك بديلاً لمجاهدة الأعداء جهاداً مادياً .

٣ - تقسيم الجهاد إلى هجومي ودفاعي ، فمن قال بأن الجهاد دفاعي ، دفعه إلى ذلك : الغيرة على الإسلام من تلك الهجمة الشرسة للأعداء ، وتشويههم للجهاد ، والرغبة في إيضاح ما يتمتع به الإسلام من سباحة ودعوة أمن وسلام .

ومن قال : إنه هجومي ، دفعه إلى ذلك : الحماسة الدينية ، والغضب من جرأة الأعداء ، وبيان قوة الإسلام وأهله في مواجهة الباطل وأعدائه .

وغاب عن أذهان الفريقين أن مصطلح الجهاد أوسع من ذلك ، فالجهاد هجومي دفاعي معاً بحسب الحال .

٤ - قول بعضهم : إن تحقيق غايات الجهاد عبر المفاوضات والتعايش السلمي .

٥ - القول بعدم قبول الجهاد في هذا العصر المتمدّن .

٦ - الإيحاء بأن الجهاد دعوة إلى العنف والهمجية ، وضد السلام .

٧ - التحريف في أحكام الجهاد ؛ من ذلك الدعوة إلى موالاة الكفار ومحبتهم ،

وجعلوا ذلك من أصول الإسلام .

والخلاصة : نتج عن تزواج ما سبق قناعة يرددها الأعداء ، وبعض من تأثر بإعلامهم من أبناء جلدتنا ، أنه لا جهاد اليوم في ظل التوقيع على معاهدات المنظمات الدولية المعاصرة ، وفي ظل هذا الواقع المعاصر ، فقد أصبح الجهاد من بقايا الأمس الذي انتهت صلاحيتها ، وذلك قول يسهم في تحقيق رغبة الأعداء ، والقضاء على جذوة الجهاد ، وهذا خطأ فاضح ، وانحراف غلّ .

أما العامل الآخر الذي هو أساس في المعوقات المعنوية للجهاد في سبيل الله ، فهو :

ثانياً : في المجال الاجتماعي والخلقي ؛ المتمثل في الترف والتفكك الاجتماعي ، والاختلاف والتفرق ، والفساد الخلقي سخطاً لله ، وكيف يكون من هذا حاله داعياً للجهاد أو متبعاً لمن يدعو إليه . قال الله عز وجل : ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [مؤد:١١٦] ، وقال النبي ﷺ : « فوالله ما الفقر أخشى عليكم ، ولكنني أخشى أن تبسط عليكم الدنيا كما بُسطت على من قبلكم ، فتنافسوها كما تنافسوها ، وتهلككم كما أهلكتهم »^(١) .

وهذا الترف في هذه الصورة يدعو صاحبه إلى الإغراق في الباطل ، وإلى حب الراحة والدعة ، وإلى الإفساد والتخريب للمجتمع . ويصدق ذلك كله قول الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴾ [سبأ:٢٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء:١٦] ، وقوله تعالى :

(١) أخرجه البخاري (رقم ٩٢١، ١٤٦٥، ٢٨٤٢، ٢٨٤٢، ٦٤٢٧) ، ومسلم (١٠٥٢) ضمن حديث طويل لأبي سعيد الخدري .

﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَقْدِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ٩٣] .

وهذا ما يريده أعداء هذه الأمة ، فهم يكيدون ليلاً ونهاراً ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً ﴾ [النساء: ٩٨] ، فأغرقوا الناس في الشهوات وفي زينة الحياة الدنيا ، وحتى في الجانب الفكري ، جاءت الدعوة منهم إلى تبليد الحس والفكر ، حتى جاءت النتيجة في غالبها كما أرادها أعداء الأمة ، فتقاعست الأمة عن الجهاد ، وأصبحت كالذي يبيت في سبات عميق ، والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا به .

وأما التفكك الاجتماعي فحدث عنه ولا حرج ، سواء على مستوى الفرد ، أو الأسرة ، أو المجتمع ككل ، ولا نريد الخوض في تفاصيل ذلك ، ولكن ليعلم أن هذا التفكك من أقوى الدواعي المساعدة على التقاعس عن إحياء روح الجهاد في قلوب أبناء هذه الأمة .

وأما الاختلاف والتفرق ، وهو العامل الثاني في المجال الاجتماعي والخلقي ، الذي هو أصل في المعوقات المعنوية عن الجهاد في سبيل الله ؛ فقد أصاب هذه الأمة أثره ، واستطار وحلق فوق رؤوسها شرره ، فصاروا على خلاف ما يحب الله عز وجل في قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنَيَّنٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ [الصف: ٤] .

فصار هذا الاختلاف والتفرق أحد عوائق الجهاد ، وأقصد بالاختلاف أي المذموم الذي هو خلاف التضاد ، الذي يفضي إلى التفرق والشقاق .

يقول الإمام الشاطبي^(١) - رحمه الله - : « كل مسألة طرأت ، فأوجبت العداوة والتنافر والتنازع والقطيعة ، علم أنها ليست من أمر الدين في شيء ، وأنها التي عني

(١) في « الموافقات » (٥/ ١٦٣-١٦٤ - بتحقيقي) .

رسول الله ﷺ بتفسير الآية ، وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَّسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٩] .

ويظهر الاختلاف على كافة المستويات الحياتية ، الجماعية والفردية ، ومن أبرز مظاهره المشاهدة :

أولاً - التجزئة : هذا شمالي وهذا جنوبي ، وهذا عربي وذاك تركي ، إلى غير ذلك من الأسماء الممزقة والمفرقة .

ثانياً - الحزبية الضيقة : التي حَصَرَ مؤسسوها قاعدة الولاء والبراء في أنفسهم ، ومثلوها في أحزابهم ، فهي في حقيقتها أسماء ومظاهر خارجية ، بعيدة عن تعاليم الدين الإسلامي بالمنهج الذي ارتضاه الله لعباده ، على وفق منهج السلف الصالح^(١) .

ثالثاً - الشقاق والنزاع ، المتمثل في :

١ - الحدود بين الدول العربية والإسلامية .

٢ - المصالح ؛ فلكل بلد طريقته المستقلة في تحقيق أهدافه .

٣ - التدخل ؛ فلكل بلد خصوصيته التي لا تعطي للآخرين حق التدخل في شؤونه الخاصة ، حتى ولو بالنصيحة .

وغير ذلك من مظاهر الشقاق والنزاع .

رابعاً - الحنين إلى الحضارات القديمة ؛ فتجد كثيراً من الدعوات في أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي تدعو إلى إحياء الحضارات القديمة ، أملاً في طمس معالم الإسلام .

خامساً - العصبية ، سواء كانت للوطن ، أو للجنس والقبيلة ، أو للجماعة

(١) انظر معالجة هذه الظاهرة في تقديمي لفتوى في ذلك لشيخ الإسلام ابن تيمية ، سميتها : « نصيحة ذهبية للجماعات الإسلامية » ، وذكرت في الطبعة الثانية منها : البيعات البدعية التي يعقد عليها الحزبيون سلطان الولاء والبراء ، والحب والبغض لشاراتهم وأسمائهم ، وما في الطبعة الأولى منه مما يوهم جواز ذلك ، فأنا راجع عنه ، وله قصة ذكرتها في أول نشرة الطبعة الثانية ، والله الموفق .

والمذهب ، أو للمشايخ والطريقة .

سادساً - التعرض لولاة الأمر ، عن طريق الوقوع في أعراض ولادة الأمر من العلماء والحكام ، حيث تتبّع زلاتهم ، ونشر هفواتهم ، وإظهار ذلك للملأ ، بهدف الفضيحة والتشهير ، مع الوقوع في أعراضهم ، خاصة علماء الأمة الكبار ، الذين هم سراجها ، وورثة أنبيائها ، الربانيون ، الذين يعلمون الناس صغار الأمور قبل كبارها . يقول ابن عساكر^(١) - رحمه الله - : « لحوم العلماء رحمة الله عليهم مسمومة ، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة ، ... ومن أطلق لسانه في العلماء بالثلب ، ابتلاه الله قبل موته بموت القلب » .

وأساب هذا التفرق كثيرة وعديدة ، من أبرزها :

- ١ - اتباع الهوى
- ٢ - الظلم والبغي
- ٣ - التعامل
- ٤ - الابتعاد عن المنهج الإلهي في العلم والعمل
- ٥ - التعصّب
- ٦ - المغالاة في الإنكار على المخالفين
- ٧ - التشدد والتعقر في الرأي
- ٨ - كثرة الجدل والمساءلة
- ٩ - تكلف العلم
- ١٠ - حبّ الظهور
- ١١ - ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ومن آثار هذا الخلاف والتفرق ، فضلاً عن الفشل والهزيمة وذهاب الهيبة وانتشار الفسوق والكفر والشقاق ، تعطيل الجهاد ؛ حيث الانشغال بالخلافات الداخلية عن مواجهة الأعداء ، وما أمر أفغانستان منّا ببعيد ، فعندما حان قطف الثمرة ، أفسده الأفغان ، وحولوه إلى مأساة جديدة ، حيث التناحر والفرقة بين الأخوة^(٢) ، إضافة إلى تسلط الأعداء ، والله المستعان .

(١) في « تبين كذب المفترى » (ص ٢٩ - بتصرف) .

(٢) انظر : « المسلمون يتفنون في طرق ومظاهر الفرقة » لإبراهيم رفعت ، مجلة الدعوة ، عدد ١٤٥٣

(٤/٣/١٤١٥ هـ) (ص ١٢) .

أما الفساد الخُلقي ، وما أدراك ما هو ، فهو نارٌ تحرق ، وشرٌ مستطير ، وأكثر مظاهره شيوعاً ، وأبرزها :

أولاً : الفهم الخاطيء لفهوم الأخلاق ؛ فكثير من المسلمين - وللأسف - ينظرون إلى الأخلاق نظرتهم إلى مع من يتعاملون ، ويقولون وينسبون ذلك حديثاً مرفوعاً : (الدين المعاملة)^(١) ، حتى لو كان صاحب المعاملة الحسنة يرتكب شيئاً من الفواحش والمنكرات .

ثانياً : الغرور ، مما يؤدي إلى عدم قبول الحق ممن بذله ، بل إن البعض ليرفع عن سماع رأي الآخرين .

ثالثاً : النفاق الاجتماعي ؛ حيث التظاهر بالأخلاق الفاضلة ، والبعد عن الرذائل ، مع ممارستها في السر ، وهذا بجذ ذاته كبيرة من الكبائر ، وقد توعد الشارع من ينتهك حرمان الله إذا خلى بمحارم الله .

إلى غير ذلك من رواج النظريات والأفكار الهدامة ، وظهور الأخلاق السيئة بأشكالها المختلفة وألوانها المتباينة ، كظهور الخيانة واستشراء الكذب ، والهجر الديني ، وانتشار البخل ، والغيبة والنميمة ، والكبر ، وازدراء الآخرين ، وغير ذلك ، وتسفير المرأة ، وإشغال المجتمع بما يسمى - كذباً وهتاناً - : تحرير المرأة ، حيث صارت سلعة رخيصة بأيدي الذئاب البشرية ، فتزعوا حجابها وخالطوها بالرجال ، وغير ذلك من مظاهر الفساد الخُلقي ، الذي هو بحد ذاته سبب رئيس في تقاعس أبناء الأمة عن القيام بواجب الجهاد في سبيل الله .

ثالثاً : في المجال السياسي :

وهو المتمثل في :

(١) لا أصل له ألبة ، قاله العلامة ابن باز - رحمه الله عليه - . انظر : « أحاديث مردودة مشتهرة على ألسنة الناس » (٣٣ / رقم ١٢٦) ، وهكذا كان يقول عنه محدث العصر شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى - ، فيما سمعته منه في مجالسه مراراً وتكراراً .

أولاً - الأنظمة الوضعية .

ثانياً - التبعية وبسط نفوذ الأعداء .

ثالثاً - النظام العالمي الجديد .

وهذا المجال عانى منه المسلمون كثيراً ، فمن خلال بوابته تمّ التسلّط على المسلمين في عصرنا الحاضر ، فأصبحوا بين تردد واضطراب سياسي داخلي ، وقلق سياسي خارجي ، صرفهم عن غايتهم ، فأقعدهم عن الجهاد في سبيل الله ، وأشغلهم عن رسالتهم وهي الدعوة إلى الله تعالى .

ففي الأنظمة الوضعية ، ساد الفكر السياسي الوضعي المأخوذ من الفكر الغربي ، وكان من آثاره : فصل الدين عن الدولة ، والاضطراب والبلبلة الفكرية والسياسية ، وتوتر العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، والأهم من ذلك كله ومن آثاره : جهل الأبناء وعجز العلماء ، وهذه علّة العلل ، والتي تتفرع عنها كل نكسة ومصيبة حلّت بالمسلمين ! أما بسط نفوذ أعداء الأمة فكانت غايته تتمثل في السيطرة القيادية ، ورعاية مصالحها ، والقضاء على التوجهات الإسلامية ، وبالتالي تموت الروح الجهادية ، وتضمحل من صدور أبناء هذه الأمة .

أما ما يسمى - اليوم - بالنظام العالمي الجديد ، فإنه يظهر لنا وبشكل خاص أنه موجه إلى العالم الإسلامي ، وذلك لعدّة اعتبارات :

الأول - البعد التاريخي للعالم الإسلامي ، الذي يتعارض مع الغايات الغربية .

الثاني - الموقع المتميز والاستراتيجي السياسي والجغرافي للعالم الإسلامي .

الثالث - البعد الاقتصادي للعالم الإسلامي .

كل ذلك لن يحقق لأعداء الأمة أهدافها وغاياتها في السيطرة عليه ما دام هناك روح جهادية لدى أبناء هذه الأمة ، فحاولت - وما زالت تحاول - بسط نفوذها أكثر وأكثر حتى تنأى عن هذا الركن الركين في الدين ، وذروة سنام الأمر ، الذي ما إن قام

به المسلمون ، اضمحلَّ أعداء الدين ، فكيف تبقى هذه الروح الجهادية ، ما لم يقض عليها الأعداء بكل ما يملكون من قوة ؟!

أما المعوقات المادية عن الجهاد في سبيل الله ، فنجملها في النقاط الآتية :

الأول : في المجال الاقتصادي .

الثاني : في مجال الإعداد والقوة .

الثالث : في مجال تدخل الأعداء والاحتلال .

فأما في المجال الاقتصادي ؛ فتتمثل هذه المعوقات في : إهدار الثروات الإسلامية ، والهيمنة الاقتصادية للأعداء ، والتي تسهم إسهاماً مباشراً في إعاقة الجهاد من جانبه المادي ، حيث التأخر الاقتصادي ، والركون إلى الأعداء ، وتراكم الديون على البلاد الإسلامية ، وإشاعة الفقر ، والبطالة بين أبناء الأمة ، مما يشغلها عن الإعداد للجهاد في سبيل الله .

وأما في مجال الإعداد والقوة ؛ فتتمثل في التخلف الصناعي في البلاد الإسلامية من جهة ، وقوة الأعداء العسكرية من جهة أخرى ، والخلل في التدريب العسكري ، حيث ترك التدريب والرياضات المحمدية كالمصارعة ، والشد على الأقدام ، ورفع الأثقال ، وتوجه الكثيرين إلى الرياضات المائعة ؛ كلعب البلياردو ، والشطرنج ، وتنس الطاولة ... وغيرها ، مما يحول بين الأمة وبين الإعداد للجهاد في سبيل الله .

وأما في مجال التدخل والاحتلال ؛ فيكون تحت مظلة الأمم المتحدة ، وأن هذا التدخل مشروع ؛ كما حدث في الصومال من قريب ، وبهدف قمع الإرهاب والتخريب ، ومن ثمَّ يكون الاحتلال للدول الإسلامية كما نرى اليوم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . فكل هذه معوقات ساهمت إسهاماً كبيراً فعلاً في إعاقة الأمة عن الجهاد في سبيل الله .

وما لها حتى تكون مستعدة للجهاد في سبيل الله ، وحتى يرفع الذل عنها ، إلا

الرجوع إلى الدين ، الذي أنزله الله على قلب محمد ﷺ ، وإذا كثر الأولياء في الأمة ، وطلبة العلم المخلصون ، الذي لا يخالط توحيدهم شُبْهة ، ولا يخالط عملهم شهوة ، وُضِعت مجالات الحياة عموماً بالحياة الإسلامية الصحيحة ، فتحيى الروح الجهادية في جميع ميادين الحياة ، وجعل الجهاد غاية أعدت له جميع المقومات والدعائم ، وأزيلت جميع عوائقه المادية والمعنوية ، والله الموفق .

المعوقات عن الجهاد

معوقات مادية

في مجال التدخل

والاحتلال

١- التدخل

٢- الاحتلال

في مجال الإعداد والقوة

١- التخلف الصناعي

٢- الخلل في التدريب

٣- قوة الأعداء العسكرية

في المجال الاقتصادي

١- إهدار الثروات الإسلامية

٢- الهيمنة الاقتصادية للأعداء

في المجال السياسي

١- الأنظمة الوضعية

٢- التبعية وسط نفوذ الأعداء

٣- النظام العالمي الجديد

معوقات معنوية

في المجال الاجتماعي

والخلفي

١- الترف والتفكك والاجتماعي

٢- الاختلاف والتفرق

٣- الفساد الخلقي

في المجال العقدي

والفكري

١- الخلل العقدي

٢- الوهن الروحي

٣- الهزيمة النفسية

٤- الغزو الفكري

تسليط الأضواء

على ما وقع ويقع باسم الجهاد من أخطاء

لا نبعد عن الحقيقة إن قلنا: إن من المعوقات عن الجهاد الشرعي ما يمارس باسمه خطأ من تفجير يسبقه تكفير، والخروج على أولياء الأمور بسبب (التباس) (الثورة) بمفهوم (الجهاد) الشرعي، هذا من جهة^(١).

ومن جهة أخرى: إسقاط الأحكام المذكورة في كتب فقهاءنا على واقع غير الواقع الذي عاشوه؛ إذ جدّت ظروف وأمور وملابسات ومحن وفتن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وتلزم في نوازل الجهاد هذه الأيام.

فبعض المفتين لا يراعي هذه المستجدات، فيقع من المفتين - آحاد وهيئات - (فوضى) في (الفتوى) في النوازل التي تخص (الأمة) في (الجهاد) و(أحكامه).

* المستجدات وأثرها على حكم الجهاد :

أصل ابن المناصف (مؤلف هذا الكتاب) حكم الجهاد، وجعله على ثلاث حالات، ولم يكن في باله، ولم يدُر في خلدّه، ولا سَنَح في خاطره عند ذكر هذه الحالات ما استجد من حالة (رابعة) - وهي مهمة جداً - وهي تخص (نوازل الجهاد) في هذا الزمان.

وهذه (الملابسات) التي لم تكن في حساب إمامنا وشيخنا ابن المناصف تؤثر على الحكم العيني أو الكفائي عند (الموقفين) من (المفتين)، كما وقع تماماً لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - لما ذكر أن الناس في وقته عند قدوم التتار كانوا في ذاك الوقت الشديد يطوفون بالقبور، ويستنجدون بالمقبور، ويطلبون منه النصر، قال في كتابه

(١) ستأتيك معالجة مهمة وتفرقة تأصيلية بين (الجهاد الشرعي) والثورات (الجهاد البدعي) - على حدّ تسمية ابن تيمية - من حيث الباعث والماهية والنتيجة.

«الاستغاثة والرد على البكري» (٢/٦٢٣) بعد أن قرر هذا :

« ولهذا كان أهل المعرفة بالدين والمكاشفة لم يقاتلوا في تلك المرة لعدم القتال الشرعي الذي أمر الله به ورسوله، ولما يحصل في ذلك من الشر والفساد وانتفاء النصرة المطلوبة في القتال، فلا يكون فيه ثواب الدنيا ولا ثواب الآخرة، لمن عرف هذا وهذا، وإن كان كثير من المقاتلين الذين اعتقدوا هذا قتالاً شرعياً أُجروا على نيّاتهم ... » في كلام مُهمّ تُنظر تتمته.

قال أبو عبيدة: هذا من دقة شيخ الإسلام ابن تيمية المتناهية في المسائل الفقهية؛ فالجهاد في الظروف الصعبة، والأحوال غير الطبيعية يحتاج إلى أحكام تراعى فيه ظروفه، وما يحيط به من مستجدات، وهو ليس كالصلاة، لا بد من أدائه على أية حال! كما يعتقد بعض الداعين إليه، والمتحمسين له! ولست مبالغاً إن قلت: إنّ أبرز آثار (الفوضى) في (الفتوى) اليوم تظهر علينا في (الجهاد) وأحكامه!

والعجب من المفتين التناقض الشديد بينهم في هذا الميدان، واختلافهم في الجملة على حسب البلدان، ويدور مع مصالحهم دون النظر إلى مآلات الأفعال، وقد بلونا جملة من الوقائع، سمعنا فيها عجباً من أناس يشار لهم بالبنان، يتكلمون على أنهم علماء الأمة، ويطلقون التكفير بمراهقة الشبان، وهم كبار كبار؛ في أسنانهم، ودعواتهم، ومناصبهم، ولكنهم - والله! - ليسوا كذلك في تقعيدات العلماء وأصولهم! وأكبر مثال وأشهره - وهو ما زال ماثلاً للعيان -: الجهاد في العراق لصد العدوان الأمريكي؛ فكثير من الناس أفتى بالوجوب العيني على الشباب، بناءً على أن أمريكا هي أصل الشر، و...، و...، و...، دون اعتبار جميع الأوصاف والقيود التي لها أثر في الفتوى؛ فالنتائج محسومة، والأمور محسوبة، والأمن للمجاهدين غير حاصل، والنظام القائم - آنذاك - بَعَثِي لا شرعي، ولو قيل بالجواز لكان الخطب، أمّا الوجوب، والوجوب العيني؛ فهذا - والله! - غفلة عمّا نبه شيخ الإسلام ابن تيمية على ما هو دونه، ووصف

غير المقاتلين للتتر آنذاك «أهل المعرفة بالدين»!

والخلط والخبط في الأزمات يشتدّ، ولا سيما في أحكام الجهاد؛ فهذا قائل بوجوب القتال مع العراق، وآخر بوجوب القتال ضدّه، وكلا الصنفين ينعت وجوبه بـ: «الشرعي»، وتكرر هذا الخلط عدة مرات، ابتداءً من الحرب ضد إيران، ومروراً باحتلال الكويت، وأخيراً عند قدوم الأمريكان!! - والله أعلم بما سيكون في قابل الزمان - ووراء كل صنف إعلام ومؤسسات وهيئات للفتوى!

و(الشباب) متحمّس ومتوثّب ومتثبّت، ومواقفهم - ما لم يعصمهم الله - متذبذبة، وسماع الوجوب العيني مع عدم فعله له آثار تربوية سيئة مدمرة! لا يقدره إلا الراسخون المرتّبون من العلماء.

أما آن للمفتين قبل استدعاء النصوص - التي يعرفها كل طالب علم - فحص المكان والواقع الذي ستنزّل عليه، والنظر إلى المآلات؟!

وأخيراً... إنّ إمارة لفظة (الجهاد) من مشاعر المسلمين، سواء بسوء استخدامها، ووضعها في غير مكانها، أو بإيجابها على عاجزين، لا يقلُّ سوءاً عن صنيع تلك الثلّة التي تعمل على إخماد نورها وإطفاء لهيبها! والمحصّلة والثمرة واحدة، فهل من مدكر؟! والذي أراه ضرورة؛ مراعاة المفتين إعادة (الهيبة) إلى هذا (المصطلح)؛ بترك ابتذاله، وسوء إسقاطه، وكذا من الخطباء والوعاظ؛ بترك استخدامه زينة - فحسب - لخطب رنانة، وكذا من الدعاة والأحزاب؛ بترك توظيفه للوصول إلى أعناق الجماهير، والمجالس النيابية، وتزيينه بالبيانات الحزبية، وإنما العمل على التكامل بينهم للنهوض بواجب الوقت، والوصول بالأمة إلى ذورة السنام، وترك التآكل، والبعد عن السّداجة وتفويت فرص التربّص، والتربية الشرعية الجادة الموصلة للولاية لله ورسوله والمؤمنين.

* التباس الثورة بمفهوم الجهاد :

من الفتن التي تخص الجهاد، واكتوى المسلمون بنارها أكثر من مرّة، ما وقع في

بعض بلدانهم في أزمان متفاوتة من (ثورات) ألبست لباس (الجهاد) الشرعي ، ونُزلت عليه أحكامه !

والمتمعن فيما جرى ويجري ، يجد أن لهذه (الثورات) أسباباً نفسية ، وقد تكون من (قناعات) عقدية و(تصورات) منهجية ، ومواقف عملية ، فهي تدور على تكفير (السلطة) الحاكمة ، بجميع فئاتها ، اعتماداً على ظاهر بعض النصوص ، وأخذها أخذاً أولياً ، دون مراعاة لقواعد الاستنباط السلفية ، كما حصل تماماً مع التابعي يزيد بن صهيب أبو عثمان الكوفي^(١) ، المعروف بـ (الفقير) ؛ فإنه قال فيما أخرج مسلم في « صحيحه » (رقم ١٩١) بعد (٣٢٠) بسنده إليه :

« كنت قد شغفني^(٢) رأيي من رأي الخوارج ، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد الحج ، ثم نخرج على الناس (أي : بالثورة المسلحة) ، قال : فمررنا على المدينة ، فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم - جالس إلى سارية - عن رسول الله ﷺ . قال : فإذا هو قد ذكر الجهنميين^(٣) . قال : فقلت له : يا صاحب رسول الله ! ما هذا الذي تحدثون ؟ والله يقول : ﴿ إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ ﴾ [آل عمران: ١٩٢] ، و ﴿ كَلَّمَآ أَرَادُوْآ أَنْ يَخْرُجُوْا مِنْهَا أُعِيدُوْا فِيْهَا ﴾ [السجدة: ٢٠] ، فما هذا الذي تقولون ؟

احتج هذا التابعي بآيات على مشربه ، لقَّنها على أنها تقرر معاني أُخذت بالاستقلال دون سائر النصوص ، فنَّبَه الصحابي الجليل جابر على خطئه المنهجي هذا ،

(١) كانت الخوارج بكثرة في الكوفة في زمن التابعين ، قال العجلي في « تاريخ الثقات » (ص ٥١٧) : « نزل الكوفة ألف وخمس مئة من أصحاب النبي ﷺ » ، وقال الذهبي في « الأمصار ذوات الآثار » (ص ١٧٤-١٧٥) : « نزلها جماعة من الصحابة » وسمي أعيانهم ، قال : « ثم كان بها من التابعين » وسمي أعيانهم ، قال : « وما زال العلم متوفراً إلى زمن ابن عقدة ، ثم تناقص شيئاً فشيئاً ، وتلاشى ، وهي الآن دار الروافض » ، وقال في « تذكرة الحفاظ » (٣/ ٨٤٠) : « الكوفة تغلي بالتشيع وتفور ، والسُّنِّي فيها طرفه » .

(٢) في بعض الروايات زيادة : « وأنا شاب » !

(٣) هم قوم تحتشمهم النار ، وتصل منهم على قدر أعمالهم ، ثم يخرجون منها إلى الجنة .

فقال له :

« أتقرأ القرآن ؟ » قال يزيد : نعم . قال : فهل سمعت بمقام محمد - عليه السلام - يعني : الذي يبعثه الله فيه - ؟ قال يزيد : نعم . قال : فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يُخرجُ الله به من يُخرج ؟

ثم نعت (أي : جابر) وضع الصراط ، ومرَّ الناس عليه ... و« أن قوماً يخرجون من النار ، بعد أن يكونوا فيها » .

قال يزيد على إثر هذا الحديث ، وقد نفعه الله به ، وفهم الآيات السابقة التي احتج بها على ضوئه ، ومعه ، دون منافرة بين النصوص ، ولا تضارب ولا تعارض ، قال : « فرجعنا - أي : إلى الكوفة - ، قلنا : وَيُخَكِّمُ ! أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ ؟ » . فنفعه الله - عز وجل - باعتقاد صدق علماء الصحابة ، وهذا أول شرط للانتفاع بالعلماء الربانيين عموماً ، وفي وقت الفتن خصوصاً .

قال يزيد - كما في « صحيح مسلم » - أيضاً - : « فرجعنا ، فلا والله ما خرج منا - أي : للثورة المسلحة - غيرُ رجل واحد » .

فالنفع لهؤلاء لا يكون إلا بمحاجة العلماء ، وإزالة الشبه ، ولا سبيل إلى إصلاحهم إلا بذلك ، والعنف معهم يزيد من قوتهم وعنادهم ، ويلهب نارهم ، ويُبعدهم عن الجادة على وجه أظهر ، وبمسافة أبعد .

ومع وجود الحماسات ، والعواطف العاصفات ، ودندنة الخطباء الحماسيين بضرورة إقامة (الجماعة المسلمة) مهمتها التي وُجدت من أجلها ، وهي حمل لواء الحق ، ووجوب الجهاد ضد السلطات التي تمنع ذلك ، وإيراد النصوص من الكتاب والسنة التي في ظاهرها تكفير هؤلاء ، والاعتماد على فتاوى (المهابيل) وتقريرات أنصاف المتعلمين ، وتوظيف نقولات الأقدمين من العلماء بغير إنصاف ، وغالباً ما يكون ذلك بعد التورط في أعمال العنف أو التلبس بمقدماته ؛ لتسويق أحداث عنف قد اندلعت

على وجه عفوي ، وأحياناً بطرق مجهولة ، قد تكون من عمل جهات مغرضة ، فتشعل نيران الحمية ، ويظهر الغضب العام ، ويفلت الزمام من بين يدي العقلاء ، فضلاً عن العلماء ، ويفقد العقل دوره وسيطرته على مجريات الأحداث ، ويتزحزح عن مكانه في هذه (الخضرة الجهادية الهستيرية) ، تاركاً مكانه للاندفاعات العاطفية والحماسات الشبابية ، وللرؤى والمنامات^(١) والإلهامات ، فيجتمع عرس الشيطان ، بتزاوج هذه العناصر معاً ، وإذا بالناس يصحون على هول الكارثة ، ولا يفرقون بين الإسلام وما يمارس باسمه ، فتتسع الفجوة ، وتنوء النفوس عن حمل الأمانة ، وتراجع الدعوة إلى الإسلام الصحيح ، كما عايشناه وعايناه ، وملاً أسماعنا وأبصارنا ، وإلى الله عاقبة الأمور .

ومن أهم المهتمات ، وأوجب الواجبات : تقعيد التفريق بين (الجهاد الشرعي) و(العمل الثوري) .

فقد تداخلت في الآونة الأخيرة إلى درجة الالتباس ، مفاهيم (الثورة) التي خلقتها أحداث متنوعة ، ورسختها في الأذهان فلسفات سياسية وإنسانية شتى ، مع مبدأ (الجهاد الشرعي) وأحكامه ، في أذهان كثير من الناس .

ولعل من أهم العوامل التي سببت هذا التداخل والمزج^(٢) :

أولاً : وحدة الظروف التي تبعث على الرغبة في التغيير والإصلاح .

ثانياً : وحدة الحوافز النفسية - أيضاً - ، وهي التي تنشأ عادة من تلك الظروف .

ثالثاً : عدم تحصيل العلم الشرعي ، الذي يصقل صاحبه بشخصية متميزة ، تنظر إلى الأمور نظرة واسعة ، وتحسن تقدير مآلات الأفعال ، والنتائج والمصالح والمفاسد ، من خلال سنة الله الكونية والشرعية ، وتحقيق واجب الوقت .

(١) هكذا وقع للمسلمين في فتنة (جهيمان) ووظفت (الرؤى) - أيضاً - في أحداث (حماة) . وانظر : « هذه تجربتي هذه شهادتي » (ص ١٣٨) لسعيد حوى ، وكتابي « العراق في أحاديث وآثار الفتن » (١/ ١١٢) .

(٢) انظر بعضها في « قضايا فقهية معاصرة » (٢/ ١٦٥) للبوطي .

رابعاً : الهالة اللامعة من الدعاية التي أحيطت بها كلمة (الثورة) في أذهان كثير من الناس ، في أعقاب ثورات عالمية ، تركت وراءها أصداء كبيرة في الأذهان وفي النفوس ، وجرت وراءها ذيولاً من النتائج الانقلابية على صعيد الأفكار الاجتماعية ، والأنظمة الاقتصادية .

ومع عدم التأصيل العلمي ، ووجود هذه الهالة اللامعة ، وجدنا الشباب المتحمس - الذي لم يتحصّن بتقعيدات العلماء الربانيين ومواقفهم^(١) - أمام ما يشبه المفتاح السحري الذي لا يعجزه شيء عن فتح المغاليق المستعصية أمام طموحاتهم ، ووفق تخيلاتهم ، لتحقيق تطلعاتهم في التغيير ، وإعادة العز المنشود ، والحلم المفقود .

خامساً : وزاد الطين بلة ، أنّ هذا الطريق (طريق الثورات) أصبح مسلوفاً ، ومارسته اتجاهات لها أصول متعددة باسم الإسلام ، ووجدوا من يفتيهم بذلك للملايسات ، وأسباب قد تظهر وقد تختفي !

وأن كثيراً ممن قوّم (هذه الثورات) علّق الجناية بسوء أصحابها ، وعدم صدق نواياهم ، وحرصهم على المناصب والمراتب والرواتب فحسب ! دون أن يضع يده على المصاب الحقيقي ، و(أصل الداء)^(٢) !

ومما ينبغي تقريره هنا أن إحكام (البدايات) سلامة في (النهايات) ، وضبط (المصطلحات) يقي من (الانزلاقات) ؛ فالثورة التي يمارسها المراهقون^(٣) اليوم لا وجود لها عند الفقهاء ألبتة^(٤) ، ولا يتصور أحد من العقلاء - فضلاً عن العلماء - القول بجوازها ، وهذه الفتن يعرفها العلماء الربانيون عند بروزها ، وظهور مخايلها ،

(١) فكيف إن صاحب ذلك : اتّهام وغمز وطعن بهم ؟!

(٢) انظر مثلاً على ذلك في كتابي «العراق في أحاديث وآثار الفتن» (١/١١٣ وما بعد) .

(٣) بقي الله بعض (الشباب) من (المراهقة) بفروجهم ، ولكن قد تنتقل - جراء أيديهم - إلى أفكارهم وممارساتهم !

(٤) فهي على وزان (لا أصل له) في الأحاديث المكذوبة .

قبل وقوعها ، وتمكّن قرونها ، ويعرفها الجهال - كل الجهال - عند انقضائها ، وانصرافها^(١) .

و(الثورة) « تغيير جذري شامل يحدث في مسار الأنظمة السياسية أو الاجتماعية ، قفزاً فوق سُنّة الله - عز وجل - في التدرج والتطور ، سواء كان بطريقة سلمية ، أو بالعنف وسفك الدماء »^(٢) ، وهذا يخالف سنة الله - عز وجل - الشرعية في التغيير ، وطريقة الأنبياء المسلوكة .

ف (الثورة) « تتفجر من (رغائب) الإنسان و(رعوناته) ، وتتجه إلى سطح (الوقائع الاجتماعية) ، ولا تهتم بدخائل (التربية الفردية) »^(٣) ، بخلاف الجهاد الذي له ميادينه ، وغاياته ، وأهله ، وأحكامه ، وضوابطه ، وهو بمثابة السياج الذي يحفظ بيضة الأمة من جهة ، ويبلغ دعوتهم إلى سائر الأمم من جهة ثانية ، يلتحم فيه أبناء المسلمين جميعاً لتأدية هاتين الفريضتين من خلال نوعي الجهاد : الدفع والطلب ، وهو ماضٍ في هذه الأمة إلى يوم القيامة .

أما أن يقوم شباب متحمس ، وينزوا على المنبر ، ويتلثم ، لتلا يعرف ، فيشتّم المسؤولين ، ويقذع في السب ، ويدعو العوام للخروج ، والتفجير ، والثور ، ويفرّ - وربما فرّ قبل الصلاة ، إن جاءت السلطات^(٤) - ويحاكّم المستمعون ، ويؤخذون بجريرة ذاك المراهق ، ويعدّ هذا (جهاداً) ! و(طاعة) لله ورسوله ﷺ ، فوالله ما نعلم لهذا أثراً ولا مستنداً !

قال أبو عبيدة : معذرة لإخواني القراء على هذا الاستطراد ، ولولا حرصي على

(١) ورد في هذا أثر عن الحسن البصري ، قال رحمه الله : « إن الفتنة إذا أقبلت عرفها العالم ، وإذا أدبرت عرفها كل جاهل » ، أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢٤ / ٩) .

(٢) « قضايا فقهية معاصرة » (٢ / ١٦٦ ، ١٨٠) .

(٣) « قضايا فقهية معاصرة » (٢ / ١٦٦ ، ١٨٠) .

(٤) كما وقع كثيراً في الجزائر (المسكينة) !!

حقن دماء المسلمين بعامة ، والشباب السلفي بخاصة ، ما دونت هذه السطور التي فيها لفت النظر إلى ضرورة التفريق بين الجهاد المشروع وغيره ، « وفي الجملة ؛ فالبحث في هذه الدقائق من وظيفة خواص أهل العلم »^(١) ، وقد قالوا كلمتهم ، وتكلموا على (الثورات) التي حلت في بعض بلاد المسلمين ، وكشفوا عن أسباب ذلك ، فها هو شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى - يقول بعد تقريره لأهمية (التصفية) و(التربية) :

« إن ما يقع سواء في الجزائر أو في مصر »^(٢) ، هذا خلاف الإسلام ؛ لأن الإسلام يأمر بالتصفية والتربية ... »^(٣) ، ويقول بعد كلام في جواب سؤال عن استخدام الشوار للمتفجرات التي تودي بحياة العشرات :

« جوابنا واضح جداً ، أن ما يقع في الجزائر وفي مصر وغيرهما هو سابق لأوانه أولاً ، ومخالف لأحكام الشريعة غاية وأسلوباً ثانياً »^(٤) .

ثم قال عن هذه الثورات التي وقعت في الجزائر : « إن هذه جزئية من الكلية ، أخطرها هو هذا الخروج الذي مضى عليه بضع سنين ، ولا يزداد الأمر إلا سوءاً »^(٥) .
فإذا ؛ هذه الجزئية (وهي المجازر الشنيعة) ، هي فرع من كلية ، (وهي جواز الخروج ، وفكر التكفير) !

وقال شيخنا بعد كلام : « ... ولذلك ، فكل الجماعات التي تدعي الانتساب إلى السلف ، إذا لم يعملوا بما كان عليه السلف ، ومن ذلك ما نحن بصدده أنه لا يجوز

(١) « منهج السنة النبوية » (٤ / ٥٠٤) .

(٢) بسبب جماعات التكفير والهجرة وأفراخها !

(٣) من شريط مسجل يوم ٢٩ / جمادى الأولى / سنة ١٤١٦ هـ ، الموافق ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٥ ، وهو في (سلسلة الهدى والنور) (رقم ٨٣٠ / أ) بعنوان : (من منهج الخوارج) .

(٤) من شريط مسجل يوم ٢٩ / جمادى الأولى / سنة ١٤١٦ هـ ، الموافق ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٥ ، وهو في (سلسلة الهدى والنور) (رقم ٨٣٠ / أ) بعنوان : (من منهج الخوارج) .

(٥) من شريط مسجل يوم ٢٩ / جمادى الأولى / سنة ١٤١٦ هـ ، الموافق ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٥ ، وهو في (سلسلة الهدى والنور) (رقم ٨٣٠ / أ) بعنوان : (من منهج الخوارج) .

تكفير الحكام ، ولا الخروج عليهم ، فإنها هي دعوى يدعونها ، هذه مسألة واضحة البطلان جداً^(١) .

وهذا التأصيل عند الشيخ واضح المعالم ، كان يكرره ويؤكدّه ، ونشر^(٢) في حياته في (فتوى) مطوّلة ، أثنى عليها علماء العصر الكبار^(٣) ، وما جاء فيها بصدد الكلام عن مسألة (التحكيم) و(ثورات) الشباب على الحكام بسببه :

« ثم كنت ولا أزال أقول لهؤلاء الذين يدندنون حول تكفير حكام المسلمين : هبوا أن الحكام كفار كفر ردّة ، ماذا يمكن أن تعملوه ؟ هؤلاء الكفار احتلوا من بلاد الإسلام ، ونحن هنا مع الأسف ابتلينا باحتلال اليهود لفلسطين ، فماذا نستطيع نحن وأنتم أن نعمل مع هؤلاء ، حتى تستطيعوا أنتم مع الحكام الذين تظنون أنهم من الكفار ؟ هلا تركتم هذه الناحية جانباً ، وبدأنتم بتأسيس القاعدة التي على أساسها تقوم قائمة الحكومة الإسلامية ؟ وذلك باتباع سنة رسول الله ﷺ التي ربى أصحابه عليها ... وذلك ما نُعبر عنه في كثير من مثل هذه المناسبة بأنه لا بد لكل جماعة مسلمة تعمل بحق لإعادة حكم الإسلام ، ليس فقط على أرض الإسلام ، بل على الأرض كلها ، تحقيقاً لقوله - تبارك وتعالى - : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ ، وقد جاء في بعض الأحاديث الصحيحة أن هذه الآية ستتحقق فيما بعد .

فلنكني يتمكن المسلمون من تحقيق هذا النص القرآني : هل يكون الطريق بإعلان الثورة على هؤلاء الحكام الذين يظنون أن كفرهم كفر ردّة ؟!

(١) من شريط مسجل يوم ٢٩/ جمادى الأولى / سنة ١٤١٦ هـ ، الموافق ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٥ ، وهو في (سلسلة الهدى والنور) (رقم ٨٣٠ / أ) بعنوان : (من منهج الخوارج) .

(٢) في جريدة «المسلمون» عدد (٥٥٦) (ص ٧) بتاريخ ٥ / ٥ / ١٤١٦ هـ ، وكذا في «مجلة البحوث الإسلامية» (٤٩ / ٣٧٣ - ٣٧٧) ، وغيرها ، وهي في كتابنا «مقالات الألباني» ، يسّر الله نشره بمنه وكرمه .

(٣) نشرت كلماتهم في جريدة «المسلمون» - أيضاً - عدد (٥٥٧) (ص ٧) بتاريخ ١٢ / ٥ / ١٤١٦ هـ .

ثم مع ظنهم هذا - وهو ظنٌ خاطئ - لا يستطيعون أن يعملوا شيئاً ! ما هو المنهج ؟ ما هو الطريق ؟ لا شك أن الطريق هو ما كان رسول الله ﷺ يدندن حوله ويذكر أصحابه به في كل خطبة : « وخير الهدى هدى محمد ﷺ » ، فعلى المسلمين كافة - وخاصة منهم من يهتم بإعادة الحكم الإسلامي - أن يبدأ من حيث بدأ رسول الله ﷺ : وهو ما نكنّي نحن عنه بكلمتين خفيفتين : (التصفية) و(التربية) ؛ ذلك لأننا نحن نعلم حقيقة يغفل عنها أو يتغافل عنها في الأصح أولئك الغلاة ، الذين ليس لهم إلا إعلان تكفير الحكام ، ثم لا شيء !

وسيطّلون يعلنون تكفير الحكام ، ثم لا يصدر منهم إلا الفتن ، والواقع في هذه السنوات الأخيرة التي يعلمونها ، بدءاً من فتنة الحرم المكي إلى فتنة مصر وقتل السادات وذهاب دماء كثير من المسلمين الأبرياء ، بسبب هذه الفتنة ، ثم أخيراً في سورية ، ثم الآن في مصر والجزائر مع الأسف ، إلخ ...

كل هذا بسبب أنهم خالفوا كثيراً من نصوص الكتاب والسنة ، وأهمها : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ ...

بماذا بدأ رسول الله ﷺ ؟

تعلمون أنه بدأ بالدعوة بين الأفراد الذين كان يظن فيهم الاستعداد لتقبل الحق ، ثم استجاب له من استجاب كما هو معروف في السيرة النبوية ، ثم التعذيب والشدة التي أصابت المسلمين في مكة ، ثم الأمر بالهجرة الأولى والثانية إلى آخر ما هنالك ، حتى وطد الله - عز وجل - الإسلام في المدينة المنورة ، وبدأت هنالك المناوشات ، وبدأ القتال بين المسلمين وبين الكفار من جهة ، ثم اليهود من جهة أخرى ، وهكذا ... إذاً لا بد أن نبدأ نحن بتعليم الناس الإسلام كما بدأ الرسول - عليه الصلاة والسلام - ، « ... » .

* الفرق بين المطلوب الشرعي وواجب الوقت وما عليه أصحاب الثورات والانقلابات ودعاة الخروج :

يتضح للمقارن بين كلام أئمة الدعوة الكبار ، وعلى رأسهم مشايخنا : ابن باز ، والألباني ، وابن عثيمين - رحمهم الله جميعاً - أن الذي يدعون إليه هو منهج الأنبياء ، وهو طريق طويل وشاق ، والغاية فيه إقامة الدين ، وتربية الشباب عليه ، التربية الربانية ، لا الحزبية ، وعدم تعلقهم بالمكاسب والمناصب ، بخلاف الثوريين ؛ فإنهم ساسة^(١) في خطاباتهم ، وفتاويهم ، وأطروحاتهم ، وطريقة معالجتهم للمستجدات ، فضلاً عن أسلوبهم في الوصول إلى (سُدَّة) الحكم !

وأفصح العلامة السلفي عبد الحميد بن باديس - رحمه الله تعالى - عن الفرق بين هاتين الطائفتين ، فقال : « فإننا اخترنا الخطة الدينية على غيرها ، عن علم وبصيرة وتمسكاً بما هو مناسب لفطرتنا وتربيتنا من النصح والإرشاد ، وبث الخير والثبات على وجه واحد والسير في خط مستقيم ، وما كنا لنجد هذا كله إلا فيما تفرغنا له من خدمة العلم والدين ، وفي خدمتهما أعظم خدمة ، وأنفعها للإنسانية عامة .

ولو أردنا أن ندخل الميدان السياسي لدخلناه جهراً ، ولضربنا فيه المثل بما عرف عنا من ثباتنا وتضحياتنا ، ولقدنا الأمة كلها للمطالبة بحقوقها ، ولكان أسهل شيء علينا أن نسير بها على ما نرسمه لها ، وأن نبليغ من نفوسها إلى أقصى غايات التأثير عليها ؛ فإن مما نعلمه ، ولا يخفى على غيرنا أن القائد الذي يقول للأمة : (إنك مظلومة في حقوقك ، وإنني أريد إيصالك إليها) ، يجد منها ما لا يجد من يقول لها : (إنك ضالة عن أصول دينك ، وإنني أريد هدايتك) ، فذلك تلبيه كلها ، وهذا يقاومه معظمها أو

(١) أعني : حالهم كحال المشتغلين بالسياسة اليوم ، من ركوب الموجات ، والدخول في الدهاليز ، والتخطيط للوصول إلى المصالح الشخصية لهم ، وإن كانوا (أصوليين) في الهدف المعلن - وفي هذا شك عندما يطول الطريق - إلا أنهم (وصوليون) في كيفية تحصيله ، ولا سيما عند (الأزمات) و(الورطات) ! والشاهد قائم مشاهد ملموس .

شطرها ! وهذا كله نعلمه ، ولكننا اخترنا ما اخترنا لما ذكرنا وبيننا ، وإننا - فيما اخترناه - بإذن الله راضون ، وعليه متوكلون»^(١) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - :

« وكثير ممن خرج على ولاية الأمور أو أكثرهم إنما خرج لينازعهم مع استئثارهم عليه ، ولم يصبروا على الاستئثار ، ثم إنه يكون لولي الأمر ذنوب أخرى ، فيبقى بغضه لاستئثاره يعظم تلك السيئات ، ويبقى المقاتل له ظاناً أنه يقاتله لثلاث تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، ومن أعظم ما حركه عليه طلب غرضه : إما ولاية ، وإما مال ، كما قال تعالى : ﴿ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ ﴾ [التوبة: ٥٨] ، وفي « الصحيح » عن النبي ﷺ أنه قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ، ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء يمنعه من ابن السبيل ، يقول الله له يوم القيامة : اليوم أمنعتك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يداك ، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا ؛ إن أعطاه منها رضي ، وإن منعه سخط ، ورجل حلف على سلعة بعد العصر كاذباً : لقد أعطني بها أكثر مما أعطني »^(٢) .

فإذا اتفق من هذه الجهة شبهة وشهوة ، ومن هذه الجهة شهوة وشبهة ، قامت الفتنة ، والشارع أمر كل إنسان بما هو المصلحة له وللمسلمين ، فأمر الولاية بالعدل والنصح لرعيته ، ... وأمر الرعية بالطاعة والنصح ، ... وأمر بالصبر على استئثارهم ، ونهى عن مقاتلتهم ومنازعتهم الأمر مع ظلمهم ؛ لأن الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ظلم ولاية الأمر ، فلا يُزال أخفُ الفسادين بأعظمهما^(٣) .

قال أبو عبيدة : هذا أصل سلفي منهجي محكم غاب عن هؤلاء الخائضين في الدماء إلى الركب ، وهم يزعمون السلفية ، وليسوا أهلاً للاجتهاد ، فكيف إذا تكلم

(١) « الصراط السوي » ، عدد رمضان - سنة ١٣٥٢ هـ (رقم ١٥) .

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٧٢) ، ومسلم (١٧٤) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(٣) « منهاج السنة النبوية » (٤/ ٤٥٠-٤٥٢) .

العلماء : أهل العلم والدين ، وقرروا خطأ صنيعهم ، وتوافق ذلك مع ما هو محسوس مشاهد !؟

وقبل أن أنتقل إلى خطأ آخر يمارس باسم الجهاد - وهو من أعظم الفتن التي جرت في هذا العصر - أرى لزماً عليّ التنبيه والتأكيد على أمور :

أولاً : الواجب في هذه الأزمنة خصوصاً إظهار شعار العلماء في الإصلاح ، دون شعار هؤلاء الصغار ، فإن سائر الواجبات الشرعية لا تقوم إلا بذلك ، وإذا ترك ذلك ظهر شعار أهل البدع والضلال ، ولذا صار إظهار هذا الشعار مأموراً به من هذه الجهة^(١) .

ثانياً : إظهار شعار هؤلاء المراهقين اليوم يُتوسَّل به إلى مقاصد الكائدين للإسلام وأهله ، ولم يحل للمفتي أن يُفتيَ بما يُجرُّ إلى مفاسدهم ، لو كانت أصل أفعالهم مشروعة ، فكيف والعلماء - قديماً وحديثاً - يرون منعها ، ومحال أن تقوم عند هؤلاء أدلة لم تصل العلماء ، ولكن قامت عندهم شبهة ، وتلاحقت الأحداث ، فلم يجدوا بُدّاً إلا أن يبقوا على مواقفهم ، وإن تضمنت تحليل ما حرَّمه الله ورسوله من إراقة الدماء ، وإزهاق النفوس^(٢) ، وإلحاق ما يفعلونه بالجهاد ، وليس لهم على تقارير العلماء بأدلتها الشرعية أجوبة صحيحة ، ولا معارض لها مقاوم ، فمن ادعى بطلانها ، فليُجب عنها أجوبة مفصلة ، وإلا ؛ فليعرف قدره ، ولا يتعدى طوره ، ولا يقتحم المهالك .

ثالثاً : غاية هؤلاء الثائرين إما أن يَغْلِبُوا وإما أن يُغْلَبُوا ، ثم يزول أجرهم ، ويفنى ذكرهم ، ولا تكون لهم عاقبة ، فلا أقاموا ديناً ، ولا أبقوا دنيا ، بخلاف العلماء

(١) ليعلم أن المأمور به قد تجتمع جهات عديدة فيه ؛ كالرحم الجار العالم ، فهذا له ثلاثة حقوق ، وبالعكس - كما قال الإمام أحمد عن لحم الخنزير الميت : « هو حرام من وجهين » ، فإن غَصَبَهُ أو سَرَقَهُ من نصراني ، صار حراماً من ثلاثة أوجه ، فالتحريم يقوى ويضعف بحسب قوة المفساد وضعفها ، وبحسب تعدد أسبابه . قاله ابن القيم في « الفروسية » (ص ٣١٥ - بتحقيقي) .

(٢) انظر مواقف تقشعرُّ لها الأبدان ، وتشيب لها الرؤوس - وقد شابت - في : « مدارك النظر » (ص ٤١٥ وما بعد) .

الربانيّين ، فإن لهم ثمرة ، وحملوا الأمانة نقيّة ، وسلّموها لمن بعدهم ناصعة جليّة .
قال ابن تيمية في « منهاج السنة النبوية » (٤ / ٥٢٨ - ٥٣٢) على إثر سرده
جماعات من الثائرين الخارجين على أئمة الجور في زمانهم ، وبعضهم لا يحمل المبادئ
العقدية التي ينادي بها الخوارج من التكفير بالكبيرة ، قال :

« وغاية هؤلاء إما أن يُغلبوا وإما أن يُغلبوا ، ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم
عاقبة ؛ فإن عبد الله بن علي وأبا مسلم هما اللذان قتلا خلقاً كثيراً ، وكلاهما قتله أبو
جعفر المنصور ، وأما أهل الحرّة وابن الأشعث وابن المهلب وغيرهم فهزموا وهزم
أصحابهم ، فلا أقاموا ديناً ولا أبقوا دنيا ، والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح
الدين ولا صلاح الدنيا ، وإن كان فاعل ذلك من أولياء الله المتقين ومن أهل الجنة ،
فليسوا أفضل من عليّ وعائشة وطلحة والزبير وغيرهم ، ومع هذا لم يُحمدوا على ما
فعلوه من القتال ، وهم أعظم قدراً عند الله وأحسن نية من غيرهم .

وكذلك أهل الحرّة كان فيهم من أهل العلم والدين خلق ، وكذلك أصحاب
ابن الأشعث كان فيهم خلق من أهل العلم والدين ، والله يغفر لهم كلّهم .
وقد قيل للشعبي في فتنه ابن الأشعث : أين كنت يا عامر ؟ قال : كنت حيث
يقول الشاعر :

عَوَى الذئبُ فَاسْتَأْنَسْتُ بِالذَّئِبِ إِذْ عَوَى وَصَوَّتَ إِنْسَانٌ فَكَذْتُ أَطِيرُ
أصابتنا فتنة لم نكن فيها بررة أتقياء ، ولا فجرة أقوياء .

وكان الحسن البصري يقول : إن الحجاج عذاب الله ، فلا تدفعوا عذاب الله
بأيديكم ، ولكن عليكم بالاستكانة والتضرع ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ
بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧٦] ، وكان طلق بن حبيب
يقول : اتقوا الفتنة بالتقوى . فليل له : أجل لنا التقوى . فقال : أن تعمل بطاعة الله على
نور من الله ، ترجو رحمة الله ، وأن تترك معصية الله على نور من الله ، تخاف عذاب الله .

رواه أحمد وابن أبي الدنيا .

وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة ، كما كان عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرّة عن الخروج على يزيد ، وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث . ولذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة ؛ للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم ، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم ، وإن كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين .

وباب قتال أهل البغي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يشته بالقتال في الفتنة ، وليس هذا موضع بسطه . ومن تأمل الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ في هذا الباب ، واعتبر - أيضاً - اعتبار أولي الأبصار ؛ علم أنّ الذي جاءت به النصوص النبوية خير الأمور ، ولهذا لما أراد الحسين - رضي الله عنه - أن يخرج إلى أهل العراق لما كاتبوه كتباً كثيرة ، أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين ، كابن عمر وابن عباس وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج ، وغلب على ظنهم أنه يقتل ، حتى إن بعضهم قال : أستودعك الله من قتيل . وقال بعضهم : لولا الشفاعة لأمسكتك ومنعتك من الخروج . وهم في ذلك قاصدون نصيحته طالبون لمصلحته ومصلحة المسلمين . والله ورسوله إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد ، لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ أخرى .

فتبين أن الأمر على ما قاله أولئك ، ولم يكن في الخروج لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا ، بل تمكن أولئك الظلمة الطغاة من سبط رسول الله ﷺ حتى قتلوه مظلوماً شهيداً ، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن حصل لو قعد في بلده ، فإن ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شيء ، بل زاد الشر بخروجه وقتله ، ونقص الخير بذلك ، وصار ذلك سبباً لشرّ عظيم ، وكان قتل الحسين مما أوجب

الفتن ، كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن .

وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد ، وأن من خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح ، بل فساد ، ولهذا أثنى النبي ﷺ على الحسن بقوله : « إن ابني هذا سيّد ، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين »^(١) ، ولم يُثنَ على أحد لا بقتال في فتنة ، ولا بخروج على الأئمة ، ولا نزع يدٍ من طاعة ، ولا مفارقة للجماعة .

وأحاديث النبي ﷺ الثابتة في الصحيح كلها تدل على هذا ، كما في « صحيح البخاري » من حديث الحسن البصري : سمعت أبا بكره - رضي الله عنه - قال : سمعت النبي ﷺ على المنبر والحسن إلى جنبه ينظر إلى الناس مرّة وإليه مرّة ويقول : « إن ابني هذا سيّد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » . فقد أخبر النبي ﷺ بأنه سيّد ، وحقق ما أشار إليه من أن الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين . وهذا يُبيّن أن الإصلاح بين الطائفتين كان محبوباً ممدوحاً يحبه الله ورسوله ، وأن ما فعله الحسن من ذلك كان من أعظم فضائله ومناقبه التي أثنى بها عليه النبي ﷺ ، ولو كان القتال واجباً أو مستحباً لم يُثنَ النبي ﷺ على أحد بترك واجب أو مستحب ، ولهذا لم يُثنَ النبي ﷺ على أحد بما جرى من القتال يوم الجمل ، وصِفِّين ، فضلاً عما جرى في المدينة يوم الحرّة ، وما جرى بمكة في حصار ابن الزبير ، وما جرى في فتنة ابن الأشعث وابن المهلب ، وفي غير ذلك من الفتن . ولكن تواتر عنه أنه أمر بقتال الخوارج المارقين الذين قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - بالنهر وان بعد خروجهم عليه بحروراء ؛ فهؤلاء استفاضت السنن عن النبي ﷺ بالأمر بقتالهم ، ولما قاتلهم عليّ - رضي الله عنه - فرح بقتالهم ، وروى الحديث فيهم ،

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٤، ٣٦٢٩، ٣٧٤٦، ٧١٠٩) وغيره .

واتفق الصحابة على قتال هؤلاء ، وكذلك أئمة أهل العلم بعدهم : لم يكن هذا القتال عندهم كقتال أهل الجمل وصفين وغيرهما مما لم يأت فيه نص ولا إجماع ، ولا حمده أفاضل الداخلين فيه ، بل ندموا عليه ورجعوا عنه .

وهذا الحديث من أعلام نبوة نبينا محمد ﷺ ؛ حيث ذكر في الحسن ما ذكره ، وحمد منه ما حمده ، فكان ما ذكره وما حمده مطابقاً للحق الواقع بعد أكثر من ثلاثين سنة ؛ فإن إصلاح الله بالحسن بين الفئتين كان سنة إحدى وأربعين من الهجرة ، وكان علي - رضي الله عنه - استشهد في رمضان سنة أربعين ، والحسن حين مات النبي ﷺ كان عمره نحو سبع سنين ، فإنه ولد عام ثلاث من الهجرة ، وأبو بكر أسلم عام الطائف ، تدلى ببكرة ؛ فقبل له أبو بكر ، والطائف كانت بعد فتح مكة ، فهذا الحديث الذي قاله النبي ﷺ في الحسن كان بعد ما مضى ثمان من الهجرة ، وكان بعد موت النبي ﷺ بثلاثين سنة التي هي خلافة النبوة ، فلا بد أن يكون قد مضى له أكثر من ثلاثين سنة ، فإنه قاله قبل موته ﷺ .

رابعاً : قد يقول قائل : نسلم لك ما تقول ؛ نظراً لحَوَرنا وِضعفنا ، وطمع العدو بنا ، ولغربة الدين بين ظهرائنا ، ولما يترتب الآن على الخروج من قتل النفوس بلا فائدة ، وإلا ؛ فالخروج - قديماً - قد حصل مرّات ! وعلى هيئة (ثورات) ! وهذا أمر مشهور في التاريخ ، فها هي ثورة (النفس الزكية) ^(١) ، و(ثورة الإمام المحدث أحمد بن نصر الخزاعي) ^(٢) ، وغيرهما .

والجواب على هذا في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ، قال :

« وإذا قال القائل : إن عليّاً والحسين إنما تركا القتال في آخر الأمر للعجز ؛ لأنه لم

(١) لبعض المعاصرين دراسة منشورة مفردة عنها .

(٢) انظر : « تاريخ الطبري » (٩/ ١٣٥-١٣٩ ، ١٩٠ - ط. المعارف) ، « طبقات الحنابلة » (١/ ٨٠-٨٢) ،

« طبقات الشافعية الكبرى » (٢/ ٥١) ، « تاريخ بغداد » (٥/ ١٧٣-١٧٦) ، « سير أعلام النبلاء »

(١١/ ١٦٦) ، « البداية والنهاية » (١٠/ ٣٠٣-٣٠٧) .

يكن لهما أنصار ، فكان في المقاتلة قتل النفوس بلا حصول المصلحة المطلوبة ؟
 قيل له : وهذا بعينه هو الحكمة التي راعاها الشارع ﷺ في النهي عن الخروج
 على الأمراء^(١) ، وندب إلى ترك القتال في الفتنة ، وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن
 مقصودهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كالذين خرجوا بالحرّة وبدير الجماجم
 على يزيد والحجاج وغيرهما .

لكن إذا لم يُزَل المنكر إلا بما هو أنكر منه ، صار إزالته على هذا الوجه منكراً ،
 وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف ، كان
 تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكراً .

وبهذا الوجه صارت الخوارج تستحل السيف على أهل القبلة ، حتى قاتلت عليّاً
 وغيره من المسلمين ، وكذلك من وافقهم في الخروج على الأئمة بالسيف في الجملة من
 المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم ، كالذين خرجوا مع محمد بن عبد الله بن حسن بن
 حسين ، وأخيه إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسين وغير هؤلاء ، فإن أهل الديانة
 من هؤلاء يقصدون تحصيل ما يرونه ديناً .

لكن قد يخطئون من وجهين :

أحدهما : أن يكون ما رأوه ديناً ليس بدين ، كرأي الخوارج وغيرهم من أهل
 الأهواء ؛ فإنهم يعتقدون رأياً هو خطأ وبدعة ، ويقاثلون الناس عليه ، بل يكفّرون من
 خالفهم ، فيصرون مخطئين في رأيهم ، وفي قتال من خالفهم أو تكفيرهم ولعنهم .

وهذه حال عامة أهل الأهواء ؛ كالجهمية الذي يدعون الناس إلى إنكار حقيقة
 أسماء الله الحسنی وصفاته العلی ، ويقولون : إنه ليس له كلام إلا ما خلقه في غيره ، وإنه
 لا يُرى ، ونحو ذلك ، وامتحنوا الناس لما مال إليهم بعض ولاة الأمور ، فصاروا
 يعاقبون من خالفهم في رأيهم : إما بالقتل ، وإما بالحبس ، وإما بالعزل ومنع الرزق ،

(١) قد يكون (خروج) دون اعتقاد من جميع الوجوه لمذهب (الخوارج) ، وسيأتي مصرّحاً بهذا في كلام ابن تيمية .

وكذلك فعلت الجهمية ذلك غير مرة ، والله ينصر عباده المؤمنين عليهم .
والرافضة شرٌّ منهم : إذا تمكنوا فإنهم يوالون الكفار وينصرونهم ، ويعادون من
المسلمين كل من لم يوافقهم على رأيهم^(١) ، وكذلك من فيه نوع من البدع : إما من بدع
الحلولية : حلولية الذات أو الصفات ، وإما من بدع النُّفَاة أو الغلو في الإثبات ، وإما من
بدع القدريّة أو الإرجاء أو غير ذلك ، تجده يعتقد اعتقادات فاسدة ، ويكفر من خالفه أو
يلعنه ، والخوارج المارقون أئمة هؤلاء في تكفير أهل السنة والجماعة وفي قتالهم .

الوجه الثاني : من يقاتل على اعتقاد رأي يدعو إليه مخالف للسنة والجماعة ؛ كأهل
الجمال وصفين والحرّة والجهاجم وغيرهم ، لكن يظن أنه بالقتال تحصل المصلحة
المطلوبة ، فلا يحصل بالقتال ذلك ، بل تعظم المفسدة أكثر مما كانت ، فيتبين لهم في آخر
الأمر ما كان الشارع دل عليه من أول الأمر^(٢) .

وفيه من لم تبلغه نصوص الشارع ، أو لم تثبت عنده ، وفيهم من يظنها منسوخة
كابن حزم ، وفيهم من يتأولها ، كما يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص .
فإنه بهذه الوجوه الثلاثة يترك من يترك من أهل الاستدلال العمل ببعض
النصوص ؛ إما أن لا يعتقد ثبوتها عن النبي ﷺ ، وإما أن يعتقد غير دال على مورد
الاستدلال ، وإما أن يعتقد أنها منسوخة .

ومما ينبغي أن يعلم : أن أسباب هذه الفتن تكون مشتركة ، فيردُّ على القلوب من

(١) أكد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - هذا المعنى في كثير من كتبه ، وفي غير موطن من « المنهاج »
انظره (٣/ ٣٧٤ ، ٣٧٧) .

وينظر لتفصيل ذلك كتابي الذي طبع حديثاً ولائى - والله الحمد - قبولاً ورواجاً : « العراق في
أحاديث وآثار الفتن » .

(٢) تعلّق بعض المتأخرين بما حصل مع هؤلاء إنما هو من باب الهوى فحسب ! ولشيخ الإسلام ابن تيمية في
« منهاج السنة النبوية » (٨/ ٥٢٢-٥٢٣) تفريق مهم بين الجمل وصفين ، وأنه ليس من القتال المأمور به ،
بل تركه أفضل من الدخول فيه ، بخلاف قتال الحرورية والخوارج ، قال : « فإن قتال هؤلاء واجب
بالسنة المستفيضة عن النبي ﷺ وباتفاق الصحابة ، وعلماء السنة » .

الواردات ما يمنع القلوب عن معرفة الحق وقصده ، ولهذا تكون بمنزلة الجاهلية ، والجاهلية ليس فيها معرفة الحق ولا قصده ، والإسلام جاء بالعلم النافع والعمل الصالح ، بمعرفة الحق وقصده . فيتفق أن بعض الولاة يظلم باستئثار ، فلا تصبر النفوس على ظلمه ، ولا يمكنها دفع ظلمه إلا بما هو أعظم فساداً منه ، ولكن لأجل محبة الإنسان لأخذ حقه ودفع الظلم عنه ، لا ينظر في الفساد العام الذي يتولد عن فعله»^(١) .

قال أبو عبيدة : ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية تأصيل منهجي من خلال نصوص الأحاديث النبوية - وقد ساق بعضاً منها - ، وبالنظر إلى استقرار الحوادث التي تمّ فيها (الخروج) .

وأخيراً - وقبل الانتقال إلى معالجة أخطاء أخرى في الجهاد - لا بد من التأكيد على ما سبق ، فقد ظفرتُ بكلام مهم غاية لشيخنا الألباني - رحمه الله - في تعليقه على حديث عبادة بن الصامت ، الذي أخرجه البخاري (٧١٩٩ ، ٧٢٠٠) ، ومسلم (١٧٠٩) - والسياق له - ، قال : « بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر ، والمنشط والمكره ، وعلى أثرة علينا ، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله ، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا ، لا نخاف في الله لومة لائم » ، وفي رواية فيها زيادة بعد « أهله » : « إلا أن تروا كفراً بواحاً ، عندكم من الله فيه برهان » .

قال - رحمه الله - في « السلسلة الصحيحة » (١٢٤٠ - ١٢٤٣) تحت حديث رقم (٣٤١٨) : « ثم إن في هذا الحديث فوائد ومسائل فقهية كثيرة ، تكلم عليها العلماء في شروحهم ... » ، قال : « والذي يهمني منها هنا : أن فيه ردّاً صريحاً على الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ؛ فإنهم يعلمون دون أي شك أو ريب أنهم لم يروا منه (كفراً بواحاً) ، ومع ذلك استحلوا قتاله ، وسفك دمه ، هو ومن معه من الصحابة والتابعين ، فاضطر - رضي الله عنه - لقتالهم

(١) « منهاج السنة النبوية » (٤/ ٥٣٦ - ٥٣٩) .

واستئصال شأفتهم ، فلم يَنْجُ منهم إلا القليل ، ثم غدروا به - رضي الله عنه - ، كما هو معروف في التاريخ .

والمقصود أنهم سَنُوا سُنَّةً - في الإسلام - سيئة ، وجعلوا الخروج على حكام المسلمين ديناً على مَرِّ الزمان والأيام ، رغم تحذير النبي ﷺ منهم في أحاديث كثيرة ، منها قوله ﷺ : « الخوارج كلاب النار »^(١) .

ورغم أنهم لم يَرَوْا كفراً بواحاً منهم ، وإنما دون ذلك من ظلم وفجور وفسق » .

ثم قال - وهذا هو الشاهد من كلامه - رحمه الله تعالى - :

« واليوم - والتاريخ يعيد نفسه كما يقولون - ؛ فقد نبتت نابتة من الشباب المسلم ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٠٧/١٥-٣٠٨) ، وعبد الرزاق في « المصنف » (١٨٦٦٣) ، والحميدي في « المسند » (٩٠٨) ، والطيالسي في « المسند » (رقم ١١٣٦) ، وأحمد في « المسند » (٢٥٣/٥) ، والترمذي في « الجامع » (رقم ٣٠٠٠) ، وابن ماجه في « السنن » (رقم ١٧٦) ، والطبراني في « الكبير » (١٥/٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩ رقم ٨٠٣٣-٨٠٤٩، ٨٠٥٦) ، و« الأوسط » ، و« الصغير » (١١٧/٢) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٦/٣٣٨-٣٣٩ رقم ٢٥١٩) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (رقم ٦٨) ، وابن نصر في « السنة » (ص ١٦-١٧) ، وابن أبي حاتم في « التفسير » (٥/١٤٢٩ رقم ٨١٥٠) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٨/١٨٨) ، واللالكائي في « السنة » (١٥١، ١٥٢) ، والآجري في « الشريعة » (ص ٣٥، ٣٦) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (١/١٦٣ رقم ٢٦٢) ، وابن المنذر في « التفسير » - كما في « الدر المنثور » (٢/٢٩١) - من طرق عن أبي غالب ، عن أبي أمامة رضي الله عنه ، بألفاظ متقاربة ، وبعضهم اختصره .

قال الترمذي : « هذا حديث حسن » .

قلت : أبو غالب حَزَّوْر البصري ، صاحب أبي أمامة ، ضعيف ، يعتبر به في الشواهد والمتابعات ، وقد تابعه :

* صفوان بن سُلَيْم - وهو ثقة - ، عند أحمد في « المسند » (٥/٢٦٩) ، وابنه عبد الله في « السنة » (رقم ١٥٤٦) ، وسنده صحيح .

* سيار الأموي - وثقه ابن حبان (٤/٣٣٥) - في التابعين - وأعاده ! (٦/٤٢٣) - في أتباع التابعين - ، وفي « التقريب » : صدوق ، ومن منهجه في مثله قوله : مقبول - عند أحمد في « المسند » (٥/٢٥٠) - أيضاً - . ولقوله : « شر قتلى ... » ، « كلاب أهل النار » شاهد من حديث عبد الله بن أبي أوفى . انظر : « مسند عبد الله بن أبي أوفى » لابن صاعد (رقم ٣٩، ٤٠) ، « الحنايات » (٢٢٥) وتعليقنا عليه ، ففيه بقية التخريج .

لم يتفقهوا في الدين إلا قليلاً ، ورأوا أن الحكام لا يحكمون بما أنزل الله إلا قليلاً ، فرأوا الخروج عليهم دون أن يستشيروا أهل العلم والفقه والحكمة منهم ، بل ركبوا رؤوسهم ، وأثاروا فتناً عمياء ، وسفكوا الدماء ، في مصر ، وسوريا ، والجزائر ، وقبل ذلك فتنة الحرم المكي ، فخالفوا بذلك هذا الحديث الصحيح الذي جرى عليه عمل المسلمين سلفاً وخلفاً إلا الخوارج .

ولما كان يغلب على الظن أن في أولئك الشباب من هو مخلص يبتغي وجه الله ، ولكنه شبّه له الأمر أو غرر به ؛ فأنا أريد أن أوجه إليهم نصيحة وتذكرة ، يتعرفون بها على خطأهم ، ولعلمهم يبتدون .

فأقول : من المعلوم أن ما أمر به المسلم من الأحكام منوط بالاستطاعة ؛ حتى ما كان من أركان الإسلام ، قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، وهذا من الوضوح بمكان فلا يحتاج إلى تفصيل .

والذي يحتاج إلى التفصيل ؛ إنما هو التذكير بحقيقتين اثنتين :

الأولى : أن قتال أعداء الله - من أي نوع كان - يتطلب تربية النفس على الخضوع

لأحكام الله واتباعها ؛ كما قال ﷺ :

« المجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله »^(١) .

والأخرى : أن ذلك يتطلب الإعداد المادي والسلاح الحربي ؛ الذي ينكأ أعداء

الله ؛ فإن الله أمر به المؤمنين ، فقال : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠] ، والإخلال بذلك مع الاستطاعة ؛ إنما هو من صفات المنافقين ، وكذلك قال فيهم رب العالمين : ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُمْ عُدَّةً ﴾ [التوبة: ٤٦] .

وأنا أعتقد جازماً أن هذا الإعداد المادي لا يستطيع اليوم القيام به جماعة من المؤمنين

دون علم من حكامهم - كما هو معلوم - ، وعليه ؛ فقتال أعداء الله من جماعة ما سابق لأوانه ، كما كان الأمر في العهد المكي ، ولذلك ؛ لم يؤمروا به إلا في العهد المدني ؛ وهذا هو مقتضى النصر الرباني : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] .

وعليه ؛ فإني أنصح الشباب المتحمس للجهاد ، والمخلص حقاً لرب العباد : أن يلتفتوا لإصلاح الداخل ، وتأجيل الاهتمام بالخارج الذي لا حيلة فيه ، وهذا يتطلب عملاً دؤوباً ، وزمناً طويلاً ؛ لتحقيق ما أسميته بـ (التصفية والتربية) ؛ فإن القيام بهذا لا ينهض به إلا جماعة من العلماء الأصفياء ، والمربين الأتقياء ، فما أقلهم في هذا الزمان ، وبخاصة في الجماعات التي تخرج على الحكام !

وقد ينكر بعضهم ضرورة هذه التصفية ، كما هو واقع بعض الأحزاب الإسلامية ، وقد يزعم بعضهم أنه قد انتهى دورها ، فانحرفوا إلى العمل السياسي أو الجهاد ، وأعرضوا عن الاهتمام بالتصفية والتربية ، وكلهم واهمون في ذلك ، فكم من مخالفات شرعية تقع منهم جميعاً بسبب الإخلال بواجب التصفية ، وركونهم إلى التقليد والتلفيق ، الذي به يستحلون كثيراً مما حرم الله ! وهذا هو المثال : الخروج على الحكام ؛ ولو لم يصدر منهم الكفر البواح .

وختاماً أقول : نحن لا ننكر أن يكون هناك بعض الحكام يجب الخروج عليهم ؛ كذاك الذي كان أنكر شرعية صيام رمضان ، والأضاحي في عيد الأضحى ، وغير ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة ، فهؤلاء يجب قتالهم بنص الحديث ، ولكن بشرط الاستطاعة كما تقدم ، ولكن مجاهدة اليهود المحتلين للأرض المقدسة والسافكين لدماء المسلمين أوجب من قتال مثل ذاك الحاكم من وجوه كثيرة ، لا مجال الآن لبيانها ؛ من أهمها : أن جند ذاك الحاكم من إخواننا المسلمين ، وقد يكون جمهورهم - أو على الأقل الكثير منهم - عنه غير راضين ، فلماذا لا يجاهد هؤلاء الشباب المتحمس اليهود بدل مجاهدتهم لبعض حكام المسلمين ؟! أظن أن سيكون جوابهم عدم الاستطاعة بالمعنى

المشروح سابقاً ، والجواب هو جوابنا ، والواقع يؤكد ذلك ؛ بدليل أن خروجهم - مع تعذر إمكانه - لم يثمر شيئاً سوى سفك الدماء سُدى ! والمثال - مع الأسف الشديد - لا يزال ماثلاً في الجزائر ، فهل من مذكر ؟! » .

* أخطاء خطيرة في مسائل العهد والأمان :

من الأخطاء الخطيرة التي تُمارس اليوم باسم (أحكام الجهاد) ما يقوم به طائفة من (الشباب) من قتل وتدمير إذا دخلوا بلاد الكفار بأمانٍ رسميٍّ ، أو قتل بعض من يأتي إلى ديار الإسلام ، ويدخل فيها بأمانٍ رسميٍّ^(١) .

من المعلوم أن من الأمور التي تعنى الدول بتنظيمها : مسألة حقوق الأفراد في الدخول إليهم ، ويقرر الفقهاء المعاصرون أن للدولة حقاً في رفض القبول في حالات معينة^(٢) . وكان تنقل الأفراد فيما بين الدول قديماً يتم بدون اتباع أي إجراءات حتى الحرب العالمية الأولى^(٣) ، ومنذ هذا التاريخ بدأت الدول في اتباع نظام (جواز السفر) - وهو عبارة عن وثيقة صادرة من السلطات المختصة في الدولة التي يتبعها حامله ، تتبين بمقتضاها شخصية حامل الجواز وجنسيته وموطنه وتاريخ ميلاده والعلامات المميزة له - .

فلا تسمح الدول حالياً بدخول الأجانب إلى إقليمها ما لم يكن حاملاً لهذه الوثيقة ، وجوازات السفر متعددة الأنواع ، فهناك (الجوازات الدبلوماسية) - وتعطى لرجال السلك الدبلوماسي - ، والجوازات الخاصة - وتعطى لمن يوفدون في مهمات رسمية ، كمندوبي الدولة في مؤتمر دولي - ، وجوازات عادية ، ثم تذاكر المرور ، وتمنح

(١) انظر ما سنورده عن المصنف في هذا الباب مما يجعلك - إن شاء الله تعالى - تقطع بها قرنها ، وعلى هذا فتاوى كبار علماء أهل العصر .

(٢) انظر : « الجنسية والموطن ومركز الأجانب » (ص ١٦) لهشام صادق ، و« حقوق السائح وواجباته في الفقه الإسلامي » (ص ٧٢-٧٣) لزكي زيدان .

(٣) القانون الدولي الخاص (١/ ٢٨٠) ، لإبراهيم أحمد إبراهيم .

هذه الأخيرة - عادة - للأشخاص الذين ليست لهم جنسية ثابتة .
ويكون هنالك (تأشيرة دخول) - وهي عبارة عن إذن صادر من السلطات المختصة في الدولة التي يريد الأجنبي الدخول إلى إقليمها ، تؤكد بمقتضاه موافقتها على قبول الأجنبي في الإقليم - ويمنح هذا الإذن على (جواز السفر) الذي يحمله الأجنبي ، مع تحديد مدة الإقامة المسموح له بها في إقليم الدولة .

ويذهب الفقهاء المعاصرون إلى أن هذه الإجراءات التي تقع من الدول بهذا الترتيب هي بمثابة (عقد الأمان) المذكور عند الفقهاء الأقدمين ، ويتخرج هذا على قاعدة (العادة محكمة) وأن (العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني) .

ومن الجدير بالذكر أن هذا فيما بين (المسلم) عند دخوله (ديار الكفر) أو (الكافر) حين دخوله (ديار المسلمين) ، وليس فيما بين المسلمين عند تنقلهم في البلاد الإسلامية ، إذ « إن الفقهاء يعتبرون كل أرجاء البلاد الإسلامية داراً واحدة^(١) هي دار الإسلام ، فلا تأثير للفواصل الجغرافية المتعارف عليها في كون الكل دار الإسلام ، وذلك لأن البلاد كلها يجب أن تخضع لدستور واحد ، وهو القرآن الكريم ، وسنة النبي ﷺ ، وقوانينها وأحكامها يجب أن تكون مستمدة من هذين المصدرين^(٢) » .

بعد هذه التوطئة ، نبه على خلط واقع عند بعض حدثاء الأسنان بين (عقد الذمة) و(عقد الأمان) و(عقد الهدنة) ، ويظهر ذلك جلياً في (مسألة النقض) ، بم يكون ؟ وما هي شروطه ؟ وكيف يتحقق ذلك ؟ فمستند من يقتل الوافدين إلى ديار الإسلام من هؤلاء الأجانب : الخلط والخطب في هذا الباب ، من غير تفصيل بين

(١) من هذه الحيثية .

(٢) « الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام » (ص ١٦٦) ، وينحوه في « آثار الحرب » (ص ٢٨٢) للزحيلي ، و« الإسلام عقيدة وشريعة » (٤٣٣) لشلنتوت ، و« التشريع الجنائي الإسلامي »

(١/ ٢٧٥) لعبد القادر عودة .

العقود السابقة ، ويمكن إجمال جامع الفرق بأمر ستة^(١) ، هي :
أولها : أن عقد الذمة واجب بنص الكتاب والسنة ، فإذا طلب الكفار أن يُعقد لهم عقد ذمة ، وجب على الإمام إجابتهم ، بخلاف عقد الأمان وعقد الهدنة - ويسمى عهد وموادة ومعاهدة وصلح وسلم - فإنها جائزان ، إلا في صورة من يريد سماع كلام الله ، فإنه يجب على قول عامة أهل العلم .

ثانيها : أن عقد الذمة مؤبد وعقد العهد والأمان مؤقت .

ثالثها : أن عقد الذمة بعوض ، أما العهد والأمان فإنه يجوز بعوض وبغيره ، سواء كان متاً أو منهم .

رابعها : أن عقد الذمة أهله تحت الولاية ، بخلاف أهل العهد والأمان فليسوا تحت الولاية .

خامسها : أن عقد الذمة لا يعقده إلا الإمام أو نائبه على قول جمهور أهل العلم ، وكذا عقد الهدنة في قول عامتهم ، بخلاف عقد الأمان ، فيجوز من كل مسلم حرّ عاقل بالغ ، وعبد أذن له سيده في القتال إجماعاً^(٢) ، ويجوز من العبد الذي لم يأذن له سيده في القتال في قول عامة أهل العلم ؛ منهم مالك والشافعي وأحمد ، وغيرهم^(٣) ، ومن الصغير المميز العاقل في قول بعضهم^(٤) ، ومن المرأة على قول مالك وأبي حنيفة

(١) انظر : « كشف الشبهات في مسائل العهد والجهاد » (ص ٢٣) لأخينا فيصل الجاسم حفظه الله تعالى ، وينظر لزماً : كتابنا هذا (ص ٣٢٠ وما بعد) ، وفيه : « ما عقد للواحد أو لعدد خاص على أنفسهم ، إذا قدموا علينا ، أو احتج إلى نزولهم للتكلم معهم ، وما أشبه ذلك » ، قال : « وهذا النوع هو الذي يتناوله بخاصة عُرف الأمان إذا أُطلق ، وعليه بُني الباب ، وفيه جميع ما تقدم من الأحكام » .
قلت : ومن الأحكام التي عنها ما تقدم فيه (ص ٢٩٥) : « وأجمع المسلمون على وجوب الوفاء بعقد الأمان ، وتحريم الخيانة فيه » .

(٢) انظر : « الإنجاد » (٢٩٦) والتعليق عليه .

(٣) انظر : « الإنجاد » (٣٠٠-٣٠١) والتعليق عليه .

(٤) لم يرضه المصنف وغيره من المحققين ممن سبقوه ولحقوه . انظر : « الإنجاد » (٣٠٢-٣٠٣) والتعليق عليه .

والشافعي وأصحابهم والثوري والأوزاعي وأبي ثور وابن حنبل وإسحاق وداود وغيرهم ، وذهبت طائفة إلى أن أمان المرأة موقوف على إجازة الإمام^(١) .

سادسها : أن عقد الذمة يشترط فيه على أهله شروط تستلزم الصَّغار ، بخلاف العهد والأمان فلا تشترط فيه هذه الشروط .

ولأجل هذه الفروقات بين أنواع العقود الثلاثة فقد اختلفت بعض نواقضها وما يترتب على نقضها أيضاً .

ومن أدقَّ الفروق على الإطلاق (الفرق بين الأمان وما يلزم من الوفاء به وبين مواقع الخديعة في الحرب)^(٢) .

فمن الأمثلة التي وقع فيها خبط : ما قرره صاحب نشرة « لا عهد ولا ذمة ولا أمان يا علماء السلطان » ناقلاً عن ابن قدامة في « المغني » كلامه على نواقض (عهد الذمة) ونصه : « ويتنقض عهد الذمي بأحد ثلاثة أشياء : الامتناع عن بذل الجزية ، والامتناع عن التزام أحكام الإسلام ، وقتال المسلمين ، سواء شرط عليهم أم لم يشترط »^(٣) ، فحمل هذه الأشياء الثلاثة على نقض العهد والأمان مع (أمريكا) ! وخرج بناء عليه بنتيجة وهي : أنه لا أمان لرعاياهم في أي بلاد كانوا ، بما في ذلك بلادهم ، وعليه فيجوز قتلهم وهم في ديارنا ، ولو دخلوا بتأشيرة (الأمان) ، وكذا لنا أن نقتلهم إن دخلنا ديارهم ، ولو كان ذلك بتأشيرة (أمان) ! وهذا يخالف أصول العلماء في مبحث (الأمان) . وقد قرر المصنف أصول هذا المبحث ، والخلاف الذي فيه ، مع أدلته ، وبيان الراجح منه^(٤) ؛ فنقل عن ابن المنذر^(٥) في الإشارة التي تفهم الأمان إنما تقوم مقام

(١) انظر : «الإنجاد» (٢٩٦) والتعليق عليه .

(٢) انظره في كتابنا هذا (الباب السادس) (ص ٣١١) بتفصيل قل أن تجده مجموعاً مؤصلاً مفصلاً في غيره .

(٣) المغني (٢٣٨/١٣) ط. هجر) .

(٤) انظر ما سيأتي من كلام عن منهج المؤلف في كتابه هذا .

(٥) في « الأوسط » (٢٦٤/١١) .

الكلام^(١)، ولا شك أن (التأشيرة) وما يسبقها من معاملات هي أوضح في كونها (أماناً) من مجرد الإشارة، وحتى نقطع الشك باليقين، نورد كلاماً للمصنف في هذا الباب، يزيل كل لبس، ويوضح المقصود، على الوجه المراد، قال رحمه الله تعالى بعد ذكره لجملة من الأدلة وأقوال الفقهاء:

« فإذا تقرر من مستند الشرع وأقوال العلماء في ملاحظة ثبوت الأمان: مراعاة ما دلَّ عليه من قولٍ أو إشارة أو استشعار؛ فأقول: كلُّ لفظٍ على أي لغة كان، واصطلاح حدث، أو كتابة بأي خطٍّ في مثل ذلك، مما اصطُلح عليه، أو إشارة ورمز ونحو ذلك مما يُتفاهم بمثله، يُشعرُ به المسلمُ الحربيُّ أماناً، أو يستشعر منه الحربيُّ الأمان، سواء أَراده المسلم أو لا، فهو أمانٌ في الحال، مما وافق ما قصده المسلم من ذلك، ولم يكن فيه وجه من وجوه الفساد، ويجب إضاؤه والوفاء به إلى غايته، وما لم يكن مراده منه التأمين، إلا أن الحربي نزل على ذلك مُستشعراً فيه أماناً، وجب فيه ردُّ الحربي إلى مأمنه، ثم يعود الأمر معه على أوَّلِهِ، ولا يحل اغتياله على هذا الوجه بحال، والدليل على صحة هذا الحدُّ: أن ما كان من الأقوال المتعارفة في ذلك، فلزومه مما لا إشكال فيه، وكذلك على كلِّ لغة؛ لأن ذلك لا يلزم في اللسان العربي لخاصية أنه عربي، لكن من حيث هو وُضِعَ في التخاطب لإفهام الأمان، فكذلك سائر الألسنة^(٢) .

قال أبو عبيدة: هذا الكلام صحيح وقوي بناءً على ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣)، وغيره من أن كل اسم لم يكن له حدٌّ في اللغة ولا في الشرع، فالمرجع فيه إلى عرف الناس. ثم قرر مسألة مهمة، كأنه بين ظهرانينا، أعني: اعتبار تأشيرة الدخول أو الإقامة أماناً، قال مؤصلاً:

(١) انظر: «الإنجاد» (٣٠٨).

(٢) الإنجاد (٣٠٩).

(٣) في «القواعد النورانية» (ص ١٣٢-١٣٥) وغيره.

« وأما الكتابة، وما يجري مجراها من الإشارة ونحوها، فكلُّ ذلك من باب الاصطلاح والإفهام، لا فرق بينه وبين الكلام، والحكم في ذلك للمعنى والإفهام، لا لمجرد اللفظ، وفيما ثبت من كتب رسول الله ﷺ إلى ملوك الكفر يدعوهم إلى الإسلام، وإشارته - كما تقدم - لأصحابه في غير ما موضع، وإشارة التي رخصها اليهودي بالحجارة، فأشارت إليه ﷺ برأسها، وقد سألها عن قاتلها: أن لا، حتى سألها الثالثة، فقالت: نعم؛ وأشارت برأسها؛ فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين. خرَّجه مسلم^(١).

كل ذلك دليل واضح وحجة بيّنة في إمضاء الشرع العمل على مفهوم ذلك كلّ، وأما لزوم ذلك، وإن لم يُردِّ المسلم به الأمان إذا ظنَّه الحربي أماناً؛ فلأنه فعل ما يوهم الأمان، فكان سبباً لاطمئنان الحربي إليه، فنَبَت له بذلك حُرمة الأمان، فأما أن يُمضَى له ما ظنَّ من ذلك، أو يُردِّ إلى مأمنه، ولا يهجم - بعد ظنه الأمان واطمئنانه إلى ذلك - على قتله أو أسره، قال الله - تعالى -: ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ فَإِنِ إِذِ الْيَمِّ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ [الأنفال: ٥٨]، فأمر الله - تعالى - أن يُعلِّموا برفض ما كانوا يعتقدونه من صحّة عهدهم وثبوت أمانهم، ولم يُيحِ اغتيالهم حتى يكونوا على بصيرة من أمرهم، وأخذ حذرهم، فكان ذلك أصلاً في كل مستشعرٍ من أهل الكفر أماناً من المسلمين؛ اطمأنَّ إليه، أو نزل عليه.

وأيضاً؛ فالذي يشير بها يشعر الأمان، أو يفعل ما يُستقرُّ منه الأمان، وهو لا يريد، فله حالتان:

* إما أن يكون لاهياً غير قاصِدٍ لإشعار التأمين، فهو وإن لم يلزم به التأمين

(١) في «صحيحه» في كتاب القسامة والمحارِبين والقصاص والديات (باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره...) (١٥) (١٦٧٢) من حديث أنس - رضي الله عنه -.

وأخرجه البخاري في عدة مواطن من «صحيحه» (الأرقام ٢٤١٣، ٢٧٤٦، ٥٢٩٥، ٦٨٧٦، ٦٨٧٧، ٦٨٧٩، ٦٨٨٤، ٦٨٨٥).

مطلقاً، فلم يخلُ عن شبهة، فهو سبب انبعاث الاطمئنان إليه، فعهدة ذلك على المسلم حيث سببه، لا على الحربي، فوجب أن يُزال ذلك بالردِّ إلى مأمته.

* وإما أن يكون فعل ذلك ذاكرةً وهو لا يريد تأمينه حقيقة، وإنما يُريد أن يوهمه حتى يتمكن منه، فهذا هو عين الخيانة والغدر المحرم باتفاق، ولذلك توعد في مثله عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بما توعد^(١)، ولا خلاف يعلم بين المسلمين في تحريم ذلك، ونحن نبيِّن - إن شاء الله - وجه الفرق بين الخديعة الجائزة في الحرب، وما يُشكل من الأمان الذي لا تجوز الخديعة بمثله^(٢).

ثم قال موضحاً وجه الفرق، موفياً بما وعد به :

« فالخديعة والمكر في الحرب بطريق الإدارة والتدبير، من العمل المشهور، والسُّنة الثابتة، لكن ربما التبس على بعض من رأينا أحوال يظنها من باب الخديعة الجائزة في الحرب، وهي قد تكون مما يتضمَّن الأمان الذي لا يسوغ أن يُخفر، فرأينا أن نُنبِّه على فرَّق بينهما.

فنقول: إنه لما ثبت وجوب الوفاء، وحظر الغدر، وتقرَّر في حد الأمان الأوصاف المقيدة في (فصل التأمين) قبل هذا، وثبت مع ذلك من قول النبي ﷺ في إباحة الخديعة في الحرب، وفعله في ذلك ما ذكرناه؛ انقذ وتبين أن الخديعة المباحة: هي كل ما يرجع إلى إجادة النظر في تدبير غوامض الحرب، وإدارة الرأي فيه بما يوهم العدو الإعراض عنه، أو الغفلة دونه، وما أشبه ذلك من التقدم بكل ما يقع به توهين العدو، أو تلتبس فيه غرَّتْه، وإصابة الفرصة منه على وجه لا يوهم الأمان، ولا يتضمن الإشعار بالأنس إليه على حال، فيدخل في ذلك التورية والتبييت وتشيتُّ بينهم، ونصبُ الكمين، والاستطراد حال القتال؛ لانتهاز فرصة الكرِّ، وما أشبه ذلك، مما يرجع الأمر فيه إلى ما حرَّزناه،

(١) انظره مع تحريجه في (ص ٣٠٦).

(٢) الإنجاد (٣٠٩-٣١٠).

وليس من ذلك أن يظهر لهم أنه منهم، أو على دينهم، أو جاء لنصيحتهم، فإذا وجد غفلةً نال منهم، هذا داخلٌ في باب الأمان؛ لأنَّ العدوَّ يستشعر منه المودة والموافقة، فيسكن إليه، فالإيهام عليه بمثل ذلك لا يجوز، وهو خيانةٌ - كما تقدم - .

ونكتة الفرق أن اطمئنانه في هذا وأمثاله - مما قلنا: إنه يكون من باب الأمان - ؛ إنما سبيله استشعار المسألة والموافقة، فهو يستنيم إلى ما يعتقده فيه من الوفاء في ذلك ؛ ثقةً به، وبما أظهر إليه مما يدلُّ عليه، فلم يؤت هذا من ثقله، بل من خترِ الآخر فيما أظهر من الموافقة، وارتكب من الخيانة، وفي أبواب المكر والخديعة إنما كان اطمئنانه لغفلة من نفسه، أو جهلٍ في استشعار الغفلة، والتقصير من الآخر، وما أشبه ذلك، مما ترجع العهدة فيه على سوء نظره، من غير خيانة تلحق الآخر في أمره، وهذا بيّن، والحمد لله.

ولتَمَثِّلْ مسألة تكون بظاهرها من باب الأمان تارةً، ومن المكيدة الجائز فعلها تارةً، ولا فارق إلا اختلاف عوارض اطمئنان العدو على القانون الذي رسمناه؛ وذلك: لو أن رجلاً من المسلمين أبصر حربياً في جهة ما من بلاد العدو أو غيرها، فتظاهر المسلم بالقاء السلاح، وأقبل على جهة الحرب، مُظهِراً له أنه رآه، فقصده مستسلماً أو مُسْتَتِيباً إليه، ونحو هذا، فاطمأن الآخر إلى ذلك، حتى أصاب المسلم غرته، فهذا لا تجوز به الخديعة، وهو أمانٌ، ولو أنه عندما رآه فعل - أيضاً - من إظهار الاستنامة، ووضع السلاح، والإقبال إلى جهة ذلك الحربي، مثل ما فعل في الأولى، إلا أنه فقط يُظهر أنه غافلٌ عن الحربي، ومُعرض عن رؤيته بحيث لا يستشعر الحربي أنه رآه فقصده مسلماً، لكن يوهم أنه ما شَعَرَ بمكانه، وإن فَعَلَهُ ذلك فَعَلَّ المستريح من حالة حمل السلاح، إذا أَمِنَ في موضع، ونحو ذلك، حتى اطمأنَّ الحربي لما توهم من غفلة عنه، لا لمودة استشعر منه لكان هذا جائزاً، وهو تورية ومكيدة لا تتعلق بها خيانة، ولا للأمان حُرمة، والله أعلم ^(١).

ثم كشف عن شبهة لمعترض ، ووجهها بكلام علمي متين ، فقال :
 « فإن اعترض معترض على هذا الأصل بقتل كعب بن الأشرف ^(١) ، وظاهره
 جواز قتل من اطمأن إليه ، بعد إظهار المسألة والموافقة ... » ، ورد عليه بكلام مهم غاية ،
 لا داعي لنقله ^(٢) ، إذ المراد هنا من إيراد هذا النقل بطوله : الوقوف على تحقيق كيفية
 (الأمان) وكيف يتم ، وما هي ألفاظه .

ومن الجدير بالذكر أن المصنف قرر أن (عقد الأمان) قد يكون (خاصاً) وهو
 الذي يرجع الأمر فيه إلى تأمين أشخاص على أعيانهم ، لا يتعلق في ذلك حق
 لغيرهم ^(٣) ، وأنه رأى (تبعض) أحكام عقد الأمان ، وأنه إن فعل بعض المستأمنين ما
 ينافي عقد الأمان ، فلا يعامل من رضى معاملتهم ، إلا أن يتمالأ جميعهم وملئهم على
 رد العهد ^(٤) .

قال : « ولما كان عقد المهادنة معهم على العموم في مصلحتهم ، وإقرار مملكتهم
 وبلادهم ، وانتظام حالهم ، وكان أمر ذلك يختل إذا أجيب الآحاد إلى رفع ذلك فيما
 رضوا به لأنفسهم ، لم يجز في حكم الوفاء أن ينقض ذلك عليهم ، ولم يكن رضى الآحاد
 عاملاً في ذلك على جماعتهم » ^(٥) .

وبناءً على هذا ، يتضح لنا صحة ما قرره علماء عصرنا من حرمة ما يقوم به
 البعض من تدمير وخطف للطائرات وقتل للكفار في ديارهم من قبل شباب مسلمين

(١) ثبت ذلك عند مسلم في « صحيحه » في كتاب الجهاد والسير (باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت
 اليهود) (١٨٠١) (١١٩) ، وسيأتي لفظه (ص ٣١٣) بتامه .

(٢) انظره في « الإنجاد » (٣١٤-٣١٦) ، وهو من المهات ، إذ لا يقدم على سفك الدماء ، والفتوى في حلها ،
 إلا جريء ، ويقع ذلك هذه الأيام من شباب متهورين ، يفتون وينفذون ، ويمرضون ، وهم لا يحسنون
 التفريق في مسائل الجهاد ونوازله فضلاً عن الدقائق والخوافي ، والله العاصم والواقى .

(٣) انظر : « الإنجاد » (٣٢١) .

(٤) الإنجاد (٣٢١) .

(٥) الإنجاد (٣٢١) .

دخلوا تلك الديار بأمان^(١) (تأثيرات دخول) ، وأن هذا ضرب من الغدر والخيانة ، وتشتد حرمتها إذا نُسبت للشريعة وجُعِلت من باب (الجهاد) - زعموا - !

وهذه شذرات من (فتاوى العلماء المعاصرين في هذا الباب ، وهي بمثابة تطبيقات عملية للأصول السابقة المقررة عند الفقهاء)^(٢) ، يجب نشرها وإذاعتها في جميع وسائل الإعلام ، المسموعة والمرئية ، وترجمتها بأكثر من لغة ، ليعرف العالم كله حكم شريعتنا الإسلامية فيها ، وتقرير علمائها الكبار .

* جاء في (قرار هيئة كبار العلماء حول حوادث التفجير التي حصلت في مدينة الرياض^(٣) ، ١٤٢٤ هـ)^(٤) الطويل ، ما يؤكد صحة كلامنا السابق ، قالوا بعد بيان حرمة الاعتداء على النفوس ، بما في ذلك أنفس المعاهدين وأهل الذمة والمستأمنين ، وأوردوا النصوص في ذلك ، قالوا :

« والمقصود أن من دخل بعقد أمان أو بعهد من ولي الأمر لمصلحة رآها فلا يجوز التعرض له ولا الاعتداء لا على نفسه ولا ماله . إذا تبين هذا فإن ما وقع في مدينة الرياض من حوادث التفجير أمر محرّم لا يقرّه دين الإسلام ، وتحريمه جاء من وجوه :

١ - أن هذا العمل اعتداء على حرمة بلاد المسلمين وترويع للآمنين فيها .

٢ - أن فيه قتلاً للأنفس المعصومة في شريعة الإسلام .

(١) وأما إذا كانوا (معاهدين) ، فالمخالفة تكون من وجهين ، كمن سرق لحم خنزير وأكله .

(٢) جلّاه ابن المناصف في (الباب السادس) في كتابنا هذا على وجه بديع ، وفيه تحرير وتحقيق وتدقيق ، واجتهد أخونا الكويتي فيصل الجاسم - حفظه الله تعالى - في رسالته « كشف الشبهات في مسائل العهد والجهاد » في إبراز نقولات الفقهاء من خلال رده على بعض المراهقين والعابثين والمسقطين لكلام الفقهاء السابقين على جواز التدمير والتفجير والقتل ، ويبيّن غفلتهم عن تعقيدات العلماء ، ورد على شبههم ودندنائهم التي يتشبّهون بها ، ولا سيما في زعمهم أن فعلهم هذا باعتبار أن (الأمان) - هذه الأيام - صادر من ولاية غير معتبرة ولا يهتم في الشرع - زعموا - !

(٣) حصلت مساء الاثنين في ١١/٣/١٤٢٤ هـ .

(٤) نشر في جريدة « الجزيرة » ، العدد (١١١٨٦) يوم الخميس ١٤/ربيع الأول/ ١٤٢٤ هـ .

٣ - أن هذا من الإفساد في الأرض .

٤ - أن فيه إتلافاً للأموال المعصومة » .

وقالوا أيضاً :

« وإن مجلس هيئة كبار العلماء إذ يُبيّن حكم هذا الأمر ليُحذّر المسلمين من الوقوع في المحرّمات المهلكات ، ويحذّره من مكائد الشيطان ، فإنه لا يزال بالعبد حتى يوقعه في المهالك إما بالغلو بالدين ، وإما بالجفاء عنه ومحاربه - والعياذ بالله - ، والشيطان لا يبالي بأيها ظفر من العبد ؛ لأن كلا طريقي الغلو والجفاء من سبل الشيطان التي توقع صاحبها في غضب الرحمن وعذابه » .

وقالوا أيضاً :

« ثم ليعلم الجميع أن الأمة الإسلامية اليوم تعاني من تسلط الأعداء عليها من كل جانب وهم يفرحون بالذرائع التي تبرر لهم التسلط على أهل الإسلام وإذلالهم واستغلال خيراتهم ، فمن أعانهم في مقصدهم وفتح على المسلمين وبلاد الإسلام ثغراً لهم ، فقد أعان على انتقاص المسلمين والتسلط على بلادهم ، وهذا من أعظم الجرم ، كما أنه يجب العناية بالعلم الشرعي المؤصّل من الكتاب والسنة وفق فهم سلف الأمة ، وذلك في المدارس والجامعات ، وفي المساجد ووسائل الإعلام ، كما أنه تجب العناية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتواصي على الحق ، فإن الحاجة بل الضرورة داعية إليه الآن أكثر من أي وقت مضى ، وعلى شباب المسلمين إحسان الظن بعلمائهم والتلقّي عنهم ، وليعلموا أن مما يسعى إليه أعداء الدين الوقعة بين شباب الأمة وعلمائها وبينهم وبين حكاهم ، حتى تضعف شوكتهم وتسهل السيطرة عليهم ، فالواجب التنبه لهذا . وقى الله الجميع كيد الأعداء ، وعلى المسلمين تقوى الله في السرّ والعلن ، والتوبة الصادقة الناصحة من جميع الذنوب ، فإنه ما نزل بلاء إلا بذنب ولا رفع إلا بتوبة ، نسأل الله أن يصلح حال المسلمين ويجنب بلاد المسلمين كل سوء

ومكروه ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

* وسئل العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله تعالى - هذا السؤال :

ما حكم الاعتداء على الأجانب السياح والزوار في البلاد الإسلامية ؟

فأجاب بما نصه :

« هذا لا يجوز ، الاعتداء لا يجوز على أي أحد ، سواء كانوا سيّاحاً أو عُمَّالاً ؛ لأنهم مستأمنون ، دخلوا بالأمان ، فلا يجوز الاعتداء عليهم ، ولكن تناصح الدولة حتى تمنعهم مما لا ينبغي إظهاره ، أما الاعتداء عليهم فلا يجوز ، أما أفراد الناس فليس لهم أن يقتلوهم أو يضربوهم أو يؤذوهم ، بل عليهم أن يرفعوا الأمر إلى ولاية الأمور ؛ لأن التعدي عليهم تعدّ على أناس قد دخلوا بالأمان ، فلا يجوز التعدي عليهم ، ولكن يرفع أمرهم إلى من يستطيع منع دخولهم أو منعهم من ذلك المنكر الظاهر .

أما نصيحتهم ودعوتهم إلى الإسلام أو إلى ترك المنكر إن كانوا مسلمين ، فهذا مطلوب ، وتعمّه الأدلة الشرعية ، والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وصلى الله وسلم على نبيه محمد ، وآله وصحبه «^(١) .

وسئل أيضاً ما نصه :

يظن البعض من الشباب أن مجافاة الكفار - من هم مستوطنون في البلاد الإسلامية أو من الوافدين إليها - من الشرع ، ولذلك البعض يستحل قتلهم وسلّبهم إذا رأوا منهم ما ينكرون ؟

فأجاب بما نصه :

« لا يجوز قتل الكافر المستوطن ، أو الوافد المستأمن الذي أدخلته الدولة آمناً ، ولا قتل العصاة ، ولا التعدي عليهم ، بل يحالون فيما يحدث منهم من المنكرات للحكم الشرعي ، وفيما تراه المحاكم الشرعية الكفاية »^(٢) .

(١) « مجموع الفتاوى والمقالات » (٢٣٩/٨) .

(٢) « مجموع الفتاوى والمقالات » (٢٠٧/٨) .

وتابع السائل قائلاً : وإذا لم توجد محاكم شرعية ؟

فأجاب الشيخ رحمه الله بما نصه :

« إذا لم توجد محاكم شرعية ، فالنصيحة فقط ، النصيحة لولاة الأمور وتوجيههم للخير ، والتعاون معهم - حتى يحكموا شرع الله ، أما أن الأمر والناهي يمد يده فيقتل أو يضرب ، فلا يجوز ، لكن يتعاون مع ولاية الأمور بالتي هي أحسن حتى يحكموا شرع الله في عباد الله ، وإلا فواجهه النصيح ، وواجهه التوجيه إلى الخير ، وواجهه إنكار المنكر بالتي هي أحسن ، هذا هو واجبه ، قال الله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] ؛ لأن إنكاره باليد بالقتل أو الضرب يترتب عليه شرٌ أكثر وفساد أعظم بلا شك ، ولا ريب لكل من سبر هذه الأمور وعرفها »^(١) .

* وقال الشيخ العلامة فقيه الزمان : محمد بن عثيمين - رحمه الله - عن حادث (التفجير الذي حصل في مدينة الخبر) في (خطبة جمعة) له ، وأورد نصوصاً كثيرة بما في ذلك أحاديث الأمان^(٢) ، قال :

« وعلى هذا فمن كان عندنا من الكفار بأمان فهو محرّم ، محرّم الدم ، وبذلك تعرف خطأ عملية التفجير التي وقعت في الخبر في مكان آهل بالسكان المعصومين في دمائهم وأموالهم ، ليلة الأربعاء العاشر من هذا الشهر شهر صفر عام سبعة عشر وأربع مئة وألف ، الذي حصل من جرائه أكثر من ثمانية عشر قتيلاً وثلاث مئة وستة وثمانون مصاباً ، منهم المسلمون والأطفال والنساء والشيوخ والكهول والشباب ، وتلف من جراء ذلك أموال ومساكن كثيرة ، ولا شك أن هذه العملية لا يُقرّها شرع ولا عقل ولا فطرة .

(١) « مجموع الفتاوى والمقالات » (٢٠٧/٨) ، وانظره (٢٧٦/١-٢٨٠) في فتوى له (حكم خطف

الطائرات وترويع الأمنين) .

(٢) أوردها ابن المناصف في أول (الباب السادس) .

أما الشرع فقد استمعتم إلى النصوص القرآنية والنبوية الدالة على وجوب احترام المسلمين في دمائهم وأموالهم ، وكذلك الكفار الذين لهم ذمة أو عهد أو أمان ، وإن احترام هؤلاء المعاهدين والمستأمنين والذميين احترامهم من محاسن الدين الإسلامي ، ولا يلزم من احترامهم بمقتضى عهودهم لا يلزم من ذلك محبة ولا ولاء ولا مناصرة ، ولكنه الوفاء بالعهد ﴿ إِنَّ أَلْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء: ٣٤] .

وأما العقل فلأن الإنسان العاقل لن يتصرف أبداً في شيء محرّم ؛ لأنه يعلم سوء النتيجة والعاقبة ، وأن الإنسان العاقل لن يتصرف في شيء مباح حتى يتبين له ما نتيجته ، وماذا يترتب عليه ، وإذا كان النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت »^(١) ، فجعل النبي ﷺ من مقتضيات الإيمان وكماله أن لا يقول الإنسان إلا خيراً أو يسكت . فكذلك يقال : إن من مقتضيات الإيمان وكماله أن لا يفعل الإنسان إلا خيراً أو ليمسك ، ولا شك أن هذه الفعلة الشنيعة يترتب عليها من المفاسد ما سنذكر ما تيسر منه إن شاء الله ، وأما مخالفة هذه الفعلة الشنيعة للفطرة ، فإن كل ذي فطرة سليمة يكره العدوان على الغير ويراه من المنكر ، فما ذنب المصابين بهذا الحادث من المسلمين ؟

ما ذنب الأميين على فرشهم في بيوتهم أن يصابوا بهذا الحادث المؤلم ؟ ما ذنب المصابين من المعاهدين والمستأمنين ؟ ما ذنب الأطفال والشيوخ والعجائز ؟
إنه لحادث منكر لا مبرر له !!

أما المفاسد :

فأولاً : من مفسد ذلك : أنه معصية لله ورسوله ، وانتهاك لحرمات الله ، وتعرض للعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، وأن لا يقبل من فاعله صرف ولا عدل .

ثانياً : من مفسده : تشويه سمعة الإسلام ، فإن أعداء الإسلام سوف يستغلون

(١) رواه البخاري رقم (٦٠١٨) ، ومسلم رقم (٧٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

مثل هذا الحدث بتشويه سمعة الإسلام وتنفير الناس عنه ، مع أن الإسلام بريء من ذلك ، فأخلاق الإسلام : صدق ، وبر ، ووفاء ، والدين الإسلامي يحذر من هذا وأمثاله أشد التحذير .

ثالثاً : من مفسده : أن الأصابع في الداخل والخارج سوف تشير إلى أن هذا من صنع الملتزمين بالإسلام ، مع أننا نعلم علم اليقين أن الملتزمين بشريعة الله حقيقة لن يقبلوا مثل ذلك ، ولن يرضوا به أبداً ، بل يتبرؤون منه وينكرونه أعظم إنكار ؛ لأن الملتزم بدين الله حقيقة هو الذي يقوم بدين الله على ما يريد الله ، لا على ما تهواه نفسه ويملي عليه ذوقه المبني على العاطفة الهوجاء والمنهج المنحرف ، وهذا ؛ أعني الالتزام الموافق للشريعة ، كثير في شبابنا والله الحمد .

رابعاً : من مفسده : أن كثيراً من العامة الجاهلين بحقيقة الالتزام بدين الله سوف ينظرون إلى كثير من الملتزمين بالبراء - البراء من هذا الصنيع - نظرة عداوة وتخوف وحذر وتحذير ، كما سمعنا عن بعض الجهال العوام من تحذير أبنائهم من الالتزام ، لا سيما بعد أن شاهدوا صور الذين حكم عليهم في قضية تفجير المفجرات في الرياض .

وقال بعد كلام متابعاً أوجه (الفساد) في هذه العمليات :

« خامساً : من مفسد هذه الفعلة القبيحة - أعني : التفجير في الحُبر - أنها توجب الفوضى في هذه البلاد التي ينبغي أن تكون أقوى بلاد العالم في الأمن والاستقرار ، لأنها تشمل بيت الله الذي جعله الله مثابة للناس وأمناً ، ولأن فيها الكعبة البيت الحرام التي جعلها الله قياماً للناس تقوم بها مصالح دينهم ودنياهم ، قال الله عز وجل : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ [البقرة: ١٢٥] ، وقال تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِّلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ٩٧] ، ومن المعلوم أن الناس لن يصلوا إلى هذا البيت إلا عن طريق المرور بهذه البلاد جميعها من إحدى الجهات .

سادساً: ومن مفساد هذه الفعلة الشنيعة ما حصل بها من تلف النفوس والأموال وتضرر شيء منها ، كما شاهد الناس ذلك في وسائل الإعلام ، شاهد الناس في وسائل الإعلام ما شاهدوا منها ، وإن القلوب لتتفجر ، والأكباد لتتفتت ، والدموع لتذرف حين يشاهد الإنسان الأطفال على سرر التمريض ما بين مصاب بعينه أو بأذنه أو يده أو رجله ، أو أي شيء من أجزاء بدنه ، تدور أعينهم فيمن يعودهم ، لا يملكون رفعاً لما وقع ، ولا دفعاً لما يتوقع ، فهل أحد يُقرُّ ذلك أو يرضى به ؟؟

هل ضمير لا يتحرك لمثل هذه الفواجع ، ولا أدري ماذا يراد من هذه الفعلة ، أيراد الإصلاح ؟

فالإصلاح لا يأتي بمثل هذا ، إن السيئة لا تأتي بحسنة ، ولن تكون الوسائل السيئة طوقاً للإصلاح أبداً^(١) .

* وسئل فضيلة الشيخ صالح الفوزان :

أفتى من أفتى بجواز قتل الأمريكان في جميع بلدان العالم ، وقال : إنهم حربيون !!

فما قول فضيلتكم في هذا ؟

فأجاب بما نصه :

« هذا المفتي جاهل ؛ لأن هذا فيه تفصيل ، فالذين تعاهدنا وإياهم ودخلوا بلادنا بالعهد أو بالأمان ، أو استقدمناهم بأعمالٍ يقيمون بها نحن بحاجة إليها ، هؤلاء هم تحت عهدنا وذمتنا ، لا يجوز أن نغدر بهم ، ولا أن نقتلهم ، فالدول التي بيننا وبينهم عهدٌ وتمثيل دبلوماسي ، لا يجوز الغدر بهم ، والكفار الذين دخلوا بلادنا بإذنا ، لا يجوز الغدر بهم ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا مَنَّهُ ﴾ [التوبة: ٦٠] ، فلا يجوز الغدر بالذين دخلوا في بلاد المسلمين بإذن المسلمين ، أو المسلمون استقدموهم ، فلا يجوز مثل هذا الكلام ، إنما

(١) التحذير من التسرع في التكفير (٥٣-٦٥) .

الحربيّ الذي ليس بيننا وبينه عهد ولا أمان ، هذا هو الحربيّ»^(١) .

وسئل أيضاً :

هل وجود الكفار في هذه البلاد يبيح قتلهم واغتيالهم ؟ وخاصة أنّ من يجوز هذا العمل يستدل بحديث النبي ﷺ : « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب » ؟
فأجاب بقوله :

« إذا دخل الكافر بعهد ولي الأمر ، أو بأمان ، أو جاء لأداء مهمة ويرجع ، فلا يجوز الاعتداء عليه ، الإسلام دين وفاء ، ليس دين غدر وخيانة ، فلا يجوز الاعتداء على الكافر الذي هو في عهدتنا ، وتحت أماننا ، ولا يتحدث العالم أن الإسلام يغدر بالعهود ويخون بالعهود ، هذا ليس من الإسلام ، وقوله ﷺ : « أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب »^(٢) ، هذا حديثٌ صحيح ، لكن ليس معناه أنه يقتل المعاهد والمستأمن ، ومن هم تحت عهدتنا ، بل هذا في اليهود والنصارى الذين ليس بينهم وبين المسلمين عهد ولا ميثاق »^(٣) .

ونختم الكلام على هذا الباب بالتنبيه على أمور مهمة ، نجملها فيما يلي :

أولاً : على أولياء الأمور المحافظة على تعاليم الشرع ، ومنع الوافدين من المجاهرة بالمعاصي ، وإظهار المنكرات ، فهذا سبب من أسباب استقرار الأمن ، وعدم طيش المتحمسين من المتهورين ، ممن تأخذهم العواطف ، وتعصف بهم إلى القتل والتدمير .

ثانياً : الجهاد في سبيل الله تعالى ما يتبعه من أحكام معقولة المعنى ، يظهر لك هذا من كثير من الأحكام المدونة في هذا السّفر العظيم ، وهو باب من أبواب الأمر

(١) من كلام له في شريط فيه فتاوى العلماء في الأحداث الراهنة التي حدثت بمدينة الرياض ، ونشرت في كتاب « الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية » (ص ١٢٤) .

(٢) رواه البخاري رقم (٣١٦٨ ، ٣٠٥٣) ، ومسلم رقم (١٦٣٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) من شريط مسجل بعنوان : « معاملة الكفار » .

بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإذا ترتب عليه منكر أكبر منه ، فالواجب حينئذ الإمساك عنه ، وإعداد الأمة ، وتربيتها عليه ، لتتمكن من القيام بهذه الشعيرة .

ويظهر لك صدق ما قلنا من خلال هذين التقلين :

الأول : قال الإمام ابن القيم : « وعلى هذا ، فإذا قويت شوكة قوم من أهل الذمة ، وتعذر إلزامهم بأحكام الإسلام ، أقررناهم وما هم عليه ، فإذا ذلُّوا وضعف أمرهم ، ألزمناهم بذلك ، فهذا له مساع »^(١) .

الثاني : قال العز بن عبد السلام في (المثال الأربعين) في (فصل في اجتماع المصالح مع المفسد) : « والتولي يوم الزحف مفسدة كبيرة ، لكنه واجب إذا علم أنه يُقتل من غير نكاية في الكفار ؛ لأن التفرير بالنفوس إنما جاز لما فيه من مصلحة إعزاز الدين بالنكاية في المشركين ، فإذا لم تحصل النكاية ؛ وجب الانهزام لما في الثبوت من فوات النفوس مع شفاء صدور الكفار وإرغام أهل الإسلام ، فقد صار الثبوت ههنا مفسدة محضة ليس في طيها مصلحة »^(٢) .

في نقولات كثيرة للمصنف^(٣) وغيره ، والشاهد أن من تعامل مع الجهاد كتعامله مع عدد ركعات الصلوات ، لا بد من أدائها على كل حال ، دون النظر إلى مآلات الأفعال ، لم يُسدّد ولم يوفق للصواب ، والله الهادي .

(١) « أحكام أهل الذمة » (١/ ٣٩٥) وقارنه - لزماً - بما نشره العلامة الشيخ ابن باز في جريدة « المسلمون » (العدد ٥١٦ بتاريخ ٢١/ رجب/ ١٤١٥هـ ، الموافق ٢٣/ ديسمبر: ١٩٩٤م) ، والعدد (٥٢٠، ١٩/ شعبان/ ١٤١٥هـ ، الموافق ١٠/ يناير / ١٩٩٥) عن (الصلح مع اليهود) وقرر فيه أن « الواجب على كل من تولى أمر المسلمين ، سواء كان ملكاً ، أو أميراً ، أو رئيس جمهورية ، أن ينظر في مصالح شعبه ، فيسمح بما ينفعهم ، ويكون في مصلحتهم ، من الأمور التي لا يمنع منها شرع الله المظهر ، ويمنع ما سوى ذلك مع أي دولة من دول الكفر » ، وذكر فيه نحو ما قرره ابن القيم - رحمه الله - في كلامه السابق .

(٢) « قواعد الأحكام » (١/ ١٥١) ، ولم يتعقبه البلقيني في « الفوائد الجسام » .

(٣) تراها عند كلامنا على (منهج المؤلف في كتابه) .

ثالثاً : لا يعني ما قررناه سابقاً : إن اعتدى من لهم معاهدة معنا على إخوانٍ لنا أن لا ننصرهم في ديارهم ، ونساعدهم على جهاد الدفع لعدوهم ، ولذا أفتى مشايخنا - مشايخ هذا العصر - : ابن باز ، والألباني ، وابن عثيمين ، بجواز الذهاب للقتال في الشيشان ، وقبلها في أفغانستان إبان احتلال روسيا الملحدة لها ، وهكذا في مثيلاتها .

رابعاً : بالنسبة إلى المدنيين في دار الحرب ، وكيفية معاملتهم حال اعتزالهم القتال ، (أثناء اختلاط المقاتلين بهم ، أو اتخاذهم دروعاً بشرية) ، وكذا حكم الشرع حال الحرب في تدمير الجسور ومحطات الكهرباء ، ومنشآت النفط ، والموانئ الجوية والبحرية غير العسكرية ، ونحوها من الأهداف والمصالح الاقتصادية والمعيشية للعدو ، كل هذه من النوازل التي عاجلها العلماء بأصولها ، وتحتاج إلى مزيد من أبحاث ودراسات عصرية^(١) .

هذه أشهر الأغلاط التي تمارس اليوم باسم الجهاد ، أحببتُ التنبيه عليها ، وإظهار تقارير المؤلف في هذا السُّفر العظيم ، ليتحسس القارئ أهمية تقارير العلماء ، وضرورة اتباع تأصيلاتهم ، ففيها النجاة والوسطية ، والبُعد عن الغلو والجفاء ، والله الموفق ، لا رب سواه .

(١) للأستاذ حسن أبو غُدَّة في هذا الباب دراسة منشورة سنة ١٤٢٠ هـ عن مكتبة العبيكان في (٣٤٢) صفحة ، وهي بعنوان : « قضايا فقهية في العلاقات الدولية حال الحرب » .

قائمة بأسماء الكتب التي أُلِّفت في الجهاد وما يتعلق به

هذا بُنِيَ بأسماء المؤلفات التي تخص (الجهاد) وما يسبقه من الإعداد له ، وما يتبعه من أحكام فقهية ، كالغنيمة والفيء ، راعينا فيه الأمور الآتية :

أولاً : رتبناه على الحروف الهجائية .

ثانياً : أشرنا إلى المطبوع من هذه الكتب .

ثالثاً : أشرنا إلى أماكن وجود المخطوطات بالعزو إلى « الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، الفقه وأصوله » ، وهذا الفهرس هو أجمع فهرس ظهر للآن ، إذ فيه بيان أماكن وجود المخطوطات لكل كتاب في جميع^(١) المكتبات الخطية في أرجاء المعمورة .

رابعاً : وقع في بعض المصادر تحريف في أسماء بعض المؤلفين ، نبهنا عليه .

خامساً : ذكرنا ما وقفنا عليه من مؤلفات لغير أهل السنة والجماعة في هذا الباب .

سادساً : بدأنا في إعداد هذا (الثبت) عند نهايتنا من تحقيق كتاب « الإنجاد » ، ولذا فلا بُدَّ أن يقع فيه (فوت) .

سابعاً : اعتمدنا في جمعه - عدا ما وقع لنا من خلال البحث والتتبع ، وما استقر في الخاطر خلال توثيق وتحقيق هذا الكتاب ، وما ملكناه من كتب في هذا الموضوع - على النظر في « الفهرس الشامل » المنوّه به سابقاً ، حيث مررنا بمجلداته الثمانية^(٢) ، وعلى « مصادر التراث العسكري عند العرب » لكوركيس عواد ، و« معجم الموضوعات المطروقة » لعبد الله الحبشي ، وما ذكره جماعة من المحققين لبعض كتب الجهاد ، أو ذكروه في مراجعهم .

(١) جهدت مؤسسة آل البيت / الأردن - شكر الله سعيها - على جمع جميع الفهارس للدور الخطية ، وشمل ذلك ما ضرب على الآلة الكاتبة ، وفهارس بعض المكتبات الخاصة ، وقسموها على مواضيعها ، ورتبوا

كل موضوع على الحروف .

(٢) ولم يكمل بعد !

(١) آثار الحرب في الفقه الإسلامي / وهبة الزحيلي (مطبوع عن دار الفكر - دمشق ، سنة ١٤٠٣هـ).

(٢) آداب الحرب في الفقه الإسلامي والقانون الدولي / علي بن عبد الرحمن الطيّار (مطبوع، سنة ١٤٢٤هـ).

(٣) الآداب الحقيقية في معتبرات البندقية/ الشيخ حسين بن محمد ابريق الحياتي (من القرن الثاني عشر الهجري) ، منه نسخة في مكتبة آل يحيى في تريم - باليمن .
* انظر : « مصادر التراث العسكري » لكوركيس عواد (١٣/١) .

(٤) آيات الجهاد في القرآن الكريم - دراسة موضوعية وتاريخية بيانية / كامل سلامة الدقس (مطبوع عن دار البيان - الكويت ، ١٣٩٢هـ) .

(٥) أبواب السعادة في أسباب الشهادة / السيوطي (ت ٩١٣هـ) (مطبوع عن دار الكتب العلمية) . ومنه عدة نسخ خطية ؛ منها في مكتبة الدولة - برلين .
وذكر صاحب « معجم الموضوعات المطروقة » (ص ٧٠٨) أن له نسخة خطية في باريس بعنوان : « أنوار السعادة » ، وكذا في المكتبة الأزهرية والظاهرية والسعيدية (حيدرآباد) .

* وانظر : « الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - الفقه وأصوله » (٣١/١) ، من إعداد : مؤسسة آل البيت - الأردن .

(٦) إتحاف العباد بما تيسر في فقه الجهاد / عبد الفتاح بركات (مطبوع في بيروت سنة ١٤١٨هـ ، ١٦٩ صفحة) .

(٧) إتحاف النبلاء بفضل الشهادة وأنواع الشهداء / عبد الله الصديق الغماري (مطبوع عن دار عالم الكتب) .

(٨) الأثر المحمود لقهر ذوي العهود الجحود (له عدة نسخ خطية) .

* انظر: «الفهرس الشامل» (١/٥٣-٥٤).

(٩) اجتناب الكفار وعمّا يلزم أهل الذمة من الجزية والصغار / محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي (ت ٩٠٩ هـ) (له نسختان خطيتان).

* انظر: «الفهرس الشامل» (١/٨٧).

(١٠) الاجتهاد في الجهاد / مجهول.

* انظر: «كشف الظنون»، «معجم الموضوعات المطروقة» (ص ٣٨٤)، «مصادر التراث العسكري عند العرب» لكوركيس عواد (١/٢٩).

(١١) الاجتهاد في إقامة فرض الجهاد / أبو القاسم ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ).

* انظر: «هدية العارفين» (١/٧٠٦)، «مصادر التراث العسكري عند العرب» لكوركيس عواد (١/٢٩).

(١٢) الاجتهاد في طلب الجهاد / ابن كثير (مطبوع عن مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار اللواء - الرياض، بتحقيق: عبد الله عسيلان).

* وانظر: «كشف الظنون» (١/١٠)، «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» لابن حجر (٢/٦٠٨، ٣/٣١١).

(١٣) الاجتهاد في فضل الجهاد / محمد بن يوسف الأثري، منه مصورة في مكتبة أحمد الثالث، وعنهما نسخة مصورة في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى (رقم ٥٧).

(١٤) أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد / تحقيق: عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح (مطبوع، وله عدة نسخ خطية في الخزانة العامة بالرباط).

* انظر: «الفهرس الشامل» (٣/١٧١).

(١٥) أجوبة في حكم الأموال المأخوذة من المحاربين / المختار بن أحمد بن أبي بكر الكتتي

(ت ١٢٢٦ هـ) (مخطوط).

* انظر: «الفهرس الشامل» (١/١٣٦).

(١٦) الأحاديث الأربعين في فضل الجهاد والمجاهدين / يوسف بن إسماعيل النبهاني (مطبوع عن دار البشائر).

(١٧) أحكام الأسرى والسبايا في الحروب الإسلامية / عبد اللطيف عامر، (ط. الأولى عن دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري - القاهرة، ودار الكتاب اللبناني - بيروت، سنة ١٤٠٦ هـ).

(١٨) أحكام الجهاد / مجهول (مخطوط).

* انظر: «الفهرس الشامل» (١/١٧٨).

(١٩) أحكام الجهاد / عيسى الفراهاني.

* انظر: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» (٥/٢٩٧)، «معجم الموضوعات المطروقة» (ص ٣٨٢).

(٢٠) أحكام الجهاد وفضائله / العز بن عبد السلام (مطبوع بتحقيق: نزيه حمّاد).

(٢١) أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام / د. عبد الكريم زيدان.

(٢٢) أحكام الرمي والسبق / لابن التركماني المارديني (مخطوط: برلين).

* انظر: «بغية الوعاة» (١/٣٣٤)، «معجم الموضوعات المطروقة» (٥٧٠).

(٢٣) أحكام الشهيد / أمير زاده.

* انظر: «هدية العارفين» (٢/٣٤٦).

(٢٤) أحكام المجاهد بالنفس في سبيل الله - عز وجل - في الفقه / مرعي بن عبد الله بن مرعي (مطبوع).

- (٢٥) الأحكام المهمة في شروط أهل الذمة / ضياء الدين علي - أبو الهدى - .
* انظر : « الفهرس الشامل » (٢١٦ / ١) .
- (٢٦) أحكام الميت الشهيد وغير الشهيد / مجهول .
* انظر : « الفهرس الشامل » (٢١٦ / ١) .
- (٢٧) أدب الملوك وكفاية الملوك / فخر الدين محمد بن منصور بن سعيد بن أبي الفرج القرشي - وهو كتاب في فن الحرب وإدارة الملك والسياسة - . (منه نسخة خطية في المكتب الهندي - لندن ، رقم ٢٧٦٧) .
* انظر : « مصادر التراث العسكري » (٤٥ / ١) .
- (٢٨) أربعون حديثاً في فضل الجهاد والمجاهدين / العفيف أبو الفرج محمد بن عبد الرحمن ابن أبي العز الواسطي المقرئ (مطبوع) .
* انظر : « معجم الموضوعات المطروقة » (ص ٣٨٢) ، « فهرس الظاهرية » ، جمع شيخنا الألباني رحمه الله (ص ١٩٠) .
- (٢٩) أربعون حديثاً في فضل الرمي بالسهم / للسهمودي (مخطوط - جامع صنعاء الكبير) .
* انظر : « معجم الموضوعات المطروقة » (ص ٥٧٠) .
- (٣٠) الأربعين في الجهاد / أبو زرعة العراقي .
* انظر : « كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (ص ٣٨٢) .
- (٣١) الأربعين في الجهاد / الدمياطي .
* انظر : « معجم الموضوعات » (ص ٣٨٢) .
- (٣٢) الأربعين في الجهاد / ابن حجر الهيتمي .
* انظر : « معجم الموضوعات » (٣٨٢) .

- (٣٣) الأربعين في الجهاد / المنذري (مخطوط ، منه نسخة في «أوقاف بغداد») .
* انظر : «معجم الموضوعات» (٣٨٢) .
- (٣٤) الأربعين في الجهاد / القرافي (مخطوط ، طوب سراي) .
* انظر : «معجم الموضوعات» (٣٨٢) .
- (٣٥) الأربعون في الحث على الجهاد / علي بن الحسن (أبو القاسم ابن عساكر ، صاحب «تاريخ دمشق») (ت ٥٧١هـ) (مطبوع بتحقيق : عبد الله بن يوسف ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت) .
* انظر : «معجم الأدباء» لياقوت (٧٨/١٣) ، «المجمع المؤسس» (٢/٢٨٣) ، «معجم الموضوعات المطروقة» (ص ٣٨٢) .
- (٣٦) الأرجوزة الحلبية في رمي السهام عن القسي العربية / لابن المنقار ، (مخطوط - مكتبة برلين) .
* انظر : «تاريخ التراث العربي» لبروكلمان (٦/ ٥٦٥) .
- (٣٧) الإرشاد في الحث على الجهاد / للحدّاد .
* انظر : «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن» لعبد الله الحبشي (٢٥٢) .
- (٣٨) الإرشاد في فضل أرباب الذكر والجهاد / للدواليبي .
* انظر : «كشف الظنون» ، «معجم المؤلفين» لكحالة (٧/ ١٤٢) ، «معجم الموضوعات المطروقة» (٣٨٢) .
- (٣٩) إرشاد الحاضرين والبعاد في فضل الجهاد / زيني دحلان (مخطوط - برنستن) .
* انظر : «مصادر التراث العسكري» لكوركيس عوّاد (٢٥٢) .
- (٤٠) إرشاد العباد إلى الغزو والجهاد / أحمد فخر الدين النقشبندی الموصلي (ألفه سنة ١٢٣٠هـ) ، (مطبوع : العامرة - استنبول ، سنة ١٣٣٦هـ) .

(٤١) إرشاد العباد في فضل الجهاد / للبيطار (مطبوع في مصر سنة ١٩٩٢ م، ومنه نسخة خطية في الظاهرية) .

* وانظر : « معجم المؤلفين » لكحالة (٣/ ١٩٤) .

(٤٢) إرشاد العباد إلى طريق الجهاد / عبد الحميد الألوسي (منه نسخة خطية في المتحف العراقي برقم ٢٨٢٠٦، بتاريخ ١٢٩٤ هـ) .

* وانظر : « مصادر التراث » لعواد (٣/ ٣٩٩ - رقم ٢٩٩) .

(٤٣) إرشاد المسترشد إلى تهذيب مذاهب أئمة الهدى في الفقه وأدلته - وأوله كتاب الجهاد / لمحمد أولى بن المنذر الأنصاري (مطبوع) .

(٤٤) أساس البناء من صحيح السنة مع خبر السماء - فضل الجهاد ومتعلقاته في سورة الصف / مصفى عن الأهواء / رجائي بن محمد المصري المكي (مطبوع) .

(٤٥) أسئلة عن حكم جماعة من المسلمين / أسرهم الكفار فخرقوا السفينة التي هم فيها لتهلك سفن العدو / أبو الفداء إسماعيل التميمي (ت ١٢٤٨ هـ) (مخطوط) .

* انظر : « الفهرس الشامل » (١/ ٤٣٩ و ٣/ ٨٦٦) .

(٤٦) الاستعداد للجهاد / علي بن محمد السوسي السملالي (ت ١٣١١ هـ) (مخطوط : منه نسخة خطية في الخزانة الحسينية بالرباط - رقم ٣٠ / ٢) .

* انظر : « الفهرس الشامل » (١/ ٣٩٥) .

(٤٧) الاستنفاد للجهاد / للإسكافي .

* انظر : « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » (٤/ ٣٥) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٢) .

(٤٨) أسرى الحرب عبر التاريخ / عبد الكريم فرحان (مطبوع عن دار الطليعة) .

(٤٩) الإسلام والحرب / حسين أبو لبابة (ط. الأولى عن دار اللواء - الرياض ، سنة ١٣٩٩هـ) .

(٥٠) إظهار السر المكنون في رمي القلاع والحصون / محمد بن حسن العطار (مخطوط - حلب) .

* انظر : « مصادر التراث العسكري » (٨٢ / ١) .

(٥١) إظهار ما ستره أهل العناد في أمر الجهاد / لابن الجُنيد .

* انظر : « ذيل كشف الظنون » .

(٥٢) الاعتماد في الجهاد / محمد عارف بن أحمد بن سعيد المنير ، الحسيني ، الدمشقي (ت ١٣٤٢هـ) .

* انظر : « ذيل كشف الظنون » ، « الأعلام » للزركلي (٦ / ١٨٠) ، « مصادر التراث العسكري » (٨٣ / ١) .

(٥٣) الاعتماد في الجهاد / للرعيني (محمد بن سعيد الأندلسي الفاسي ت ٧٧٨هـ) .

* انظر : « الأعلام » للزركلي (٦ / ١٣٩) ، « مصادر التراث العسكري » (٨٣ / ١) .

(٥٤) إعلام الأخيار والعباد أهل الاجتهاد بفضل الرباط والجهاد / لابن النعمان المراكشي .

* انظر : « هدية العارفين » (٢ / ١٣٤) ، « تاريخ الأدب العربي » لبروكلمان (١٩ / ٤) .

(٥٥) الأعلام الجليلة في شرح الألفية (أي ألفية الشهيد) / حسين بن علي بن حسين [ابن أبي سروال] ، كان حيًّا سنة (٩٥٠هـ) .

* انظر : « الفهرس الشامل » (١ / ٥٨١) .

(٥٦) إفادة البصير لكل رام مبتدئ أو ماهر تحرير / لعبد الله بن ميمون (مطبوع) .

ومنه نسخة خطية في مكتبة شستربتي .

* انظر : « معجم الموضوعات » (٥٧٠) .

(٥٧) افتراءات حول غايات الجهاد / محمد نعيم ياسين (مطبوع عن دار الأرقم / الكويت) .

(٥٨) الاقتحام بالنفس / لشيخ الإسلام ابن تيمية (مطبوع أكثر من مرة) .

(٥٩) إمضاى الشهاد فى افتراض الجهاد / الفيروزآبادى .

* انظر : « كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٣) ، « مصادر التراث العسكرى » (٩٧/١) .

(٦٠) الإمداد فيما يتعلق بالجهاد .

* انظر : « كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٣) .

(٦١) الإنجاد فى الجهاد / لعبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب الجزرى السعدى العبادى ، المعروف بناصح الدين الشيرازى ابن الحنبلى (ت ٦٣٤هـ) .

* انظر : « هدية العارفين » (١/٥٢٤) ، « معجم المؤلفين » لكحالة (١٩٧/٥) ، « معجم الموضوعات » (٣٨٢) ، « مصادر التراث العسكرى » (١٠٣/١) .

(٦٢) إنفاذ الأوامر الإلهية بنصر العسكر الإسلامية / للشرنبلالى .

* انظر : « ذيل كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات » (٣٨٣) .

(٦٣) « الأنفال والغنمة » / لابن الجُنيد .

* انظر : « ذيل الكشف » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٩٠٥) .

(٦٤) أهمية الجهاد فى نشر الدعوة الإسلامية والرد على الطوائف الضالة فيه / على بن نفع العليانى (مطبوع - دار طيبة / الرياض) .

(٦٥) الإيضاح في علم الرمي / للأخباري (مخطوط - مكتبة نور عثمانية) .

* انظر : « معجم الموضوعات المطروقة » (٥٧١) .

(٦٦) بدائع الأسرار في حقيقة الرد والانتصار وغامض ما أجمعت عليه الرماة بالأمصار

/ لمحمد بن علي بن أصبغ الهروي ، أبي بكر (ت ٨٠٠هـ) . (منه نسخة في مكتبة

برلين - رقم ٥٥٣٨ ، والخزانة العامة بالرباط ، وعنها نسخة مصورة في معهد

المخطوطات العربية) .

* انظر : « مصادر التراث العسكري » (١١٧/١) .

(٦٧) بذل السهاد في فضل الجهاد / للحلي (مخطوط - طوب قوب سراي) .

* وانظر : « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٣) .

(٦٨) بشرى العباد بفضل الرباط والجهاد / للبكري (مخطوط - استنبول) .

* انظر : « ذيل كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٣) .

(٦٩) بغية القاصدين بالعمل في الميادين - في الفروسية والحرب / محمد بن الأمير لاجين

ابن عبد الله الذهبي الطرابلسي الحسامي ، المعروف بالرماح (ت نحو ٧٨٠هـ) (منه

نسخة خطية في مكتبة : آيا صوفيا - استنبول ، رقم ٣٧٩٩ . وفي مكتبة ليدن -

هولنده) .

* انظر : « مصادر التراث العسكري » (١٢٧/١) .

(٧٠) بغية المساعد في أحكام المجاهد / محمد المهدي الإدريسي الخطابي (مطبوع في مصر

سنة ١٣٣٢هـ) .

(٧١) بغية المرتاد في التعريف بسنة الجهاد / أبو القاسم بن محمد ابن الطيلسان (ت

٦٤٣هـ) .

* انظر : « برنامج التجيبي » (ص ٢٣٦) ، « كشف الظنون » ، « معجم المؤلفين »

(١١٣/٨)، «مصادر التراث العسكري» (١٢٧/١).

(٧٢) بيان أحكام مشروعية الجهاد وأحكام صلاة الخوف إذا تُرَاد / محمد بن محمد الإدليبي (مخطوط).

* انظر: «الفهرس الشامل» (١٧٠/٢).

(٧٣) بيان الجهاد لأهل الوداد / عبد الغني النابلسي (مخطوط - الظاهرية).

* وانظر: «معجم الموضوعات المطروقة» (٣٨٣)، «الفهرس الشامل» (١٧٢/٢) - (١٧٣).

(٧٤) بيان وجوب الهجرة، وتحريم موالاة الكفرة، ووجوب موالاة مؤمني الأمة / عثمان ابن محمد بن صالح [ابن فودي] (مخطوط).

* انظر: «الفهرس الشامل» (١٩٩/٢).

(٧٥) تائيّة في التحريض على الجهاد / أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحيم التازي، الشهير بـ (ابن يَحْبَش).

(٧٦) تجنيد الأجناد وجهاد الجهاد / بدر الدين ابن جماعة الحموي الشافعي (ت ٧٣٣هـ).

* انظر: «ذيل الكشف»، «معجم الموضوعات المطروقة» (٣٨٣)، «مصادر التراث» (١٥٢/١).

(٧٧) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام / لابن جماعة (مطبوع، وله عدة نسخ خطية).

* انظر: «الفهرس الشامل» (٣١٢/٢).

(٧٨) تحفة الأنفس وشعار سكان أهل الأندلس / علي بن عبد الرحمن بن هذيل الفزاري الأندلسي (ت ٧٦٣هـ) (طبع القسم الثاني منه).

* انظر : « مخطوطات الرباط » (٢/٦٢) .

(٧٩) تحفة الراغب بالسعادة في الترغيب بطلب الشهادة / الفلاحي .

* انظر : « الأعلام » للزركلي (١/٢٦٥) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٧٠٨) .

(٨٠) تحفة السلاطين في الجهاد / للورّاق الذهلي .

* انظر : « ذيل كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات » (٣٨٣) .

(٨١) التحفة السنيّة في فضل الجهاد / لحفائي .

* انظر : « ذيل كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٣) .

(٨٢) تحفة الطالبين في الجهاد والمجاهدين / للمقدسي .

* انظر : « هداية العارفين » (١/٥٨٩) ، « معجم الموضوعات » (٣٨٣) .

(٨٣) تحفة المجاهدين في العمل بالمبادئ / لاشين الحسامي .

* انظر : « كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات » (٥٧١) .

(٨٤) تحفة المجاهدين ومنحة المرابطين / لابن ولي الدين (مخطوط - المكتبة الأزهرية) .

(٨٥) تذكرة الشهيد / ضياء الدين زنكي (مطبوع - مؤسسة التقويم الإسلامي / بيروت) .

(٨٦) التربية الجهادية في ضوء الكتاب والسنة / عبد العزيز ناصر الجليل .

(٨٧) ترغيب العباد في الحث على الجهاد/ ابن الجزري الأندلسي (مخطوط - برنستون (٢): (٢٧) .

* انظر : « ذيل كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٣) .

(٨٨) الترغيب في الجهاد / لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي التميمي اللقشي

المرسي (ت ٦١٠هـ).

* انظر: «تراث المغاربة في الحديث النبوي لعبد الله التليدي» (٩٢)، «معجم الموضوعات» (٣٨٢)، «مصادر التراث العسكري» (١/ ١٦٤).

٨٩) الترغيب والاجتهاد في الباعث لذوي الهمم على الجهاد / لابن فهد المكي (ت ٩٢١هـ).

* انظر: «ذيل الكشف» (٢٨٣)، «معجم المؤلفين» (٥/ ٢٥٥)، «معجم الموضوعات» (٣٨٣).

٩٠) تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء / تأليف وإعداد حمدي عبد الرحمن عبد العظيم وناجح إبراهيم عبد الله وعلي محمد علي الشريف (ط. مكتبة التراث الإسلامي).

٩١) تسهيل الدرب باختصار تفريج الكرب بفضائل شهيد المارك والحرب / جمع ودراسة: باسم الجوابرة (مطبوع).

٩٢) تشويقات الجياد في الغزو والجهاد / عبد الرزاق بن عبد الفتاح الحنفي اللاذقي، ألفه وهو قاضي في حلب سنة (١٢٧٠هـ).

* انظر: «ذيل كشف الظنون»، «هدية العارفين» (١/ ٥٦٨)، «معجم الموضوعات» (٣٨٣)، «مصادر التراث العسكري» (٣/ ٢٠٣). مخطوط: بلدية، والمقاصد - بيروت.

٩٣) التعبئة الجهادية في الإسلام / المقدم: أحمد المومني.

٩٤) تنبيه العباد في فضل الجهاد / العيثاوي (مخطوط - مكتبة جابريت).

* وانظر: «معجم الموضوعات المطروقة» (٣٨٥).

٩٥) توطئة المهاد في فضل الجهاد / نور الدين علي المكي (مخطوط - آيا صوفيا).

* انظر : « ذيل كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات » (٣٨٣) ، « مصادر التراث » (١ / ١٨٥) .

٩٦) تيسير الغزاة في سبيل الله / مصطفى الأحمصاري البوسنوي (مخطوط - جامعة سلاسل) .

* انظر : « مصادر التراث العسكري » كوركيس عواد (٣ / ٤٧) .

٩٧) ثلاث رسائل فقهية / الشيخ محمد بن عبد الله بن سبيل / والرسالة الثانية منها في حكم الاستعانة بغير المسلمين في الجهاد (مطبوع) .

٩٨) ثلاث رسائل في الجهاد / شيخ الإسلام ابن تيمية (مطبوع) .

٩٩) ثلاث رسائل من وراء القضبان - وفيها رسالة خاصة في الجهاد في سبيل الله / علي بلحاج (مطبوع) .

١٠٠) جهاد الأعداء ووجوب التعاون بين المسلمين / الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (مطبوع) .

١٠١) جهاد الدعوة بين عجز الداخل وكيد الخارج / لمحمد الغزالي (مطبوع عن دار الكتب - الجزائر) .

١٠٢) جهاد المسلمين في الحروب الصليبية (العصر الفاطمي والسلجوقي والزنكي) / د. فايد حماد محمد عاشور (مطبوع - مؤسسة الرسالة / بيروت) .

١٠٣) كتاب الجهاد / لمحمد بن الحسن اللخمي المعروف بـ (الصفار) (ت ٢٩٠ هـ) .
* انظر : « ذيل كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (ص ٣٨٤) ، « معجم المؤلفين » ، « مصادر التراث العسكري » (١ / ٢٠١) .

١٠٤) كتاب الجهاد / أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحيم التازي ، الشهير بـ (ابن

يَجَبُّش) (مطبوع ضمن كتاب «أضواء على ابن مجبش التازي» . وانظر (رقم ٧٥) .

١٠٥) كتاب الجهاد / ابن المبارك (ت ١٨١هـ) (مطبوع بتحقيق : نزيه حمّاد) .

* انظر : « معجم الموضوعات » (٣٨٤) .

١٠٦) كتاب الجهاد / ابن الصابوني (مخطوط) .

* انظر : « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » (٥ / ٢٩٥) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .

١٠٧) كتاب الجهاد / ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ) (مطبوع) ، تحقيق : مساعد الحميد .

* انظر : « مصادر التراث العسكري » (١ / ١٩٨) .

١٠٨) كتاب الجهاد أو سبعون حديثاً في الجهاد / لابن بطة (مطبوع) .

١٠٩) كتاب الجهاد / لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨) .

* انظر : « كشف الظنون » (٢ / ١٤١٠) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) ، « مصادر التراث العسكري » (١ / ٢٠٠) .

١١٠) كتاب الجهاد / لثابت بن نذير المالكي القرطبي (ت ٣١٨هـ) .

* انظر : « كشف الظنون » (٢ / ١٤١٠) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) ،

« مصادر التراث العسكري » (١ / ٢٠٢) .

١١١) كتاب الجهاد / علي بن طاهر السلمي (الملك المجاهد) (ت ٨٨٣هـ) (مخطوط -

الظاهرية / الجزء التاسع) .

* وانظر : « مصادر التراث العسكري » كوركيس عوّاد (٣ / ٣٠٢) ، « إيضاح

المكنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) ، « التاريخ العربي والمؤرخون »

لشاكر مصطفى (٢ / ٢٨٢) ، « الفهرس الشامل » (٣ / ١٥٢) .

- (١١٢) كتاب الجهاد / ابن حبيب ، كما في « الموافقات » للشاطبي (١ / ١١٨) .
- (١١٣) كتاب الجهاد / للعايشي أبي النضر محمد بن مسعود (ت ٣٢٠هـ) (مطبوع في القاهرة ، وفي طهران) .
- * انظر : « الفهرست » (٢٤٥) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) ، « مصادر التراث العسكري » (١ / ٢٠١) .
- (١١٤) كتاب الجهاد / لإبراهيم بن حماد بن إسحاق الأزدي (ت ٣٢٣هـ) .
- * انظر : « الفهرست » (٢٣٥٢) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) ، « معجم المؤلفين » (١ / ٢٦) ، « مصادر التراث العسكري » (٢ / ٢٨٣) .
- (١١٥) كتاب الجهاد / لابن الخراط (مخطوط - الظاهرية) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (٣ / ٢٠١) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .
- (١١٦) كتاب الجهاد / فيض الله علي بن طاهر بن معوضة الطاهري (مخطوط) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » كوركيس عواد (٣ / ٢٠١) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .
- (١١٧) الجهاد / للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (١ / ٢٠٠) .
- (١١٨) الجهاد / أبو علي محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي (ت ٣٨١هـ) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (١ / ٢٠٠) .
- (١١٩) الجهاد / من بحوث المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ، عام ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

(١٢٠) الجهاد / د. أحمد محمد الحوفي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ، عام ١٣٨٩ هـ .

(١٢١) الجهاد / محمد جلبلي (ت ٩٥٧ هـ) (مخطوط) .

* انظر : « الفهرس الشامل » (٣ / ١٥٣) .

(١٢٢) الجهاد / محمد بن علي الطباطبائي (ت ١٢٤٢ هـ) (مخطوط) .

« الفهرس الشامل » (٣ / ١٥٣) .

(١٢٣) الجهاد / محمد حسين بن علي القزويني (ت ١٢٨١ هـ) (مخطوط) .

« الفهرس الشامل » (٣ / ١٥٣) .

(١٢٤) الجهاد / الأمير: مود بن عاود (ابن محمد) (مخطوط) .

« الفهرس الشامل » (٣ / ١٥٣) .

(١٢٥) الجهاد / محمد بن عبد الله أبو عبد الله ابن تومرت المهدي (ت ٥٢٤ هـ) (مخطوط) .

« الفهرس الشامل » (٣ / ١٥٣) .

(١٢٦) الجهاد / هاشم (مخطوط) .

« الفهرس الشامل » (٣ / ١٥٤) .

(١٢٧) الجهاد / مجهولان (مخطوط) .

« الفهرس الشامل » (٣ / ١٥٤) .

(١٢٨) الجهاد / العز بن الأثير الجزري علي بن محمد (ت ٦٣٠ هـ) .

* انظر : « كشف الظنون » (٢ / ١٤١٠) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) ،

« مصادر التراث العسكري » (١ / ١٩٨) .

(١٢٩) الجهاد / أبو محمد القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر - ولد

- (١٣٧) الجهاد في الإسلام / توفيق علي وهبة (ط. دار اللواء - الرياض ١٣٩٧هـ).
- (١٣٨) الجهاد في الإسلام، الشيخ الركابي (ط. دار الفكر - دمشق).
- (١٣٩) الجهاد في الإسلام / محمد متولي الشعراوي (ط. مكتبة التراث الإسلامي ١٤١٨هـ).
- (١٤٠) الجهاد في الإسلام: منهج وتطبيق / رؤوف شلبي (ط. دار القلم - الكويت ١٤٠٣هـ).
- (١٤١) الجهاد في سبيل الله / د. كامل سلامة الدقس (مطبوع - مؤسسة علوم القرآن - دمشق/ بيروت).
- (١٤٢) الجهاد في سبيل الله في القرآن والحديث / محمد عزة دروزة (مطبوع - دار اليقظة العربية - دمشق).
- (١٤٣) الجهاد في سبيل الله / محمود شاكر (ط. مكتبة العبيكان ١٤١٩هـ).
- (١٤٤) الجهاد في سبيل الله / عبد الله بن أحمد القادري (ط. الأولى: دار المنارة - جدة ١٤٠٥هـ).
- (١٤٥) الجهاد في سبيل الله / محمد أحمد علي منصور (مطبوع).
- (١٤٦) الجهاد في الإسلام: كيف نفهمه وكيف نمارسه / البوطي (مطبوع: دار الفكر - دمشق/ بيروت). وهو متعقب بكتاب: «أضواء على الكتاب» لمحمد عدنان سالم.
- (١٤٧) الجهاد في سبيل الله / أبو الأعلى المودودي (مطبوع عن دار لبنان - بيروت، ١٣٨٩هـ).
- (١٤٨) الجهاد في القرآن الكريم / عطية الدسوقي عمر (ط. مطبعة دار الشعب - القاهرة).

- * انظر : « الفهرس الشامل » (٣/ ٧٤٨) .
- (١٦٨) الحرب / لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (١/ ٢٢٥) .
- (١٦٩) الحرب على هدي القرآن والسنة / أحمد حسين (ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ، سنة ١٣٩٤هـ) .
- (١٧٠) الحرب والسلام في الفقه الإسلامي / محمد كمال الدين إمام (ط. الأولى - دار الطباعة المحمدية - القاهرة ، ١٣٩٩هـ) .
- (١٧١) الحرب والسلام في شرعة الإسلام / مجيد خدوري (ط. الأولى : الدار المتحدة للنشر - بيروت ، ١٩٧٣م) .
- (١٧٢) حروب الإسلام / لعبد الملك بن حبيب السلمي الألبيري القرطبي (ت ٢٣٨هـ) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (١/ ٢٤٠) .
- (١٧٣) الحروب والسياسة / محمد بن عبد الكريم بن عبد الرحمن الحارثي الدمشقي (ت ٥٩٩هـ) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (١/ ٢٥٠) .
- (١٧٤) حسن النظرة في أحكام الهجرة / أحمد مأمون البلغيثي الفاسي (مطبوع في مصر سنة ١٩٢٧م / في ٧٥ صفحة) .
- * انظر : « السامي في الأسامي » لابن جندان (٣/ ١٩٢) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (ص ١٣٢٢) .
- (١٧٥) الخضر على الجهاد / أحمد البكاي بن محمد بن المختار (الكتني) (ت ١٢٨١هـ) .
- * انظر : « الفهرس الشامل » (٣/ ٨٣٩) .

- (١٧٦) الحظ الوافر في المغنم ، في استدراك الكافر إذا أسلم / السيوطي (ت ٩١١هـ) .
 مخطوط ، منه نسخة خطية في الظاهرية) .
 * انظر : « الفهرس الشامل » (٣/ ٨٤١-٨٤٢) .
- (١٧٧) حكم أداء عشرين مليوناً من الريالات صولح بها مع العدو / أحمد العراقي (منه
 نسخة بالمكتبة العامة بتطوان) .
 * انظر : « الفهرس الشامل » (٣/ ٨٥٧) .
- (١٧٨) حكم الأسرى في الإسلام / عبد السلام الأدغيري (مطبوع) .
- (١٧٩) حكم الأسير / مجهول .
 * انظر : « الفهرس الشامل » (٣/ ٨٥٨) .
- (١٨٠) حكم العمليات الاستشهادية والرد على المغالطات والتحريفات / بقلم مجموعة
 من العلماء . (مطبوع) .
- (١٨١) حكم الغنائم المنقولة بالحصول بالقهر من أموال الكفار / زكريا الأنصاري (ت
 ٩٢٦هـ) (مخطوط) .
 * انظر : « الفهرس الشامل » (٣/ ٨٧٥) .
- (١٨٢) حل الإشكال ودفع الإبطال لما أورده السيد حسن بن أحمد الجلال من تحريم
 الجهاد في سبيل الله والاستعانة بالمال / أحمد بن عبد الله (حنش) (مخطوط) .
 * انظر : « الفهرس الشامل » (٣/ ٨٨٥) .
- (١٨٣) الخراج والفيء / للإمام أحمد بن حنبل^(١) (منه نسخة في الظاهرية) .
 * انظر : « الفهرس الشامل - الفقه وأصوله » (٣/ ٩٨٧) .

(١) لعله قطعة من كتاب « الجامع » للخلال ! وليحرر .

- ١٨٤) دار الحرب وسكنائها / لعله : لمحمد بن مصطفى (بيرم الخامس) .
 * انظر : « الفهرس الشامل » (٣ / ٤) .
- ١٨٥) درة الاجتهاد في فضل الجهاد / للمرعشي (مطبوع) .
- ١٨٦) الدرة اليتيمة في تبين أحكام السبي والغنيمة / عبد الله بن حمزة بن سليمان (الإمام المنصور) (ت ٦١٤هـ) . (مخطوط - جامعة صنعاء ، والمتحف البريطاني) .
 * انظر : « الفهرس الشامل » (٤ / ١٦٧) ، « مصادر الفكر الإسلامي في اليمن » عبد الله الحبشي (٥٤١) .
- ١٨٧) الدرة اليتيمة في الغنيمة / الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ) (مخطوط) .
 * انظر : « هدية العارفين » (١ / ٢٩٣) ، « الفهرس الشامل » (٤ / ١٦٧) .
- ١٨٨) دستور المجاهدين / مصطفى حلمي .
 * انظر : « ذيل كشف الظنون » .
- ١٨٩) دلائل النصر والفتوحات في فضائل الجهاد من سيد السادات / حسين محمد الحنفي (مخطوط - مكتبة راشد أفندي / تركيا) .
 * انظر : « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٢) .
- ١٩٠) ذكر الشهداء وأسماء الشهداء / لأبي نعيم الأصبهاني .
 * انظر : « المنتخب من معجم شيوخ السمعي » (٥٨٦) .
- ١٩١) الذمة والذمين / أعظم بن أبي البقاء بن موسى (الكرماني) .
 * انظر : « الفهرس الشامل » (٤ / ٢٧٤) .
- ١٩٢) رايات النصر والإرشاد في فضائل الجهاد / محمد شمعي بن عبد الله الكوستنديلي ، الرومي ، المفتي (ت ١٢٧٢هـ) .

- (٢٠٣) كتاب السبق والرمي / الإمام الشافعي .
 * انظر : « الفهرست » (٢٦٤) للنديم .
- (٢٠٤) كتاب السبق والرمي / الجامعي .
 * انظر : « معجم ياقوت » (٤/٢٥٤) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٥٧٢) .
- (٢٠٥) السبق والرمي / العياشي .
 * انظر : « الفهرست » (٢٤٥) للنديم .
- (٢٠٦) السبق والرمي / لأبي نعيم الأصبهاني .
 * انظر : « المنتخب من معجم شيوخ السمعاني » (٥٨٢) .
- (٢٠٧) السبق والرمي / لأبي الشيخ .
 * انظر : « المنتخب من معجم شيوخ السمعاني » (٥٤٧، ١٨٤٧) .
- (٢٠٨) كتاب السبق والنضال / للحامض .
 * انظر : « كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٥٧١) .
- (٢٠٩) سبيل الرشاد في فضل الجهاد / أبو العوالي (مخطوط - جامعة استنبول) .
 * انظر : « كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .
- (٢١٠) سبيل الرشاد في فضل الجهاد / الفرناطي .
 * انظر : « ذيل الكشف » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .
- (٢١١) سبيل الرشاد في فضل الجهاد / محمد بن مرتفع (مخطوط - جامعة استنبول) .
 * انظر : « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .
- (٢١٢) سبيل المحسنين إلى فضل الجهاد في سبيل رب العالمين / للقادري محمد بن إدريس بن محمد الحسني الفاسي (ت ١٣٥٠هـ) .

- * انظر: «مظاهر يقظة المغرب الحديث» لمحمد المنوني (٢/ رقم ١٠٧٧).
- (٢١٣) سبيل الهداية إلى فضل الرماية / لمحمد بن إدريس القادري (طبع في المغرب).
- * انظر: «مصادر التراث العسكري» (٣/ ١١٠).
- (٢١٤) السِّدَاد في فضل الجهاد / لمنلا عرب (مخطوط - آيا صوفيا).
- * انظر: «كشف الظنون»، «معجم الموضوعات المطروقة» (٣٨٤).
- (٢١٥) السراج الوقاد في فضائل الجهاد / علي بن محمد العفيف اليمني.
- * انظر: «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن» لعبد الله الحبشي (٢٧٣)، «معجم الموضوعات المطروقة» (٣٨٣).
- (٢١٦) السعي المحمود في نظام الجنود / زين الدين عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٨٩هـ) (منه نسخة خطية في المكتبة الأزهرية بالجامع الأزهر - بالقاهرة، رقم ٤٢٧٩٩).
- * انظر: «مصادر التراث العسكري» (١/ ٣٨٣).
- (٢١٧) سفرة الزاد لسفرة الجهاد / لأبي الشاء شهاب الدين محمود الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) (مطبوع - مطبعة دار السلام - بغداد، سنة ١٣٣٣هـ).
- منه نسخة في المكتبة الأزهرية.
- * انظر: «ذيل كشف الظنون»، «هدية العارفين» (٢/ ٤١٩)، «مصادر التراث العسكري» (١/ ٣٨٤).
- (٢١٨) السير / لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الحارث الفزاري (ت ١٨٨هـ) (مطبوع عن مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. فاروق حمادة).
- (٢١٩) السير / للأوزاعي (ت ١٥٧هـ) (مطبوع)، وهو في الرد على أبي حنيفة وأصحابه.

(٢٣٠) الشهيد / مجهول .

* انظر : « الفهرس الشامل » (٨٥٩ / ٥) .

(٢٣١) الشهيد نوعان : حقيقي وحكمي / نوح بن مصطفى الرومي (منه نسخة في دار الكتب المصرية وغيرها) .

* انظر : « الفهرس الشامل » (٨٥٩ / ٥) .

(٢٣٢) صفات الحرب والسلاح والطعن والضرب وما يجري مع ذلك / لأبي هلال العسكري (كان حيًّا سنة ٣٩٥هـ) .

* انظر : « مصادر التراث العسكري » (٤٤٠ / ١) .

(٢٣٣) ضياء العقول في بيان تحريم الغلول / محمد بلُّ بن الغوث عثمان (ابن فودي) (ت ١٢٥٣هـ) .

* انظر : « الفهرس الشامل » (١٣٢ / ٦) .

(٢٣٤) ضياء المجاهدين حمة الدين الراشدين / مختصر لعبد الله بن محمد (طن فورديو) .

* انظر : « الفهرس الشامل » (١٣٣ / ٦) .

(٢٣٥) طريق الرشاد في الحث على الجهاد / مصطفى عز بن أحمد (مطبوع في مصر ، سنة ١٣١٧هـ) .

(٢٣٦) العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة / صديق حسن خان (مطبوع عن دار الكتب العلمية) .

* وانظر : « ذيل كشف الظنون » .

(٢٣٧) العسكرية العربية الإسلامية / اللواء : محمود شيت خطاب (مطبوع - دار الشروق - بيروت / القاهرة) .

- (٢٣٨) العسل المصفى في الشهداء زمن المصطفى / ابن ماء العينين .
- * انظر : « معجم المؤلفين في القطر الشنقيطي » لسيد محمد بن محمد يزيد (٥١) ،
« معجم الموضوعات المطروقة » (٧٠٨) .
- (٢٣٩) العمليات الاستشهادية ، صورها وأحكامها / هاني بن عبد الله بن محمد بن جبير (مطبوع) .
- (٢٤٠) العمليات الاستشهادية في الميزان الفقهي / نواف هايل التكروري (مطبوع - دمشق سنة ١٤١٧هـ) .
- (٢٤١) العمليات الاستشهادية وآراء الفقهاء فيها / محمد سعيد غيبة (مطبوع) .
- (٢٤٢) عنوان السعادة في فضل الموت على الشهادة / محمد بن إدريس القادري .
- * انظر : « تراث المغاربة في الحديث النبوي » محمد عبد الله التليدي (٢١٠) ،
« معجم الموضوعات المطروقة » (٧٠٨) .
- (٢٤٣) غاية الإرشاد إلى أحكام الجهاد / فرج محمد غيث (مطبوع) .
- (٢٤٤) غاية المراد في بيان أحكام الجهاد / جعفر بن خضر الحلي الجناحي (كاشف الغطاء) (ت ١٢٢٧هـ) .
- * انظر : « الفهرس الشامل » (٦/ ٤٠٠) .
- (٢٤٥) الغزو والجهاد ، وترتيب اللعب بالرمح وما يتعلق به / نجم الدين حسن الرماح الأحذب (ت ٦٩٤هـ) . (منه نسخة خطية في رامبور - الهند (١/ ٦٧٧)) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (٢/ ٧٧) .
- (٢٤٦) الغزو والطرف (كذا!) والغنائم / مجهول .
- * انظر : « الفهرس الشامل » (٦/ ٤٢٨) .

- (٢٤٧) الغزو وفضائل الجهاد / لمحمد بن عمر بن حمزة (ت ٩٣٨هـ) .
 * انظر : « مصادر التراث العسكري » (٧٧ / ٢) .
- (٢٤٨) الغزو والمنافع بالمدافع / للمعجم .
 * انظر : « هدية العارفين » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٥٧١) .
- (٢٤٩) الغنائم / مجهول .
 * انظر : « الفهرس الشامل » (٤٣٨ / ٦) .
- (٢٥٠) غنية الإنجاد في مسائل الجهاد / للحدّاد : محمد التهامي عبد القادر السوسي الباعقيلي ثم المكناسي (ت ١٣٣٦هـ) (منه نسخة خطية بالخزانة الحسنية) .
 * انظر : « مظاهر يقظة المغرب الحديث » لمحمد المنوني (٢ / رقم ١٠٧٦) .
- (٢٥١) فتح الجواد في بيان فضائل الجهاد / البرزنجي المعروف كاك أحمد بن معروف (النودهي) (ت ١٣٠٥هـ) .
 * انظر : « ذيل كشف الظنون » ، « هدية العارفين » (١٩٢ / ١) ، « الفهرس الشامل » (٢٤٧ / ٧) .
- (٢٥٢) فتوى في معاقبة العملاء والخونة من المسلمين في الجزائر / أبو الحسن علي بن عبد السلام (التسولي) .
 * انظر : « الفهرس الشامل » (٤٠٢ - ٤٠٣ / ٧) .
- (٢٥٣) فتوى في شأن من أحلّ أموال المسلمين المقيمين مع النصارى المستعمرين / لأحد علماء أزواد .
 * انظر : « الفهرس الشامل » (٤٠٣ / ٧) .
- (٢٥٤) فردوس المجاهدين (يشتمل على ما يتعلق بالجهاد من الآيات والأحاديث ، وشرحها ، في مجلد ضخّم) / لجلال الدين أحمد بن محمد بن محمد بن الأحرز

- الموضوعات المطروقة « (٤٨٣) ، « مصادر التراث العسكري » (٢ / ٢٢٠) .
- ٢٦٧) فضل الجهاد / الضياء المقدسي (مخطوط) .
- * انظر : « هدية العارفين » (٢ / ١٢٣) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .
- ٢٦٨) فضل الجهاد / لابن يونس القرطبي (مخطوط - مكتبة بويجس : ٢٣٢) .
- * انظر : « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .
- ٢٦٩) فضل الجهاد / ولي الدين القسطنطيني .
- * انظر : « هدية العارفين » (٢ / ٥٠١) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .
- ٢٧٠) فضل الجهاد / ابن جهبل الحلبي .
- * انظر : « الأعلام » (٣ / ٣٢١) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .
- ٢٧١) فضل الجهاد / علي بن داود العطار .
- * انظر : « الأعلام » (٥ / ٥٤) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .
- ٢٧٢) فضل الجهاد والمجاهدين / شمس الدين أبو العباس أحمد بن عبد الواحد الدمشقي المقدسي (مطبوع بتحقيق مبارك بن سيف الهاجري) .
- * وانظر : « فهرس الظاهرية » (٢٣٠) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) .
- ٢٧٣) فضل الجهاد وما يجب مراعاته على الملوك والأمراء / لمحمد بن أحمد بن محمد - المجاور بمكة - (منه نسخة خطية في خزانة عبد الله مخلص (ت ١٣٦٧هـ)) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (٢ / ٢٢٠) .
- ٢٧٤) فضل الرمي وتعليمه / للطبراني (طبع حديثاً) .
- * انظر : « تاريخ الأدب العربي » لبروكلمان (٣ / ٢٢٥) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٥٧١) .

العبكان).

(٢٩٦) القول التام في فضل الرمي بالسهم / للسخاوي (منه نسخة خطية في : دار الكتب المصرية ، والسعيدية ، وبرنستن ، والأسكوريال ، ولينغراد) .
* انظر : « كشف الظنون » و « ذيله » ، « الأعلام » (١٦٥ / ٦) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٥٧١) ، كتابنا « مؤلفات السخاوي » (رقم ٢١٢ - ط . دار ابن حزم) .

(٢٩٧) كتاب في فضل الجهاد / مجد الدين بن نصر الله (ت ٥٩٦ هـ) .
* انظر : « كشف الظنون » (١٢٧٥ / ٢) .

(٢٩٨) كتاب في معرفة الرمي والسهم / لعبد القادر بن النقيب (مخطوط) .
* انظر : « هدية العارفين » (٦٠٣ / ١) ، « الأعلام » (٨٠٤) .

(٢٩٩) كشف الشبهات في مسائل العهد والجهاد / فيصل بن قزاز الجاسم (ط . جمعية إحياء التراث الإسلامي) .

(٣٠٠) الكفاية في علم الرماية / للأصيلي (مخطوط : مكتبة الكونجرس) .
* انظر : « الأعلام » (٢٨٢ / ٦) .

(٣٠١) كفاية المهتدين في أحكام المخلفين من المجاهدين / محمد بل بن عثمان بن محمد (فودي) (ت ١٢٥٣ هـ) .

* انظر : « الفهرس الشامل » (٣٨٢ / ٧) .

(٣٠٢) كلام السعداء على أرواح الشهداء / السيوطي (مخطوط - المكتبة الأزهرية) .
* انظر : « معجم الموضوعات المطروقة » (٧٠٨) .

(٣٠٣) كنز العباد في فضل الغزو والجهاد / رمضان بن مصطفى .

- (منه نسخة في مكتبة طوب قوب سراي - استنبول ، رقم ٧٤١٧) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (٢ / ٣٣٥) ، « معجم الموضوعات » (٥٧١) .
- (٣١٣) مراقي الجنة مما ورد في الجهاد في السنة / عبد الله بن طاهر العلوي السجلهاسي
(مخطوط - الرباط) .
- * انظر : « تراث المغاربة في الحديث النبوي » عبد الله التليدي (٤٣٨) .
- (٣١٤) مرشد الأجناد في آلات الجهاد / عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة
(ت ٨١٩ هـ) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (٢ / ٣٣٧) .
- (٣١٥) المرشد يوم الطعن - وهي منظومة في الجهاد / محمد بن عمر اللبائي ، تضم
(١٠٥) من الأبيات بخط مغربي أنيق ، حالتها جيدة ، وعلى هامش الأبيات شروح
لبعض المعاني والألفاظ ، مطلعها :
- أيًا مسيخ الفضل على من يجاهد . ∴ . فها اسمك قد حلّ مطروزي في الملا
- * انظر : « فهرس مخطوطات مكتبة عبد الله كنون » ، إعداد : الأستاذ عبد الصمد
العشّاب - مدير المكتبة .
- (٣١٦) مزكي الفؤاد في الخوض على الجهاد / الصدي .
- * انظر : « الأعلام » (٣ / ٢٨٥) ، « تراجم المؤلفين التونسيين » (٢ / ٣١١) ، « معجم
الموضوعات المطروقة » (٣٨٤ ، ٣٨٥) .
- (٢٩٠) مستند الأجناد في آلات الجهاد ، ومختصر في فضل الجهاد / لمحمد بن إبراهيم بن
بدر الدين ابن جماعة الحموي (ت ٧٣٣ هـ) (مطبوع في العراق - وزارة الثقافة
والإعلام ، تحقيق : أسامة ناصر النقشبندي) .
- * انظر : « برنامج » الوادي آشي (ص ٤٢ ، ٣٢٦) .

- (٢٩١) المسلمون والتربية العسكرية / خالد أحمد الشتوت (مطبوع).
- (٢٩٢) مسير أهل السعادة إلى ارتقاء درجات الشهادة / لكيكلدي .
- * انظر : « كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٧٠٨) .
- (٢٩٣) مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومثير الغرام إلى دار السلام (في الجهاد وفضائله) / ابن النحاس الدمياطي (مطبوع) .
- (٢٩٤) المشوق في الجهاد / عدنان الرومي وعلي الهزاع (مطبوع) .
- (٢٩٥) المشيد في علم الرمي / لأبي بكر بن يوسف بن إسحاق المتطبّب الشافعي (منه نسخة خطية في مكتبة المتحف البريطاني (رقم ٨١٩) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (٣٥٤ / ٢) .
- (٢٩٦) مصباح الظلام في الضرب بالحسام / أحمد شاه بن مسعود (مخطوط - مكتبة الملك فيصل) .
- * انظر : « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٣) .
- (٢٩٧) معرفة الرمي بالنشاب وآلة الحرب / للمُخْتَلِي (مخطوط : مكتبة أحمد الثالث ، والمكتبة الوطنية بباريس) .
- * انظر : « تاريخ الأدب العربي » لبروكلمان (٩ / ٤)
- (٢٩٨) معرفة الرمي بالسهام / عبد القادر بن يوسف النقيب الحلبي (ت ١١٠٧ هـ) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (٣٨٩ / ٢) ، « معجم الموضوعات » (٥٧١) .
- (٢٩٩) معوقات الجهاد في العصر الحاضر / د. عبد الله بن فريح العقلا (مطبوع) .
- (٣٠٠) المغامرة بالنفس في القتال وحكمها في الإسلام (العمليات الاستشهادية) / محمد

طعمة القضاة .

٣٠١) مفتاح البلاد في فضائل الغزو والجهاد / لابن علان محمد بن علان بن إبراهيم المكي (ت ١٠٥٧ هـ) (مخطوط - آيا صوفيا) .

* انظر : « ذيل كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٤) ، « مصادر التراث العسكري » (٣٨٩ / ٢) .

٣٠٢) مفحم الأكباد في مواد الجهاد / الشعراني .

* انظر : « المناقب الكبرى » المسمى : تذكرة أولي الألباب في مناقب سيدي عبد الوهاب (الشعراني) لأبي صالح المليجي (٦٧) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٣)

٣٠٣) ملجأ العفاة في فضل الغزاة / ابن طولون .

* انظر : « كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٥) .

٣٠٤) الملحق بكتاب : « الجهاد المشروع في الإسلام » / عبد الله بن زيد آل محمود (مطبوع) .

٣٠٥) مناهج السرور والرشاد في الرمي والصيد والسباق والجهاد / عبد القادر بن أحمد الفاكهي (مخطوط - المكتبة الأزهرية ، والمكتبة الوطنية بباريس) .
* انظر : « معجم الموضوعات » (٥٧٠) .

٣٠٦) من أحكام الحرب في الشريعة الإسلامية / محمود عبد الفتاح محمود يوسف (مطبوع) .

٣٠٧) منظومة في الجهاد (الجوهر النضيد) .

* انظر : « الفهرس الشامل » (٣٠٣ / ٣) .

- ٣٠٨) منهج الإسلام في الحروب والسلام / عثمان جمعة ضميرية (مطبوع - مكتبة دار الأرقم - الكويت).
- ٣٠٩) منهج الجهاد القرآني / حسن الباش (مطبوع).
- ٣١٠) منهج الرشاد في المسارعة إلى الجهاد / لحنش (مخطوط - جامع صنعاء الكبير).
* انظر: «معجم الموضوعات المطروقة» (٣٨٥).
- ٣١١) المنهل العذب بورود أهل الحرب / محمد بن منكلي الناصري (ت ٧٨٤هـ).
(منه نسخة خطية في مكتبة آيا صوفيا - استنبول (رقم ٢٨٣٩)).
* انظر: «مصادر التراث العسكري» (٤١١/٢).
- ٣١٢) منية الرامي وغاية المرامي / لمحمد بدائي (مخطوط - المكتب الهندي - لندن).
* انظر: «معجم الموضوعات» (٥٧٠).
- ٣١٣) منية الطلاب في معرفة الرمي بالنشاب (منه نسخة خطية في مكتبة آيا صوفيا - استنبول).
* انظر: «ذيل الكشف»، «معجم الموضوعات المطروقة» (٥٧٢).
- ٣١٤) منية العابدين في فضل الغزاة والمجاهدين / محمد بن زين العابدين القطان، المدني، الشافعي.
* انظر: «ذيل كشف الظنون»، «معجم الموضوعات المطروقة» (٣٨٥)،
«مصادر التراث العسكري» (٤١٢/٢).
- ٣١٥) مهمات في الجهاد / عبدالعزيز الرئيس (مطبوع).
- ٣١٦) ميادين الحصون والقلاع ورمي القنابر باليد والمقلاع / لصالح مجدي.
* انظر: «ذيل الكشف»، «معجم الموضوعات المطروقة» (٥٧٢).

- (٣١٧) نحن والعدو العمل الفدائي / العقيد : محمد الشاعر (مطبوع - دمشق) .
- (٣١٨) نداء الجهاد في سبيل الله / ونُبذ من هُدَيْهِ وأحكامه (مطبوع) .
- (٣١٩) نزهة السلطان / أحمد بن يوسف البرسوي المقدسي (مخطوط - مكتبة شستربتي) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » لكوركيس عواد (٣/ ٣٥٤) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٣) .
- (٣٢٠) نزهة الناظرين في فضائل الغزاة والمجاهدين / الشيخ مرعي الكرمي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ) .
- * انظر : « إيضاح المكنون » ذيل كشف الظنون (٣٨٥) ، « مصادر التراث العسكري » (٢/ ٤٣٠) .
- (٣٢١) نصرة الجنود عن الشهود في الجهاد / الحاج محمد بن علي النازلي الكوز الحصري الرومي الحنفي (ت ١٣٠١هـ) .
- * انظر : « مصادر التراث العسكري » (٢/ ٤٣٨) .
- (٣٢٢) نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية / إسماعيل إبراهيم أبو شريعة (ط . مكتبة الفلاح - الكويت ، سنة ١٤٠١هـ) .
- (٣٢٣) النظم المستجاد في الحثّ على الجهاد ، ... (مخطوط - جامع صنعاء الكبير) .
- * انظر : « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٣) .
- (٣٢٤) نيل الرشاد في أمر الجهاد / سالم الرومي (مخطوط - مكتبة أسعد أفندي) .
- * انظر : « هدية العارفين » (٢/ ٣٢٥) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٥) .
- (٣٢٥) الواضح في الرمي بالنشاب / للطبري (منه نسخة خطية في مكتبة برلين ، ونور

عثمانية ، ومكتب المتحف البريطاني ، والمكتبة الظاهرية ، والأزهرية) .

* انظر : « كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات » (٥٧٢) .

(٣٢٦) وجوب قسمة الغنيمة / الإمام النووي (مطبوع ، وهو قيد التحقيق) .

(٣٢٧) وسيلة العباد في فضيلة الجهاد / قطب الدين محمد بن أحمد الشافعي ، المعروف

بالقطب المصري (ت ٦٨٦ هـ) .

* انظر : « ذيل كشف الظنون » ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٣٨٥) ،

« مصادر التراث العسكري » (٤٦٩ / ٢) .

(٣٢٨) الوقاية في فضل علم الرماية / لابن طولون .

* انظر : « الفلك المشحون » (١٤٢) ، « معجم الموضوعات المطروقة » (٥٧١) .

هذا ما وقفتُ عليه من أسماء المؤلفات التي اعتنت بموضوع (الجهاد) ، وبعد هذا

العرض ، نخص كتابنا « الإنجاد » ومؤلفه بدراسة مستقلة ، وهي تشمل :

التعريف بالكتاب

- * صحة نسبته .
- * تأريخ تأليفه .
- * عنوان الكتاب .
- * سبب تأليف الكتاب .
- * منهج المصنف في كتابه .
- * مدح العلماء لكتابنا هذا .
- * وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق .
- * تنبيه وتنويه حول مطبوع الكتاب الذي ظهر حديثاً عند فراغنا من تنضيد الحروف والفهرسة .
- * عملنا في التحقيق .
- * نماذج من النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق .

وملاحظة لما أرجو أن تبلغ به عند الله نيتي ، كتاب «الإنجاد في أبواب الجهاد» .

* سبب تأليف الكتاب :

يدل ما أثبت على طرّة النسخة المحفوظة في خزانة ابن يوسف بمراكش - وسبق نقله قريباً - أن ابن المناصف ألّف كتابه «الإنجاد» استجابة لاقتراح أمير من أمراء زمانه ، وفي (ديباجة) الكتاب ، و(خاتمته) ما يدل على ذلك أيضاً .

قال في (ديباجته) (ص ٣) :

« ولما أتى الله في ذلك عبده : السيد الأجلّ ، المجاهد في سبيل الله ، الحريص في التزام حدود الله ، أبا عبد الله ابن السيد الأجلّ أبي حفص ابن الإمام الخليفة أمير المؤمنين ... أجدّ في العزم وأحفى في الإرشاد على تقييد مجموع في الجهاد وأبوابه وتفصيل فرائضه وسننه ، وذكر جمل من آدابه ولواحقه ، استظهاراً على ما يخصه من ذلك فيما وليه ، وأخلص فيه عمله ، وسباقاً لإحراز الأجرين والجمع بين الحُسنيين . فانتدبتُ لذلك موجّهاً قصدي وعملي في سبيل الله ... » .

وقال في (خاتمته) (ص ٦٨٥) :

« وهذه النسخة المباركة أمر بنسخها سيدنا ومولانا : الخليفة الإمام ، الواثق بالله - تعالى - المعتمد عليه ، أمير المؤمنين أبو العلي ، ابن سيدنا ومولانا ، الأمير المجاهد في سبيل الله : أبي عبد الله ، ابن سيدنا ومولانا ، المجاهد في سبيل الله : أبي حفص ابن سيدنا ومولانا الخليفة الإمام أمير المؤمنين ، أدام الله - تعالى - أيامهم ، وشكر اعتناءهم بالعلم ... » .

والذي يريده المصنف في (ديباجة) كلامه السابق هو أمير بلنسية أبو عبد الله محمد ابن أبي حفص عمر بن أمير المؤمنين عبد المؤمن الموحي ، ولي الإمارة للخليفة محمد

* منهج المصنف في كتابه :

دلل كتابنا هذا على أصالة ابن المناصف في علم الفقه ، و أن له فيه يدأ طُولى ، وقد صدق من قال فيه : « فظهر فيه علمه ، وبان فيه تقدمه »^(١) ، وقال : « وهو مما ظهر فيه حسن اختياره ، وجودة نظره ، وصحة فقهه واستنباطه »^(٢) .

فهذا الكتاب يمثل عقلية ابن المناصف الإبداعية ، كما أن « المذهبة » و « المعقبة » تدلُّ على عقليته الإبداعية في اللغة ، ومقدرته الفائقة على النظم .

ومن الجدير بالذكر أن ابن المناصف في عرضه لمسائل هذا الكتاب كان يمتاز بأمور :

أولاً : تفصيله في المسائل ، واستيعابه للدقائق ، وصدق من قال فيه : « كتاب مفيد استوعب فقه الجهاد »^(٣) .

وظهر التفصيل في الكتاب في جميع مباحثه ، وساعد على ذلك كثرة مراجع ومصادر المصنف^(٤) ، وسعة اطلاع مصنفه ، وجودة قريحته ، وتمكنه من القواعد ، وشدة استحضاره لما في النقول ، وملكته الفقهية القوية .

وغلب على كتابنا التفصيل في الجزئيات ودقائق المسائل ، حتى إنه لم يوجد في بعض المسائل قول لأحد من المالكية سواء ، فها هو الونشريسي - على سعة اطلاعه وشدة استحضاره - يقول في مسألة تتعلق بمهادنة الكفار على مال يعطيه المسلمون ، هل يجوز أم لا ؟ قال بعد كلام : « ولم أر من ذكر مسألة المهادنة من المالكية غير أصبغ المشتهر بابن المناصف في كتاب سماه « الإنجاد في أبواب الجهاد » ، ولم يذكر فيها قولاً لمالكي ،

(١) « التكملة » (٢/ ٦١١) .

(٢) « الذيل والتكملة » (٨/ ٣٤٨) .

(٣) « كفاية المحتاج » (ص ٢٩٣) .

(٤) انظر عنها (ص ١٨٩) .

ونصه : ... » ، ونقل كلامه المطوّل ^(١) ، وعلق عليه بقوله : « وهو كلام حسن » ^(٢) .

وذكر المصنف في (ديباجته) ^(٣) فصول ومسائل الكتاب ، قال :

« وقسمتُ فصوله ومسائله على عشرة أبواب :

الباب الأول : في حد الجهاد ووجوبه ، وتفصيل أحكامه : من فرض على الأعيان وعلى الكفاية ، ونفل ، وصفة من يجب ذلك عليه ، وهل تجب الهجرة ؟

الباب الثاني : في فضل الجهاد والرِّباط ، والنفقة في سبيل الله ، وما جاء في طلب الشهادة وأجر الشهداء .

الباب الثالث : في صحة الجهاد ، وما يَحَقُّ فيه من طاعة الإمام ، ومياسرة الرفقاء ، وما جاء في آداب الحرب ، والدعوة قبل القتال .

الباب الرابع : في وجوب الثبوت والصبر عند اللقاء ، وحكم المبارزة ، وما يحرم من الانهزام ، وهل يباح الفرار إذا كثر عدد الكفار ؟

الباب الخامس : فيما يجب ، وما يجوز أو يحرم من النكاية في العدو ، والنيل منهم ، ومعرفة أحكام الأسرى والتصرف فيهم .

الباب السادس : في الأمان وحكمه ، وما يلزم من الوفاء به ، والفرق بينه وبين مواقع الخديعة في الحرب ، وهل تجوز المهادنة والصُّلح ؟

الباب السابع : في الغنائم وأحكامها ، ووجه القسم ، ومن يستحق الإسهام ، وبم يستحق ، وسهمان الخيل ، وما جاء في تحريم الغُلُول .

الباب الثامن : في النَّقْل والسَّلَب ، وأحكام الفبي والخمس ، ووجوه مصارفهما ، وتفصيل أحكام الأموال المستولى عليها من الكفار .

(١) انظره في «الإنجاد» (ص ٣٣٣) .

(٢) «المعيار العربى» (٢/ ١١١، ١١٢) .

(٣) انظر (ص ٥-٦) .

الباب التاسع : في حكم ضرب الجزية ، وشرط قبولها ، وممن يحق أن تُقبل من أصناف الكفر ، ومقاديرها على الرؤوس ، وما يجب لأهلها وعليهم .

الباب العاشر : في المرتدين والمحاربين ، وقتال أهل البغي ، وتفصيل أحكامهم ، وذكر ما يتعلق بجناياتهم ، ويلزم من عقوباتهم .

وبالله - تعالى - نستعين ، وعليه نتوكل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

ولا غرو في تفصيل المصنف في هذه الأبواب على وجه فيه استيعاب ، فمسائل الجهاد في عصره واقعة ، والحاجة إليها ملحة ، وهذا التفصيل يقيم آنذاك فرض الكفاية ، ولا سيما أن الجهاد طاعة ، فيها « فضل كثير ، وأجر عظيم ، وهو من أفضل أعمال البر ، وأعلى درجات الطاعة »^(١) .

ومما يشمله هذا الأمر : أن المصنف اعتنى بالمسائل العملية التي تخص الجهاد ، وما يسبقه وما يلحقه ، فذكر فيه (آداب السفر والجهاد)^(٢) ، و(ما يحق على أمير الجيش من طاعة الله تعالى والتحفظ بمن معه والحزم)^(٣) ، و(ما يحق من التحفظ بالخیل وتعاهدها وما يستحب أو يكره منها)^(٤) ، و(ما يجب من القيام على الدواب والبهايم واعتماؤها)^(٥) ، و(ما يستحب من الأوقات في السفر والغزو)^(٦) ، و(في آداب نزول العسكر في المنزل)^(٧) ، و(في النهي عن السفر بالمصحف إلى أرض الحرب)^(٨) ، و(في لباس الحرير : هل يباح

(١) الإنجاد (٥٠) .

(٢) الإنجاد (١٣٨) .

(٣) الإنجاد (١٤١) .

(٤) الإنجاد (١٤٣) .

(٥) الإنجاد (١٤٦) .

(٦) الإنجاد (١٤٩) .

(٧) الإنجاد (١٥٣) .

(٨) الإنجاد (١٦١) .

في الغزو؟^(١).

وذكر فيه بعض السياسات التي ينبغي للقائد أن يراعيها في الحرب^(٢)، مما يضيفي على كتابه هذا أنه عملي في الجهاد وأحكامه وسياسته وتديره وآدابه، وما يسبقه من أحكام مثل: (الجعائل في الغزو)^(٣)، و(أحكام النفقة في سبيل الله)^(٤)، و(ما جاء في الأمر بالدعوة قبل القتال)^(٥)، ولم يترك الأمر هَمَلًا، وإنما أفرد (مسألة) في (صفة الدعوة)^(٦)، وهكذا، فمباحث كتابنا هذا شاملة لجميع مسائل الجهاد وجزئياته وما يلزم المجاهدون من أمور تخص أنفسهم وغيرهم من إخوانهم المجاهدين معهم، وعددهم قبل البدء بالقتال وحين الاستعداد له، وفي أثناء القتال، وما يترتب عليه من أحكام.

ثانيًا: عنايته بمذاهب الفقهاء، بما فيهم الصحابة والتابعون والأئمة المتبوعون، وسائر فقهاء الأمصار^(٧)؛ فكتابنا هذا يُعدُّ مرجعًا غنيًّا جدًا لمن رام أن يجمع فقه إمام اندثر كتبه، ولم تبق عنه إلا نقولات مبعثرة هنا وهناك، فهو - مثلاً - يذكر مذهب كل من: ابن أبي ليلى، وعطاء، والشعبي، والحسن بن صالح، وابن جرير، وأبي ثور، والليث بن سعد، وإسحاق، وسفيان الثوري، ومجاهد، ومكحول، والحسن بن محمد ابن الحنفية، وعثمان البتي، وعكرمة، والنخعي، والحسن البصري، وقتادة، والحكم

(١) الإنجاد (١٦٤).

(٢) انظر - على سبيل المثال - (ص ١٥٧).

(٣) الإنجاد (١٢٦).

(٤) الإنجاد (١٢٢).

(٥) الإنجاد (١٦٧).

(٦) الإنجاد (١٧٤).

(٧) صرح المصنف (ص ٣٩١) في تفريعه مسائل على ما يستحق به الإسهام من العمل، قال: «ففي ذلك خلاف، نذكر منه - إن شاء الله - ما يمكن».

وفيه جميع ما تقدم من الأحكام»^(١).

وهكذا صنع في (الباب السابع: في الغنائم وأحكامها) فذكر أدلة مشروعيتهما. ثم قسم الأموال التي يحوزها المسلمون على الكفار إلى ثلاثة أقسام، ومنها الغنيمة، وعرفها مبيناً الخلاف الواقع فيها، ومن خلال ذلك حصر نقاط الخلاف، ثم قال: «والقول الجامع لأحكام الغنائم التي يجب تخميسها، وقسم سائرهما على الغانمين يرجع إلى أربعة فصول ...» وذكرها، ثم قال: «ونحن - إن شاء الله - نذكر ذلك فصلاً فصلاً بمعونة الله وحوله تعالى»^(٢).

ويذكر أحياناً الأقوال أولاً، ثم يعزوها لأصحابها، ويبين مستندهم فيها^(٣)، وينقل في الغالب الأقوال مع عزوها، ثم يأخذ بسرد أدلتها وتوجيهها ويعمل على مناقشتها، ويبين الراجح منها.

وأحياناً يكثر من النقولات، ويبيان الخلاف وسببه، ثم يأخذ بالتأصيل والتفعيد، كما فعل في مسألة (الغنيمة للخارجين في الجيش)^(٤)، وأحياناً يبدأ بالتقسيم والتأصيل منذ البداية، وفي أثناء العرض يذكر الخلاف، كما فعل في مسألة (بيان وجوه القسم وسهمان الخيل)^(٥)، وأحياناً يظهر التفسير من خلال نقل الاختلاف؛ قال - مثلاً - عن (هل يكون في الفيء خمس أو لا؟): «هذه قاعدة جملة، وتعقب ذلك - إن شاء الله - بأقوال منقولة في ذلك عن أهل العلم، تقع لهذه الجملة موقع التفسير، ونشير إلى مسائل تختلف في أي قسم من هذه الأقسام^(٦) تلحق»^(٧). وأحياناً تقضي أصول بعض

(١) الإنجاد (٣٢٠).

(٢) الإنجاد (٣٤٣).

(٣) الإنجاد (٣٧١-٣٧٤).

(٤) انظر: «الإنجاد» (ص ٣٩٠ وما بعد، ص ٣٩٨)، وانظر نحوه في (٥٤٩-٥٥١).

(٥) الإنجاد (٤٠٥).

(٦) يريد: ما أخذ عن طريق المغالبة، أو بحيلة، أو عفو.

(٧) الإنجاد (٤٨٩).

الخمس في الفيء كله»^(١)، ويذكر أحياناً الراجح في المذهب^(٢).
ثم بعد ذكر هذه (الاتفاقات) يأخذ في (التفريع) وسرد (الخلاف)، وهذا من
حُسن ترتيب عرض المادة الفقهية.
ومن هذا الباب: يذكر أصح أقوال العلماء، ويشير إلى الخلاف الواقع عليهم في
بعض المسائل، فيقول - مثلاً - : « فذهب الشافعي في أصح قوليه »^(٣).
ويقوم أقوالهم، ويبيّن اضطرابهم، ويكشف عن سببه بتعارض أصول بعض هذه
المسائل، وتجاذب الفروع لها^(٤)، ويذكر القولين وأكثر في مذهب المالكية - وهذا كثير^(٥) -
وغيرهم، كالشافعية، فيقول بعد تفصيل: « وكلا القولين للشافعية »^(٦).
ومن دقته المتناهية، وتفصيله المليح، وعمق معرفته بالمذهب المالكي خاصة،
قوله في مذهب مالك: « ولا أعلم له في التترس قولاً، وظاهر مذهبه المنع »^(٧). فهو
ينقل عنه بتجرّد، وكأنه ليس على مذهبه! ويقول في مسألة أخرى: « وعن مالك
وأصحابه في هذا الباب اختلاف واضطراب »^(٨).

ومن نافلة القول: التنويه بغزارة نقل المصنف عن مالك وأصحابه، وكتب
مذهبه، بل خص بعض المسائل ولم ينقل فيها شيئاً غير مذهبه، قال - مثلاً - : « وها
نحن الآن ذاكرون من المسائل المنقولة عن مالك وغيره ... »، وأخذ يسرد الخلاف في

(١) الإنجاد (٤٩٥).

(٢) انظر: « الإنجاد » (٦٤٧).

(٣) انظر: « الإنجاد » (ص ٢٢٥، ٣٣١).

(٤) الإنجاد (٢٨١).

(٥) كقوله (ص ٤٠٧): « فللمالك في ذلك ثلاثة أقوال ».

(٦) الإنجاد (٤٠٠)، ونحوه في (٤٢٧).

(٧) الإنجاد (٢٣٨).

(٨) الإنجاد (٢٧٩).

وهو الذي يشهد له الجمع بين الأحاديث في ذلك ، ويعضده النظر ^(١) .
وكذلك صنع فيما يخص كلام الفقهاء ، فها هو يقول بعد ذكر خلاف عن الإمام مالك : « فأقول : قد لا يخالف شيء من ذلك القانون الذي أشرنا إليه » ^(٢) ، وأخذ بالتفصيل .

ولعله يختار قولاً يجمع فيه بين اختيارات السابقين ، ويقع ذلك من خلال حسن التقسيم ، وشدة التفریع ، فهو ينقل بدقة فهم ، وحسن ضبط ^(٣) عمّن سبقه ، ويوازن بين الأقوال ، ويوائم بين النص والمعنى ، ويحسن متى يقف عند اللفظ ، ومتى يتوسع فيه فيجعله شاملاً لمعانيه ، وأشار إلى ذلك بعبارات متنوعة ، من مثل قوله : « فهذا وجه ظاهر حسن ، هو عندي أرجح وأولى وأبين في حمل الكلام على هذا المعنى » ^(٤) ، وقال : « وهذا من النظر الصحيح الذي يستخدمه أهل الظاهر وغيرهم ، لأنه ردٌّ إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وليس هو من القياس في شيء » ^(٥) ، وقال : « وهذا تقسيم حسن ، ووجوه ظاهرة » ^(٦) ، وقال : « وكل هذا قول صحيح حسن » ^(٧) .

وكذلك صنع في إسقاط النصوص ، فأجرى كلاً في محله ، فزال التعارض الموهوم ، والتأويل المتكلف ، فقال بعد إيرادہ لنصوص من الكتاب والسنة في مسألة (الأمر بالدعوة قبل القتال) ، وظاهرها التعارض ، قال : « فتضمّن ظاهر القرآن ، ونصّ حديث سهل الأمر بالدعاء إلى الإسلام قبل القتال ، وجاء في حديث ابن عمر

(١) الإنجاد (١٧١) .

(٢) الإنجاد (٣٢٤) .

(٣) بيّنّا ذلك قريباً تحت (ثانياً) .

(٤) الإنجاد (١٨٢) .

(٥) الإنجاد (٢٣٤) .

(٦) الإنجاد (١٧١) .

(٧) الإنجاد (١٧١) .

وما عسى أن يكون فيها من نسخ أو حمل بعضها على بعض اختلافاً كثيراً ، نشير منه - إن شاء الله - إلى ما هو الأظهر في حمل الخطاب عليه ، والأرجح في شهادة الأدلة له ، مما يكون فيه غنية ، ثم نعقب ذلك بالكلام على كل فصل من فصول هذا الباب وأحكامه ، وما للعلماء في ذلك من المذاهب بحول الله ^(١) .

وإن كان الخلاف ضعيفاً في نظره ، فإنه لا يطيل النفس في بسطه ونقده ، فذكر - مثلاً - في مسألة (مقدار ما يقسم للفارس) مذهب الحنفية ، ووجهه بقوله : « فربما استندوا إلى أثر جاء في ذلك ، وشدوا مذهبهم بوجه من النظر ، أضربنا عن الخوض فيه ، لصحة الأدلة في المذهب الأول ، وأنها لا تعارض بالرأي » ^(٢) .

فصاحبنا في كتابه هذا وغيره يدور مع الدليل ، ويعظمه ، ويرد على ما يخالفه ، ويرجح ما وافقه وإن لم يوافق مذهبه المالكي ، فصّرّح في غير مسألة إلى كون مذهب الشافعي هو الراجح ، من مثل قوله : « والأظهر قول الشافعي فيما حازوه أن جميعه مالكة على الإطلاق ، يؤيده الكتاب والسنة والنظر » ^(٣) ، وقوله : « والأرجح ما ذهب إليه الشافعي » ^(٤) ، وقوله بعد قول للشافعي : « وهذا أرجح الأقوال في ذلك » ^(٥) ، وقوله : « والأرجح ما ذكره الشافعي » ^(٦) ، وقوله عن قول للشافعي : « متوجه » ^(٧) ، بل يقول في مسألة : « والأظهر ما قاله الشافعي » ^(٨) ، ولم يذكر فيها مذهب مالك - ولعله لم يقف عليه - مع أن مذهب مالك مثل مذهب الشافعي فيها .

(١) الإنجاد (٤٥٥) .

(٢) الإنجاد (٤١٢) .

(٣) الإنجاد (٣٦٦) .

(٤) الإنجاد (٣٥٠) .

(٥) الإنجاد (٣١٨) .

(٦) الإنجاد (٣٣٣) .

(٧) الإنجاد (٤٢٨) .

(٨) الإنجاد (٦٦٧) ، وانظر التعليق عليه .

اختياراته^(١)، ومع هذا فهو متمكن من الفقه، قوي الملكة فيه، يُحسن تكييف المسائل، وتوجيهها، وذكر ما يناسبها من أدلة، وقد أشرنا لذلك بما فيه غنية وكفاية إن شاء الله تعالى، وتأتينا - قريباً - كلمة في (بيان أصول المصنف في الاستنباط)، تدلل على رسوخ قدمه، وسعة اطلاعه، ودقّة اختياره، وظهرت ثمرة ذلك في كتابنا؛ إذ أنه يعظم الدليل، ويعمل بظاهره، ويدافع عنه، قال - مثلاً - عند كلامه على (تحريم الغلول) واستطرد بذكر ما لا ثمن له، مثل: الخِرقة يرقع بها، والخيط يخيّط به، والمسلة والإبرة، قال: «فأقول: التمسك من ذلك بشيء - وإن قلّ - خطر»، واستدل على ذلك بقوله ﷺ: «أدّوا الخائض والمخيّط، فإن الغلول عار ونار وشار على أهله يوم القيامة»^(٢)، وقال: «فهذا نص في الخائض والمخيّط - وهو الخيط والإبرة - أمر رسول الله ﷺ بأدائه، وجعل له حكم الغلول المتوعّد عليه بالنار، فلا ينبغي أن يتسامح مع أحدٍ في مثل ذلك، وإنما حمّل من ذكرناه على الترخيص فيما خفّ من ذلك: حملهم ما وقع في الحديث من ذكر الخائض والمخيّط على أن المراد به ضربُ المثل، والمبالغة في التحذير، وإنما المقصود ما فوقه، لكن هذا التأويل مع كونه دعوى، وخروجاً عن الظاهر بغير دليل، فقد يبطله قوله ﷺ - وقد جاء رجل بشارك أو شراكين إلى رسول الله ﷺ: «شارك - أو: شراكان - من نار»^(٣). فهو اعتمد على النص أصالة، وأكدّه بنقل آخر^(٤)، وجعل ما يخالفه (دعوى) ورده بقوله: «خروجاً عن الظاهر بغير دليل».

* منهجه في إيراد الأدلة :

قال المصنف في (ديباجة) كتابه: «ولما توخيت أن يكون هذا المجموع مبنياً على

(١) سبق أن ذكرنا ذلك عنه، والله الموفق.

(٢) انظر ترجمته في تعليقه على (ص ٤٤٠-٤٤١).

(٣) الإنجاد (٤٤٤)، والحديث صحيح، خرجته في التعليق على الموطن المذكور.

(٤) هذا يلتقي مع ما قررناه سابقاً من تقرير المصنف الأحكام من خلال مجموع ما ورد في الباب.

عنه بتفصيل فيما يأتي تحت (منهج المصنف في استنباط الأحكام الفقهية من الأدلة الشرعية).

* منهجه في تخريج الأحاديث والحكم عليها :

لم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى - الأحاديث إلا معزوة لقائلها ، وصرح بذلك لما قال في (ديباجة) كتابه :

« وأكثر ما أوردته دليلاً في هذا من حديث عن رسول الله ﷺ ، فهو حجة ثابتة ؛ لأنني قد خرجته من « الصحيحين » : البخاري ومسلم ، أو مما هو صحيح من غيرهما ، وإن كان قد يكون في بعضها اختلاف بين أهل الحديث في إثبات القول بصحته ، لاختلافهم في بعض رجال سنده ، إلا أن ما هذا سبيله ، مما لم يترق إلى الصّحّة المتفق عليها عندهم ، فله مع ذلك درجة في العلوّ والحجّة عن كثير مما يتسامح به بعض أصحاب المذاهب في كتبهم ، ثم أرجو أن يكون وقوع هذا النوع الذي اعتذرت منه في هذا المجموع قليلاً جداً ، وأكثر ما يقع إن وجد في أبواب الرغائب والآداب ، مما لا يقع مواقع الفصل في الأحكام من الحلال والحرام ، والواجب والمحظور »^(١).

قال : « ومع هذا ، فأنا - إن شاء الله - أنسب كل حديث إلى الأصل الذي نقلته منه ، كالبخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وأبي داود ، والترمذي ، وغيرهم ، ليكون ذلك سهلاً لمن أراد الوقوف عليه هنالك ، بحول الله وقوّته »^(٢).

قال أبو عبيدة : نعم ، هو نقل الأحاديث وعزاها لأصحابها ، وأكثر من النقل عن الكتب التي سمّاها ، ونقل من غيرها ، وسيأتيك ذلك لاحقاً مفصّلاً عند كلامنا على (مصادر المصنف) وعلى وجه الخصوص (مصادره الحديثية).

(١) الإنجاد (٥).

(٢) الإنجاد (٥).

أحدهما : إن الفرض كذلك كان على العموم في أول الإسلام .
والثاني : إن في آية الثبوت للضعف ما يدل على إباحة التولية عمّا فوق الضعف ،
وعلى هذا يجيء مذهب من قال بالنسخ ؛ لأنه لا يصح القول إلا كذلك ^(١) .
ولذا ؛ فهو يضيّق القول بالنسخ ، إعمالاً لجميع الأدلة ، فهذا هو يقول عند تقريره
في أول الكتاب حكم الشرع في الجهاد : « لا نسخ على هذا في شيء من الآيات ، بل هو
راجع إلى الأحوال ، وما يجب في مقاومة الكفار ، وهذا الأرجح ، والله أعلم ؛ لأن
النسخ لا يصار إليه إلا بتوقيف أو اضطرار لا يمكن معه الجمع بين الأمرين ، ويعلم
مع ذلك المتأخر ، فيكون هو الناسخ ، وإلا فلا » ^(٢) .
فمتى تحققت هذه الشروط قال بالنسخ ، ومال إلى القول به في بعض المواطن ^(٣) .
ومن الأدلة التي احتج بها المصنف وأكثر :

٣ - الإجماع :

يكاد يكون كتابنا هذا موسوعة عديمة النظر في مسائل (الإجماع) الواردة في
(الجهاد) ، لعناية المصنف بتفريع المسائل ، وهو يذكر - كما قدمنا - القدر المتفق عليه
بين الفقهاء قبل خوضه التفصيلي في مسائل الخلاف الواردة في هذا الباب .
وسبق أن ذكرنا ^(٤) عبارات المصنف التي استخدمها في الإجماع ، وأنه
يتجاوز نادراً في إطلاقه ^(٥) ، مع أنه استدرك بتفصيل على إجماع ذكره ابن

(١) الإنجاد (٢٠٥) .

(٢) الإنجاد (٢٧) .

(٣) انظر : « الإنجاد » (٣٥-٣٦) .

(٤) انظر (ص ١٤٥) .

(٥) انظر : - مثلاً - في (ص ٤٢٤) ذكره (الإجماع) مع تصريحه بخلاف أبي حنيفة ، وآخر (ص ٤٨٧) ذكر
الإجماع مع خلاف ابن حزم ! وينقل هذه الإجماعات من ابن عبد البر ، كما صرح به في (٤٠٣) ، ومن
« مراتب الإجماع » لابن حزم ، وصرح بالنقل منه في (٥٢ ، ٢٨٢ ، ٤٢٠) ، وانظر تجوّزاً له بإطلاق
(الإجماع) مع إقراره بالخلاف في (٤٨٧) .

عبد البر^(١)، ويميل فيه إلى حجية الإجماع السكوتي، ولا سيما الواقع بين الصحابة، قال: «وقاتل أبو بكر - رضي الله عنه - مانعي الزكاة بمحضر الصحابة وموافقتهم، فكان كالإجماع»^(٢).

ومن الأدلة التي اعتمدها بمقدار الضرورة:

٤ - القياس والاستنباط والرأي:

على الرغم من تمسك المصنف بالسنة، وحرصه على ذلك، إلا أنه أعمل المعاني وتلمسها من النصوص، وتوسع فيها بضوابط علمية، من خلال إلحاق الشبيه بالشبيه، والنظير بالنظير، وهو ما يسمى في علم الفقه بـ (الأشياء والنظائر)^(٣).

وأشار إلى هذا بقوله عند تقرير حكم مسألة: «وهذا من النظر الصحيح، الذي يستخدمه أهل الظاهر وغيرهم؛ لأنه ردُّ إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وليس هو من القياس في شيء»^(٤).

فمراده من هذا: القياس المضاد للنصوص، وإلا فهو يُعمل المعاني، كما قدّمناه، ويوجه أقوال بعض العلماء، من خلال حجية القياس، وذلك بعدم «قتل الزماني والهرمي والمنقطعين من الرهبان، وأهل الخدمة والامتهان»، قال: «قياساً على النساء، بعلّة العجز عن القتال»^(٥)، وقال بعد أن أورد النهي عن قتل المرأة والعسيف^(٦): «فهذا الخبر عند من صححه حجة في استثناء العسيف، وأصل لمن سواه

(١) انظر: «الإنجاد» (٥٢).

(٢) الإنجاد (٦٠٣).

(٣) انظر: «الإنجاد» (٣٣٥، ٣٨١، ٤٢٤، ٥٨٦).

(٤) الإنجاد (٢٣٤).

(٥) الإنجاد (٢٢٨).

(٦) هو الأجير، والجمع: العسفاء.

من ذوي الأعدار ، والعجز عن القتال ، إذا كان ممن يقول بالقياس ^(١) .
 ويعتمد الاستدلالات والقواعد المقررة عند الأصوليين ^(٢) ، ولا يخرج عن
 تقاريرهم ، ويراعي المقاصد الشرعية ، وإحقاق الحق ، ويعتني بالفروق ^(٣) المقررة
 عندهم في المسائل ، ويجمع ذلك مثلاً ذكره فيما أصابه أهل البغي من أموال أهل العدل ،
 وجعله على وجهين :

« منه تأويل يشكل مثله ، وتكون له شبهة يخفى الخطأ فيه ، ومأخذ لا يبعد أن
 يؤدي إليه سابق من النظر عند قوم ، وإن كان ذلك خطأ عند أهل التحقيق ، فما كانت
 هذه سبيله ؛ أمكن أن يقال : إنهم لا يتبعون فيما استهلكوه على ذلك بشيء ، وعليه أكثر
 العلماء ، وقد قيل - أيضاً - : إنهم يضمنون .

وما كان مما لا يشكل ، والخطأ فيه ظاهر ، وهو لا يجري على طريقة أخذ العلماء
 ونظرهم وتأويلهم بوجه من الوجوه وإن بعد ، بل يكون وقوعهم فيه بجهل ، وخروج
 عن طرق العلم بكل حال ، وتأويلهم باطل باتفاق ؛ فسييل ما كان هكذا : أن يتبعوا به ؛
 لأنه - بلا شك - أكل مال بالباطل ، وقد حرم الله ذلك ، وأمر بالقيام بالقسط ، وقال
 - تعالى - في الفئة الباغية : ﴿ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ﴾
 [الحجرات: ٩] ، فمن الإصلاح بالعدل : أن تُردَّ الحقوق والظلمات إلى مستحقها ،
 ويُعدي المظلوم على الظالم ، هذا هو العدل والإقسط كما أمر الله - تعالى - ، والكلام
 إنما هو فيما استهلكوه من الأموال ، وأما ما وجد ؛ فالاتفاق على أنه مردود لصاحبه ،
 وهذا كله تفصيل في الأموال ، وأما في الدماء والجراحات ؛ فالأظهر أن لا قود في شيء
 من ذلك على حال ، إذا كان إصابتهم ذلك بتأويل ، سواء في ذلك ما كان لهم فيه شبهة ،

(١) الإنجاد (٢٢٩) .

(٢) انظر عنها ما سيأتي تحت (سادساً) .

(٣) انظر - على سبيل المثال - : (الفرق بين الصلح والعنوة) في (٥٥٢) ، وما سيأتي في المثال القريب من
 (الفرق بين الأموال وحقوق الأبدان فيما يضمنه أهل البغي) .

أو كان من الخطأ المتفق عليه .

والفرق بين الأموال - فيما فصلته - وحقوق الأبدان : أن القصاص لا يثبت إلا بتعمد التعدي والظلم ، وغُرم المال المتلف ثابت على كل حال من قصد الغضب ، أو ظن الاستباحة والحليّة ، أو غير ذلك من الأحوال ؛ بل يجب ذلك مع الأحوال التي لا يقع عليها التكليف ، كالناسي والطفل : جعل الشرع ذلك كله أسباباً للتعبّد بالغرم ، فلم يتوقف إغرام المتلفات من الأموال على قصد التعدي فقط .

وأما أمر القود والقصاص : فمن باب العقوبة والعذاب ؛ فلم يثبت إلا على من تعمّد ظمناً ، لكن قد ينبغي أن يقال : فإذا سقط القود من مثل ذلك ؛ لكونه لم يتعمد العدوان ؛ فكان يجب أن يعقبه العقل والأرش إذا كان التأويل باتفاق ، كالحال في جنايات الخطأ ، فيكون ذلك فرق ما بين التأويلين في الدماء ، كما كان الغرم فرق ما بين التأويلين في الأموال ؛ فهو قول صحيح ، ووجه ظاهر مستقيم ، وهو الأرجح عندي ، والله أعلم^(١) .

ولا يقدر على هذا التقرير إلا تحرير ، ينظر في المعاني ، ويعتبر المقاصد ، ويسبر النصوص ، ويأخذ بها مجموعة ، ويحقق مناط المسائل ، ويحسن نزاع ما يناسبها من النصوص مع مراعاة ما استجد من قيود واعتبارات .

ومن الكلمات الصريحة له في اعتبار (القياس) : قوله في الأصناف التي تقبل منهم الجزية ، قال : « من عم ... فمن طريق الإلحاق بجامع الكفر ، قالوا : وإذا كان في الجزية صغار لهم ، وإذلال موجه الكفر ، مع كونهم أهل كتاب ، وهم أرجى في القرب إلى الحق ، فسائر أهل الكفر بذلك أولى » ، وظاهر هذا الكلام أنه وجيه وقوي ، ولكن المصنف لم يسلم به ، فعكسه على المحتجين به ، قال :

« إلا أن هذا المعنى قد يعكس عليهم ، فيقال : إنما استُحيوا وقُبلت منهم الجزية

إبقاءً عليهم لموضع احترامهم بالكتاب ، وبكونهم على بقايا شرع تقدّم ، كما أجاز نكاح نسائهم ، وأكل ذبائحهم ، بخاصّة حرمة الكتاب ، وذلك لا يشركهم فيه أهل الكفر من غيرهم ، فوجب أن لا يُقبل منهم إلا الإسلام أو السيف بنص القرآن ، ولخص ما سبق بكلام رزين فقال : « وهذا على مذهب القياس أسدّ وأوضح ، والقول بقصر الجزية على مَنْ عَيَّن أرجح »^(١) .

وفعل مثله في دليل نقليّ استدل به من جَوّز إعطاء المسلمين المال في مصلحة العدو لضرورة تعرض في ذلك ، وإن لم ينته الضعف بالمسلمين غايته ، وسرد دليلاً نقلياً ، فيه أن النبي ﷺ عرض على الكفار ثلث ثمر نخل المدينة^(٢) ، قال :

« فرعموا أن موضع الدليل منه ما كان من صغو رسول الله ﷺ إلى مصلحة عينه على جزء من الثمر » ، ورد على هذا بقوله : « ولا حُجّة في شيء من ذلك »^(٣) ، بل عكسه على القائلين به لما قال :

« إنما وقع ذلك على سبيل الارتياح والنظر ، الذي استقرّ آخره على أن لا يفعل ، فهو إلى الاستدلال على المنع أقرب ، ثم إنه لم تكن إرادة البذل في هذا مجرد الهدنة ، بل كان فيه من المحاولة الحربية ما يعود بإضعاف العدو وخزيهم ، وتشيت جماعتهم ، والتخذيّل بينهم ، وتلك من مكائد الحرب ، فأمرُ البذل فيها يضاهي الجعل والإجارة على الشيء يفعل ، والله أعلم »^(٤) .

وهذا التوجيه للدليل النقلي فيه إعمال لمعانٍ ، وعدم الخروج به عن الظاهر . ويحتج بالقياس لمن منع الإسهام للخيّل في قتال المسلمين في السفن ، قال : « القياس أن لا يقسم للخيّل في مثل هذا ؛ لأنها لم تستعد للبحر ، ولم تبلغ الموضع الذي يصح

(١) الإنجاد (٥٣٧) .

(٢) انظر تحريجه في التعليق على (ص ٣٣٣-٣٣٤) .

(٣) الإنجاد (٣٣٤) .

(٤) الإنجاد (٣٣٥) .

سادساً : منهج المصنف في استنباط الأحكام الفقهية من الأدلة الشرعية .
 للمصنف منهج علمي في استنباط الأحكام الفقهية ، تدلل على تمكنه من علم
 أصول الفقه ، ومعرفته لخباياه ، ووقوفه على مسالك العلماء وخلافهم في مسائله
 وقضاياها .

* حجة ظواهر النصوص عند المصنف :

من المقرر أن الظاهر هو اللفظ الذي يتبادر معناه اللغوي إلى العقل ، بمجرد قراءة
 الصيغة أو سماعها ، دون اعتداد على دليل خارجي ، فكل عارف باللغة بوسعه أن يفهم
 معناه ، وهذا المعنى ليس هو المقصود الأصلي من تشريع النص ، وهو يحتمل التأويل^(١) ،
 ويحتمل النسخ في عهد الرسالة ، لأن النصوص - كتاباً وسنة - لا تحتمل النسخ بعد
 وفاة النبي ﷺ .

وظواهر الأخبار عند الأصوليين حجة ، يجب العمل بها ؛ إذ هي المعاني التي
 تفيدها النصوص إفادة واضحة من ذات الصيغ لغة ، دون لبس أو غموض أو إبهام ،
 ولا تُؤوَّل إلا بدليل صحيح قائم فعلاً .

والاستدلال بـ (الظاهر) كثير في كلام المصنف - رحمه الله - ، بل وجه (الظاهر)
 على القول ونقيضه من خلال استدلال الفقهاء به ، مثل : عقوبة المحاربين ، هل الإمام
 مخير فيها بحسب المصلحة ؟ قال : « فذلك ظاهر الآية ، لأن عرف اللغة في سياق (أو)
 على مثل ذلك : أن يكون بمعنى التخيير »^(٢) ، ثم قال :

« ومستند من ذهب إلى وضع العقوبات مرتبة على الجنايات بحسب ما عهد من
 إجراءاتها في الشرع : ما تقرّر ووجب من حفظ الدماء والأبشار إجماعاً ، فلم يكن
 التصرف في واحد منها إلا بيقين . ولما شرع في عقوبات المحارب أشياء تختلف ،

(١) مع مراعاة : أن كل احتمال لا ينشأ عن دليل لا عبرة به .

(٢) الإنجاد (٦٣٩) .

وكانت جناياته كذلك تختلف ، كان الوجه : وضع كل عقوبة منها على ما يقابلها ، مما تقرر في مثله ، أو جنسه بنص الشرع ؛ لأن التخيير هنا ليس نصاً مقطوعاً عليه ، ولا ظاهراً أيضاً ، ألا ترى أن (أو) قد تقع في هذا الموقع ، ثم لا يراد بها التخيير ، وتكون للتفصيل ... «^(١) ، وذكر الشاهد على ذلك .

والشاهد قوله : « ولا ظاهراً أيضاً » ولما (تعارض الظاهران) خلاص إلى القول : « وبالجملة ، فلكل مذهب مستند قوي »^(٢) ، ورجح بقرينة ، قال : « إلا أن الأولى أن لا يقدم على دم مسلم إلا بيقين ، والخطأ في استحياؤه أقرب من الخطأ في قتله ، والله أعلم »^(٣) ، فهذا ترجيح بالاحتياط^(٤) عند تعارض الأخبار ، أو قل بالاستصحاب ! وهو يشير كثيراً في كتابه إلى حجية ظواهر النصوص ؛ فيقول - مثلاً - : « ظاهر الخبر »^(٥) ، و « ظواهر الأخبار »^(٦) ، ويقدمها على الآراء والقياس^(٧) ، ويرد ما زاد عليها مما لم يرد فيه نص ، فذكر - مثلاً - في (استتابة المرتد في مدة التريص) : « وأما من زعم أنه يستتاب أبداً ، فخطأ ظاهر ؛ لأن فيه إبطال حكم الخبر الثابت ، والأرجح أن يقتل مكانه إن لم يتب ؛ لأن الخبر لا يقتضي التريص بظاهر ولا مفهوم ، والاستتابة إنما انتزعت من دليل آخر ، فإذا استتيب مرة ، فإن التريص فوق ذلك لا دليل عليه ، فلم يلزم »^(٨) .

فهو يصرح بهذا النقل أن حجية النص إنما تكون بظاهر ومفهوم ، والاستتابة وردت في نصوص أخرى ، فيجب المصير إليها ، وما زاد فلا دليل عليه ، وهو يؤكد ما

(١) الإنجاد (٦٣٩) .

(٢) الإنجاد (٦٤٠) .

(٣) الإنجاد (٦٤٠) .

(٤) انظر : « الإنجاد » (ص ٤٤٣ ، ٤٥١) .

(٥) الإنجاد (٦١٠) .

(٦) الإنجاد (١٩٨) .

(٧) سبق ذكر التمثيل على ذلك .

(٨) الإنجاد (٦١٣) .

الأبوين ، ثم عيّن من ذلك حظّ الأم ، فكان ذلك نصّاً في أن الباقي للآب ، وإن لم يعرض له بالتعيين»^(١) .

- أما بالنسبة للتخصيص بالمفهوم والقياس ، فقد ذكر ذلك في عدة مسائل ، منها : قول من رأى أنه لا يقتل الهرم ، ولا الأعمى ، ولا المعتوه ، ولا المقعد ، ولا أصحاب الصوامع الذين لا يخاطبون الناس ، ولا أذى عندهم بقتال ولا مشاركة رأي ، وجه ذلك بقوله : « ودليل هؤلاء في تخصيص من خصّصوه من هذه الأصناف : ما يُنتزع من قوله تعالى : ﴿ وَقَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ [البقرة: ١٩٠] ، فمن غلب على نظره في صنف من هؤلاء العاجزين عن القتال غالباً كالزمنى والهرمى والمنقطعين من الرهبان ، وأهل الخدمة والامتهان ، أنهم لا يُعتدّون فيمن يقاتل ؛ جعلهم مخصوصين من القتل ، ورأى ذلك ممنوعاً بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ [البقرة: ١٩٠] ، أي : لا تقتلوا من ليس من أهل القتال ، وقياساً على النساء بعلّة العجز عن القتال »^(٢) .

وصرح في مسألة (سلب المقتول) في المعركة إن كان (امرأة) أو (صبيّاً) وشاركا في قتال المسلمين^(٣) - والنصوص واردة في عدم قتلهم شريطة أن لا يقاتلا - أن تخصّصهم من جهة المفهوم ، قال :

« فأما إذا قاتل الغلام والمرأة ، أو غيرهم ؛ ممن يُلْحِقُهُ بهم مُلْحِقٌ في النهي عن القتل ، فقد استبيح قتله بالشرع ، وخرج أن يكون ممن استثنى من العموم ، فوجب أن يكون الحكم في السلب لقاتلهم ؛ هذه طريقة ظاهرة .

وأما التخصيص من جهة المفهوم : فهو أن يدعى أن الذي فهم في تسويغ القاتل

(١) الإنجاد (٣٧٠) .

(٢) الإنجاد (٢٢٨) .

(٣) هذا الشرط معقول المعنى ، ولا نص فيه .

أبي عبيدة ، ولم يذكر اسم كتابه ؛ انظر (ص ٢٦٨ ، ٥٧٣) .

- وأما كتب التفسير ؛ فهو ينقل ولا يعزو إلى شيء منها ، وقد أشار في موطن واحد (ص ٨٣) إلى ذلك فقال : « وأكثر المفسرين على أن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] في ترك النفقة » .

ولعله ينقل من « تفسير ابن جرير » ولا يذكر اسم كتابه ، كما تجده (ص ٥٠٨ ، ٥١٠) .
ونقل أيضاً من « أحكام القرآن » للقاضي إسماعيل ، وصرّح باسمه في (ص ٢٢ ، ١٩٠ ، ٤٥٨) ، ونقل منه ولم يسمّه في (ص ٢٣ ، ١٩١ ، ٢٠٧ ، ٢٨٨) .

* المصادر الحديثية .

نقل المصنف في كتابه كثيراً من أحاديث النبي ﷺ وآثار السلف ، بل كانت هذه النصوص هي عمدته في الكتاب ، واعتمد في نقلها على دواوين السنة المشهورة ، « كالصحيحين » و « السنن » وغيرها ، ويذكر اختلاف المحدثين في الحديث من حيث الصحة والضعف إذا كان الحديث في غير « الصحيحين » - أحياناً - ، ومع هذا فهو يتحرّر الصحيح منها ، والضعيف منها قليل جداً ، فقال : « وأكثر ما أورده دليلاً في هذا من حديث عن رسول الله ﷺ ، فهو حجة ثابتة ؛ لأنني قد خرجته من « الصحيحين » : البخاري ومسلم ، أو مما هو صحيح من غيرهما ... » .

ثم قال : « ومع هذا ، فأنا - إن شاء الله - أنسب كل حديث إلى الأصل الذي نقلته منه ، كالبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي وغيرهم ، ليكون ذلك سهلاً لمن أراد الوقوف عليه هنالك » ^(١) .

فهو لا يخرج عن دواوين السنة المشهورة إلا نادراً ، ولكنه - رحمه الله - لم يلتزم ما ذكره من نسبة كل حديث إلى المصدر الذي نقله منه - كما ستراه بعد قليل - .

٨٦، ٩٠...^(١) .

وينقل أحياناً أخباراً وقصصاً - مختصرة - هي في « صحيح البخاري » ولا يعزوها له ، كما في خبر العين من خُزاعة الذي بعثه النبي ﷺ عام الحديبية يأتيه بخبر القوم (ص ١٤١) ، وذكره قصة قتل كعب بن الأشرف وابن أبي الحقيق (ص ١٧٠) ، وما ذكره (ص ١٩٦) من سبب نزول قول الله : ﴿ هَذَا نِ حَصَمَانِ آخَتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ [الحج: ١٩] ، وذكره قصة قسمة غنائم حنين (ص ٤٠٦) ، وأمثال ذلك مما هو في البخاري ، ولم يعزه له !

وذكر (ص ٢١٣) قول ابن شبرمة في الفارّ من الزحف ، وقوله عند البخاري ، ولم يعزه إليه .

وينقل أحاديث - أحياناً - من « السنن » وأصلها في « صحيح البخاري » ، كما تجده (ص ٦٥ ، ٣١١) .

ولعلّه ينقل منه اختيارات فقهية ولا يشير إلى ذلك ، كما فعل لما ذكر (أولي الأمر) ، ومن هم ؟ فقال : « قيل : هم أمراء السرايا » ، وهذا القول هو ظاهر اختيار البخاري في « صحيحه » ؛ حيث بَوَّبَ عليه في كتاب التفسير ، قال : (باب ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُؤْلُوا الْأَمْرَ مِنْكُمْ ﴾ ذوي الأمر) .

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن نقول : لعل المصنف ينقل عن البخاري في غير « الصحيح » ، فهو ينقل كلام البخاري في (صالح بن محمد بن زائدة) : « هو منكر الحديث ، تركه سليمان بن حرب » ، وكلام البخاري هذا في « التاريخ الكبير » ، فلا أدري ! أَوْقَفَ على كتابه هذا ، أم نقله بالواسطة^(٢) ؟!

وهو يعتني بتبويبات البخاري في « صحيحه » التي منها نعرف اختيارات البخاري

(١) انظر - غير مأمور - بقية المواطن في (فهرس الأعلام) تحت اسم (البخاري) (ص ٧٥٤) .

(٢) وانظر (كتب الجرح والتعديل) .

وقال عقبه : « كما ذهب إلى ذلك قوم » . وهذا المذهب - عند الفحص - هو ما ذهب إليه القاضي عياض في « شرحه » المذكور .

الثاني : كتب « السنن » .

اعتمد المصنف في كتابه هذا على كتب « السنن » كثيراً ، فصَّرَحَ بأسماء بعض منها ، ولم يصَّرَحَ في بعضها الآخر ، أما التي صَّرَحَ بها :

١ - « جامع الترمذي » ؛ نقل منه وسمّاه (ص ١٥٩) : « كتاب الترمذي » .
وهناك نقولات عديدة جداً ، عزاها المصنف للترمذي ، ولم يُسمِّ كتابه ، تراها في الكشف عن (الترمذي) في (فهرس الأعلام) .

ويذكر أحياناً كلام الترمذي في تفسير معنى بعض الأحاديث ، كما فعل (ص ٥٧٥) .
وأحياناً يذكر تبويبات الترمذي ، كما في (ص ٥٧٥) ، حيث قال : « بَوَّبَ الترمذي (باب : ما يحل من أموال أهل الذمة) » ، وينقل عنه أحياناً تفسير بعض الكلمات من خلال الروايات التي عند الترمذي ، كما في (ص ٩٧) ، أو من كلام الترمذي نفسه ، كما فعل (ص ٢٠٩) ، أو عن شيوخ شيوخته ، كما في (ص ٤٢٨) ، حتى إنه ينقل عن الترمذي ما ذكره من أقوال الأئمة الفحول ؛ حيث ينقل كلام عبد الرحمن بن مهدي في حديث : « الأعمال بالنيات » (ص ١٣٣) ، ويوجه كلامه ، وأحياناً ينقل الحديث ويعلّق عليه بالصحة والضعف ، كما فعل (ص ١٥٩) ، لما ذكر حديثاً عند الترمذي ، ثم قال بعده بأسطر : « مقطوع ، لا يثبت بمثله دليل » ، وقال (ص ٣٨٠) : « أما حديث الترمذي فمقطوع ، لا يثبت بمثله عمل ... » ، مما يدل على أن له مشاركة في علم الحديث ، وكذلك فعل (ص ٤٠٩) حيث قال : « ولا يوجد هذا الحديث من طريق قوي ، وفي سنده عند الترمذي شهر بن حوشب » ، حتى إنه (ص ٣٧٤) نقل منه مذهب الأوزاعي ، فهو لا يقتصر على ذكر مذاهب علماء الأمصار من كتب الخلاف فقط ، بل يتعدّاه في ذكر مذاهبهم إلى كتب الحديث ؛ لأنّ النقل عن الأوزاعي وقع

للترمذي مسنداً، والمسند من الأقوال أقوى في الثبوت من صحة نسبته إلى صاحبه، وانظر أيضاً نحوه (ص ٣٧٨).

٢ - «سنن أبي داود»؛ نقل منه وصرّح باسمه «كتاب أبي داود» (ص ١٥٤، ١٨٠، ٢٠٨، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٩٤)، وهناك نقولات عديدة أيضاً، نقلها المصنف من «سنن أبي داود»، ولم يُسمّ كتابه، تراها في الكشف عن (أبي داود) في (فهرس الأعلام) أيضاً.

وهو يفسّر بعض الغريب من خلال الروايات التي عند أبي داود، كما في (ص ١٥٤). أضف إلى ذلك أنه يذكر حديثاً عند أبي داود، ويتعقبه بالكلام على روايته، كما فعل (ص ٤٤٩، ٤٥٠)، وينقل كلام أئمة الجرح والتعديل.

٣ - «سنن النسائي»؛ نقل منه ولم يصرّح باسمه، واكتفى باسم صاحبه النسائي، فنقل منه في مواطن شتى، تراها في الكشف عن (النسائي) في (فهرس الأعلام). ولم يكتف بنقل الأحاديث، ولكنه تعدّاها إلى ذكر مذهب النسائي من خلال «سننه»، كما فعل (ص ٥٠٧-٥٠٨).

٤ - «سنن الدارقطني»؛ صرّح المصنف باسمه «السنن» (ص ١١٦)، وسمّاه (ص ١١٨): «كتاب الدارقطني»، ولم يسمّه (ص ٦١٥).

٥ - «الموطأ»؛ وقد صرّح باسمه في جميع مواطن الكتاب، وتجده في مظانّه - أيضاً - عند الكشف عن (الموطأ) في (فهرس الكتب)، وهو ينقل منه - رواية يحيى بن يحيى الليثي - في جميع المواطن، غير أنه صرّح بذلك في موطن واحد فقال (ص ١٦٢): «موطأ يحيى».

وينقل المصنف أحاديث مسندة من كتب الفقه المدلّلة والمدعّمة بالأسانيد؛ «كالأوسط»^(١) لابن المنذر، وأصل الحديث في «مسند أحمد»^(٢)، أو في «صحيح

(١) انظر (ص ٢٩، ٣٠٧).

(٢) انظر (ص ١٧٠-١٧١).

أحكاماً ؛ لعلمه بضعفها ، ثم يعقبها بالصحيح المأثور ، هذا ما استطعنا الوقوف عليه من مصادر المصنف ، من خلال مشوارنا الطويل معه : من خلال قراءة نصه ، وتوثيقه ، وتخريج أحاديثه وآثاره ، والله الموفق للخيرات ، والهادي للصالحات ، لا ربَّ سواه .

